عباس بوصفوان

بنية الاستبداد في البحرين

قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة



بنية الاستبداد في البحرين

قراءة في توازنات النفوذ داخل العائلة الحاكمة

الناشر: مركز البحرين للدراسات في لندن

اسم الكتاب: بنية الاستبداد في البحرين

ـ قراءة في توازنات النفوذ داخل العائلة الحاكمة

اسم المؤلف: عباس بوصفوان

الطبـعة: الأولى 2015م

بنية الاستبداد في البحرين

قراءة في توازنات النفوذ داخل العائلة الحاكمة

اسم المؤلف

عباس بوصفوان

الفهرس

شكر وتقدير

بين عامي 2011 و2013، كتبتُ العديد من الدراسات والمقالات التحليلية، وجدت طريقها للقارئ من خلال «مركز البحرين للدراسات في لندن»، و«مرآة البحرين»، وصحيفة الأخبار اللبنانية، وصحيفة القدس العربي في لندن.

وقد رأيت، بعد إصرار وتشجيع قرّاء وأحبّة، جمع بعضها بين دفتي هذا الكتاب، آملا بأن يتيح ذلك للقارئ فهما أعمق للحالة البحرينية.

وصدقاً، فإن ظروف الكتابة كانت في أحايين كثيرة صعبة للغاية. إذ غادرت البحرين في ابريل نيسان 2011، خلال فترة الطوارئ من دون ترتيب مسبق، وقد أربك ذلك كثيرا عائلتي وأصدقائي، وأربكني أكثر منهم.

الشكر والامتنان لأمي المعطاء فوزية، وزوجتي الحنون زهور، وأطفالي أمل حياتي: أريج، نور، آية، وأحمد، وجميع أخواتي وإخوتي، وأصدقائي الذين استمروا عطاءً وتواضعاً.

يبقى القول إنه ما كان لهذا الجهد أن يرى النور لولا دعمكم وصبركم.

إهداء

إلى والدي..

الذي صعدتْ روحه الى السماء وأنا كنت طفلاً

لتبقى أنفاسه معي دوماً..

تمنحني كل ما أنشده..

المقدمة

عادة ما يحمّل الإعلام الدولي رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة (1935 ـ . . .)، مسؤولية الفساد والدكتاتورية اللذين يسودان البحرين، وينظر إليهما باعتبارهما معيقين للتطور الديمقراطي المفترض، الذي يتبناه الملك حمد بن عيسى آل خليفة (1950 ـ . . .)، وابنه البكر وولي عهده الأمير سلمان (1969 ـ . . .).

وعادة ما تُركز خطابات المعارضة الرئيسية (جمعية الوفاق وشريكاتها من الجمعيات السياسية) على شعار «تنحَّ يا خليفة»، وهو شعار يجد صداه لدى الغرب أيضاً، وكذا عند الملك حمد، الذي اتخذ جملة من الإجراءات الدستورية والسياسية، بما في ذلك إعادة هيكلة النخبة الحاكمة، لتقليص صلاحيات عمه الشيخ خليفة.

من جهتها، الجماعات السياسية غير المرخصة (الوفاء، حق، الأحرار)، أو ما يعرف في البحرين بـ «قوى الممانعة»، ومعها الجماعات الشبابية النشطة (التي أطلقت انتفاضة 14 فبراير 2011) فتميل إلى رفع شعار «يسقط حمد»، متجاوزة

شعار«تنحَّ يا خليفة»، الذي رفعته هذه القوى في السنوات الماضية، حين كانت الجمعيات السياسية تفضّل العمل ضمن مشروع الملك حمد، الذي كان واعداً، أو على علاته، بحسب اختلاف تبريرات الانخراط ضمن المشروع.

وتقارن فصول هذا الكتاب بين الإجراءات التي قام بها الملك حمد، وتلك التي قام بها عمه، في محاولة لاختبار الفرضية التالية: الملك حمد يتحمل المسؤولية التاريخية عن التدهور الحاصل في البحرين، وليس رئيس الوزراء، الذي هو شخصية دكتاتورية، على أي حال.

وكصحافي مراقب للوضع السياسي طوال عشر سنوات مضت، وشهدت عن قرب مسار تطور الأحداث، يمكنني الزعم بأن رئيس الوزراء ـ السيئ الصيت ـ لم يكن المسؤول عن المسار الذي سلكته البحرين في السنوات العشر الأخيرة التي تولى فيها الملك حمد مقاليد الحكم وزمام المبادرة في البلاد[1].

هذه الصورة قد تكون غائبة عن الرأي العام، والسلك الدبلوماسي والمعنيين بالشأن البحريني خلال السنوات الأولى

---

(1) أن تكون حاكماً، لا يعني أن تكون متحكماً في القرار السياسي، كما في حالة الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة الذي كان أميراً «شرفياً»، فيما كان أخوه رئيس الوزراء خليفة بن سلمان صاحب القرار الفعلي، بينما في حالة الملك حمد فإنه ـ والجماعة التي تأتمر بأوامره ـ يملك القرار فعلاً.

من حكم الملك الجديد. وقد وجدت نفسي، طوال الأعوام المنصرمة، أمام كثير من المحاججات حين كنت أطرح فرضية أن رئيس الوزراء ليس صاحب صلاحيات تذكر في الحكم.

ولا يعرف إلى أي حد اتضحت معالم هذه الصورة، لكن يبدو أن أطرافاً في المعارضة تدرك ـ على الأغلب ـ أن رئيس الوزراء بات خارج دائرة القرار الفعلي، منذ حطَّ الملك برجليه في القصر الملكي، حيث صار وزير ديوانه خالد بن أحمد آل خليفة الرجل القوي في البلاد.

بيد أن فهم الجمعيات المعارضة لتوازنات القوى في دوائر الحكم، وطبيعة مقاربتها للرؤية الإقليمية والدولية للحالة البحرينية، إضافة إلى منهجية التفكير المعارض الرسمي الذي يتصف بالحذر[1] عموماً، كل ذلك يجعلها تلتزم نهج المطالبة بتنحي رئيس الوزراء، رافضة شعار «يسقط حمد»، الذي قد يجعلها في مواجهة مفتوحة مع النظام.

ويجد القارئ في الفصول التالية رصداً وتحليلاً لمجمل الخطوات والمشروعات التي نفذها الملك، أو سعى إلى تنفيذها في العقد الأول من حكمه، (أو ما يسميها الكتاب

---

(1) في تعبيرها عن الحالة الشعبية ومطالبها السياسية، تحرص المعارضة الرسمية، بقيادة الوفاق، على تفادي حرب مفتوحة مع النظام، والمحافظة على علاقة طيبة مع الغرب، عكس الجماعات الداعية لاسقاط النظام التي تركز جهدها على المطلب السياسي، وقليلاً ما تأخذ بالاعتبار السياقات الأخرى المحلية والدولية.

«استراتيجية حمد») التي أعتقد أنها أفرزت ثورة شعبية عارمة، هي في جوهرها رفض لهذه «الاستراتيجية» الاحتكارية، الإقصائية، البندرية (نسبة إلى تقرير البندر).

لقد حكم الشيخ خليفة البحرين بيد من حديد بين أعوام 1971 و1999[1]، لكنه تلاعب بمهارة فائقة على المصالح المختلفة لطبقات الشعب وفئاته، ما مكنه من تحييد التكنوقراط والطبقة الوسطى والتجار والعوائل التقليدية عن الانخراط بصرامة ضد حكمه المستبد.

بيد أن ممارسات الملك حمد «التطهيرية» تجاه المعارضة، وقطاعات واسعة من الشعب، وإصداره دستوراً منفرداً، وقيامه بعمليات تجنيس واسعة النطاق، واستهدافه كل ما يمكن أن يمثل رأياً آخر، في ظل اعتقاد راسخ لديه بأن «الشيعة هم الخطر الاستراتيجي على النظام»، كل ذلك ساهم في تحويل اتجاه الرأي العام من تبجيل الملك، وحمله على الأعناق في 2001[2]، إلى المناداة بسقوطه 2011.

لقد اختار الملك عقيدة «المشي على حافة الهاوية»، ومضى

---

(1) عين الشيخ خليفة رئيساً للوزراء في 15 أغسطس 1971، وحكم البلاد فعلياً حتى تقلد الملك حمد منصبه أميراً للبحرين في مارس 1999 .

(2) زار (الأمير) حمد جزيرة سترة ـ التي تعد معقلاً رئيسياً للمعارضة ـ في فبراير 2001، كجزء من حملة للترويج لسياساته الجديدة حينها، واستقبل بحفاوة من قبل الأهالي، وحصلت محاولات لحمل سيارته تعبيراً عن الترحيب بتوجهات الحاكم الجديد.

مخاطراً: «أنا أو المعارضة». وقد نجح في بداية مشواره في شل خصومه حين استخدم أسلوب «الصدمة» في 2001، بتبنيه جملة من الإجراءات الإيجابية «التاريخية»[1]، كما وُصفت حينها، أدت إلى إرباك المعارضة، وتقديمها تنازلات سريعة، و/ أو قبولها بالأمر الواقع ومسايرته، لكن «انكشاف» استراتيجية الملك لاحقاً ـ وهو الذي قد لا يتردد في قطع «شعرة معاوية» مع خصومه ـ أعاد الوضع الأمني والسياسي إلى ما كان عليه الحال في الخمسينيات من القرن الماضي، حين طالبت الحركة الوطنية بنظام ديمقراطي كامل[2].

وعلى عكس ما يُعتقد، فقد ارتفع شعار«يسقط حمد» في أول يوم من أحداث 14 فبراير (2011)، على لسان والدة علي مشيمع[3]، قرب بوابة مستشفى السلمانية الطبي[4]، وظل هذا الشعار متسيداً المشهد المنتفض.

الفصول المقبلة تُحلّل أيضاً رؤى الملك لنفسه والجيش

---

(1) تبييض السجون والسماح للمهجرين بالعودة، وإلغاء قانون ومحاكم أمن الدولة، والسماح بالعمل السياسي الحزبي، والوعد بعودة الحياة الديمقراطية.

(2) لمزيد من التفاصيل عن أحداث الخمسينيات من القرن الماضي، انظر: عبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى.

(3) قتل برصاص الشوزن في 14 فبراير 2011، ويعد أول ضحايا العنف الرسمي في الانتفاضة الأخيرة.

(4) ليس غريباً أن يتم عقاب العاملين في هذا المستشفى، لمّا نعلم أنه احتضن أول شعارات سياسية ضد الملك على هذا النحو العلني والحازم.

الذي يعده مملكته، وتقارب بعض الخطابات التي ألقاها إبّان الأزمة، وتظهره رافضاً للديمقراطية والاعتدال والمشاركة الشعبية في القرار.

في ظل هذه التعقيدات، لعب ولي العهد أدواراً متباينة، من مرحلة إلى أخرى. لكنه ظل دائماً أميناً لنهج أبيه، إذ استخدمه في المرحلة الأولى من حكمه للنيل من عمه رئيس الوزراء، وأوكل له إدارة الملف الاقتصادي، واستعان الملك به (ولي العهد) ـ إبان شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011 ـ لامتصاص غضب المحتجين وسبر أغوارهم، تحت غطاء الحوار.

ويقوم ولي العهد منذ هدم دوار اللؤلؤة في 18 مارس (آذار) 2011، بدور يمكن وصفه بأنه «كبير مديري العلاقات العامة» للعائلة الحاكمة، ومدافع حاد عن نهج الدكتاتورية القائم، بوجه ليبرالي، بعد أن فشل طوال عشر سنوات مضت في نسج علاقات عميقة وواسعة مع القبائل والتجار، باستثناء نخبة معزولة.

إن إزاحة الشيخ خليفة ستظل تذكّر بأن النظام السياسي في البحرين عصي على الإصلاح، وأن رئيس الوزراء ليس إلا قشرته. لكن، مع اتضاح أن هدف الملك من إعلان «المشروع الإصلاحي» (2002) كان إعادة تركيز السلطة بيده، وسحبها من عمه رئيس الوزراء، وليس بهدف خلق شراكة شعبية وحياة ديمقراطية، وبالنظر إلى استراتيجيته التي أساءت إلى تجربة

البحرين التاريخية كما لم يفعل أي حاكم خليفي آخر، فيما أظن، وإزاء فشله في احتواء حراك 14 فبراير، فإن سيناريو الإطاحة بالملك حمد لا يمكن استبعاده، إذا علمنا أن حمد الأول (1872 ـ 1942)[1] حلّ مكان أبيه الشيخ عيسى بن علي (1847 ـ 1932)[2] في عشرينيات القرن الماضي بقرار بريطاني، في أعقاب شكاوى شعبية مريرة من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، فيما عزلت العائلة السعودية ـ العقبة الكأداء للتغيير الحقيقي في البحرين ـ الملك الثاني للمملكة العربية السعودية سعود بن عبد العزيز آل سعود (1902 ـ 1969) في 1963.

(1) حكم الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة البحرين بين 1923 ـ 1942.
(2) حكم بن علي البحرين بين 1869 ـ 1923.

الفصل الأول

فرضية الملك جوهر الأزمة

(1)

قراءة لدوافع المناداة بسقوط الملكية

يبدو أن الملك مركز هذه السياسات الإقصائية، فقد تحول الشعار الشعبي الأكثر تداولاً: «يسقط حمد»، بدل «تنحَّ يا خليفة».

في هذا الفصل، أود الإجابة عن سؤال مركزي: لماذا خرجت قطاعات واسعة من المواطنين، من مختلف الطبقات والاتجاهات، على هذا النحو غير المسبوق، في حدث 14 فبراير 2011، في حين لم تنخرط الطبقة الوسطى والتجار وعموم النخبة بهذا الزخم في أحداث التسعينيات (1994 ـ 1998)، التي كانت تطالب بعودة العمل بدستور 1973[1]؟

المدخل الأساسي الذي أعتقد أنه أكبر محفّز للاحتجاجات

(1) وضع دستور دولة البحرين من قبل «المجلس التأسيسي»، وأصدره الأمير السابق الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة، وينظر إليه على أنه دستور عقدي ومتوافق عليه.

العارمة يتعلق بالفارق الجوهري بين الحكم إبان عهد الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة (1933 ـ 1999)[1]، وابنه الملك الحالي حمد[2].

الفرضية التي يبنى عليها هذا الفصل هي أن حكم الملك حمد ـ الذي تولى السلطة في مارس 199 قام على الإقصاء الكلي أو الشعور به لدى قطاعات شعبية عريضة، وللمعارضة والبرلمان والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات، والتجمعات التقليدية، العائلية، القبلية والدينية، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل راغبة في ممارسة إقصاء مماثل للملك حمد ولعائلة آل خليفة من المشهد السياسي.

وتجلت الرغبة الشعبية في هذا الإقصاء من خلال عنوانين اثنين مثّلا أبرز شعارات الانتفاضة:

الشعار الأول: «يسقط حمد»، أو «الشعب يريد إسقاط

---

(1) أول حاكم لدولة البحرين بعد استقلالها في 15 أغسطس 1971. حكم البلاد بين 1961 ـ 1999.

(2) يمكن الإشارة إلى أسباب أخرى عدة بالطبع، تتعلق بثورة الاتصالات والميديا، واستلهام البحرينيين لثورات الربيع العربي، إضافة إلى وجود المعارضة الرسمية على الأرض، وخبرتها العميقة بالنظام، فضلا عن التشكيلات الشبابية التي فاجأت نفسها والجميع، والدور الاستثنائي للمرأة والطبقة الوسطى، والأهم من ذلك الانخراط المؤثر للتكنوقراط الذين أسميتهم «عقل الثورة». . . كل تلك المدخلات وغيرها لعبت دوراً لافتاً في انطلاق الانتفاضة، فيما فرضت المعالجة الأمنية العنيفة توسع المشاعر المعادية للنظام.

النظام»، أو المطالبة بالجمهورية الذي رفعته الجماعات الشبابية، وما يعرف في البحرين بـ «قوى الممانعة»، التي تضم أجنحة تحالف الجمهورية، غير المرخصة: تيار الوفاء برئاسة عبد الوهاب حسين، حركة حق بزعامة حسن مشيمع، حركة أحرار البحرين بزعامة سعيد الشهابي ومقرها لندن[1]، إضافة إلى الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجه[2].

الشعار الثاني: يتمثل في الدعوة إلى الملكية الدستورية، وبموجبها تتحول المؤسسة الملكية إلى هامش الفعل السياسي، ويتم سحب الصلاحيات التنفيذية من يد الملك. ويتبنى هذا المطلب المعارضة الرسمية المرخصة، وعلى رأسها جمعية الوفاق[3]، وشريكاتها الست: وعد، التجمع القومي، التجمع الوحدوي، الإخاء، ويمكن أن نضيف إليها المنبر التقدمي

---

(1) يقضي عبد الوهاب حسين ومشيمع والخواجه أحكاماً بالسجن مدى الحياة، فيما حكم غيابياً على الشهابي بالسجن خمسة عشر عاماً، وتم إلقاء القبض عليهم في 17 مارس 2011، بتهمة قلب النظام، وتعتبرهم منظمة العفو الدولية معتقلي ضمير.

(2) استقال الخواجه من منصبه مسؤولاً للشرق الأوسط في منظمة «فرونت لاين» الحقوقية، للانخراط في «الثورة» التي يمكن القول انه كان ينتظرها منذ سنوات.

(3) تأسست جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في 2001، وتعد التيار الرئيسي للجماعات الشيعية في البحرين، ويتزعمها الشيخ علي سلمان، الذي يدين بالولاء لآية الله الشيخ عيسى قاسم، وينظر لقاسم باعتباره الأب الروحي للوفاق.

أيضاً الذي كان عضواً في التحالف المعارض الذي كان سباعياً إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة.

وفي الشعارين يحضر تقليص أو إلغاء صلاحيات العائلة الحاكمة في جوهر الحركة المنادية بالتغيير والديمقراطية. وعند مقارنة ذلك بأحداث التسعينيات، فإن الانتفاضة المطلبية حينها دعت للشراكة السياسية على أساس دستور 1973، الذي يمكن عده نسخة طبق الأصل تقريباً من دستور الكويت (1962)، وفي الحالتين (الكويت والبحرين) يمنح الدستور صلاحيات واسعة للأمير، فهو«رأس الدولة، ذاته مصونة لا تمس»، و«يعين الأمير بأمر أميري رئيس مجلس المشاورات التقليدية، ويعفيه من منصبه»[1]، في مقابل صلاحيات تشريعية ورقابية للبرلمان[2] قادرة على شل عمل الحكومة، وإن لم تؤثر في تحديد مساره ابتداء.

وقد جاءت أحداث التسعينيات رداً على ما أسميه التهميش (وليس الإقصاء) للقطاعات الشعبية والحزبية، في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. وربما لهذا المنطلق، فإنها طالبت بكسر احتكار العائلة الحاكمة للقرار السياسي، على أساس العودة لدستور 1973، أما أحداث 2011 فمنطلقها الإقصاء، فذهبت هي الأخرى لإقصاء شبيه.

(1) للاطلاع على صلاحيات أمير دولة البحرين، انظر المادة (33) من دستور 1973.

(2) يتكون من ثلثين بالانتخاب، وثلث بالتعيين (الوزراء بحكم مناصبهم).

ويمكن ملاحظة الفارق بين سياسة التهميش التي اتبعها رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي كان الحاكم الفعلي في عهد أخيه الشيخ عيسى، وسياسة الإقصاء و«التطهير» التي اتبعها الملك حمد، في التالي:

أولاً: الدستور

كُتب دستور 1973 من قبل المجلس التأسيسي الذي تكون من 22 عضواً منتخباً و20 عضواً معيناً، وطالما نظر إليه على أنه دستور متوافق عليه، يظل يحسب إيجابياً للأمير الراحل وأخيه الشيخ خليفة. ومما يؤسف له أنه تم تعليق العمل بأهم مواد الدستور، وحل البرلمان في أغسطس (آب) 1975، بعد نحو سنة ونصف السنة من انتخابه، وأنهى ذلك عملياً الشراكة في الحكم[1]. ومع ذلك، فقد «حافظ» الأخوان عيسى وخليفة على دستور 1973، باعتباره دستوراً حاكماً للبلاد، تصدر القوانين باسمه، وتسير البلاد وفقه.

بالطبع لم يكن الشيخ خليفة يطبّق الدستور، بيد أنه لم

(1) السبب المباشر لحل المجلس المنتخب هو رفض الأخير لقانون أمن الدولة، بيد أنه يعتقد أن وراءه دوافع اقتصادية أيضاً، بالنظر إلى اندلاع الحرب اللبنانية (ابريل 1975)، والقرار بنقل القطاع المالي من بيروت إلى المنامة، وليس صدفة أن يتم حل البرلمان (أغسطس 1975) بعد أربعه أشهر من بدء الحرب في لبنان، وهذا يعني أن الوضع الإقليمي يلعب دوراً في مسار الأحداث، كما أن الصراع على الثروة جزء من التنافس المحتدم بين أقطاب العائلة الحاكمة.

يتجرأ على إلغائه. وحتى عندما تم تشكيل مجلس الشورى المعين (1992)، منتصف تسعينات القرن الماضي، في أعقاب حرب تحرير الكويت من جيش صدام حسين، وكرد فعل على الاحتجاجات المطالبة بعودة الدستور العقدي، فإن التخريجات القانونية لم تكن لتلغي المواد الدستورية التي تُؤسس لوجود برلمان ذي صلاحيات تشريعية ورقابية فاعلة، بمعنى أنه تم تأسيس مجلس الشورى دون المس بالدستور، فيما كان رد المعارضة حينها أنه يمكن للحكم تشكيل مجالس شورية للنصح، لكنها ليست بديلاً للمؤسسة التمثيلية المنتخبة.

بيد أن قيام الملك حمد بتغييرات دستورية من طرف واحد، حين أصدر دستور مملكة البحرين في 14 فبراير (شباط) 2002، دون مشاورة المعارضة ومجمل الجماعات السياسية، ودون استفتاء الشعب، أضر كثيراً باللعبة السياسية القائمة. حينها بدا أن الملك يريد صراحة صيغة لا يكون للشعب فيها رأي ولا تأثير، وذلك بحسب نصوص دستور 2002، الذي يحيل رأس الدولة حاكماً مطلقاً[1]، وبذلك تم الانتقال من مرحلة التهميش المخالف للدستور المكتوب (1975 ـ 2001) إلى إقصاء يقره ويقننه دستور 2002. ويبدو الفرق واضحاً بين سلطة تخالف الدستور ولا تطبق نصوصه حين تستفرد بالقرار،

---

(1) بحسب المواد (43 ـ 33) من دستور مملكة البحرين لسنة 2002، فإن الملك هو القائد الأعلى لقوة الدفاع، ورئيس مجلس الأعلى للقضاء، ويعين رئيس الوزراء والوزراء، وأعضاء الشورى، و«ذاته مصونة لا تمس».

كما قام بذلك رئيس الوزراء إبان عهد أخيه عيسى، وبين سلطة تحتكر القرار وفق الدستور.

ثانياً: التشكيل الوزاري

يُعبر التشكيل الحكومي، عموماً، عن رؤية رأس الدولة لطريقة الحكم في البلاد وتوازناتها. ولم يكن مجلس الوزراء ذا أهمية في الحكم في الفترة من 1975 إلى 1999، إذ كان رئيس الوزراء هو الذي يقرر، ومع ذلك فقد اتخذ التأليف الوزاري طابعاً يوصف «بالتوازن»، ثلث من آل خليفة، وثلث من السنة، وثلث من الشيعة[1]. (انظر الجدول رقم 1)

قد يقال هذه محاصصة، وهذا صحيح، والصحيح أكثر أن ذلك لم يغير من معادلة السلطة التي تحتكرها العائلة الحاكمة. بيد أن المحاصصة، كفكرة سياسية قريبة من معادلة الديمقراطية، التي هي أقل أنظمة الحكم سوءاً، وهي كالتصويت الذي يقسم الجمهور.

المحاصصة، ضمن ضوابط أخرى قد تحفظ استقرار البلاد، وقد أدى كسر الصيغة الشكلية للمحاصصة على نحو فظ مع مجيء الملك حمد إلى ما رأيناه عشية انتفاضة 14 فبراير 2011، حيث كان الوزراء الشيعة 5 من أصل نحو 25 عضواً في مجلس الوزراء، 8 منهم من السنة، والباقي من آل خليفة،

(1) لم يتم المحافظة على هذه الصيغة على الدوام، خصوصاً بعد العام 1995.

يحتلون المناصب الرئيسية وغير الرئيسية في الحكومة، (انظر الجدول رقم 2)، ويمكن تصور الوضع في المناصب التي تلي الوزراء[1].

إنه شكل فاقع لإقصاء الشيعة، إقصاء النخبة والتكنوقراط والقبائل والأسر النافذة والتجار، التي انخرطت هي الأخرى في حدث 14 فبراير، مؤيدة الرغبة في إحداث إصلاحات حقيقية في مؤسسة الحكم، ما دامت غير مستفيدة منها.

الجدول رقم (1) للتشكيلة الوزارية

حين تسلّم حمد بن عيسى آل خليفة كرسي الإمارة بالبلاد في مارس 1999

#	الشخص	المنصب	آل خليفة	السنة	الشيعة
1	خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء	❊		
2	عبد الله بن خالد آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير العدل والشؤون الإسلامية	❊		
3	محمد بن مبارك آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية	❊		
4	محمد بن خليفة آل خليفة	وزير الداخلية	❊		

(1) أفاد تقرير أصدره مركز البحرين لحقوق الإنسان في 2003، بعنوان «التمييز: القانون غير المكتوب»، أنه من 572 وظيفة عليا، يشغل المواطنون الشيعة نسبة 18، انظر ص 10 من التقرير، ويمكن القول أن هذه النسبة تقلصت الآن إلى أقل من ذلك بكثير.

5	علي بن خليفة آل خليفة	وزير المواصلات	❊		
6	جواد سالم العريض	وزير دولة			❊
7	خالد بن عبد الله آل خليفة	وزير الإسكان	❊		
8	خليفة بن أحمد آل خليفة	وزير الدفاع	❊		
9	محمد إبراهيم المطوع	وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام		❊	
10	الشيخ عيسى بن علي آل خليفة	وزير النفط والصناعة	❊		
11	علي صالح الصالح	وزير التجارة			❊
12	عبد الله جمعة	وزير الكهرباء والماء		❊	
13	عبد العزيز محمد الفاضل	وزير التربية والتعليم		❊	
14	إبراهيم عبد الكريم	وزير المالية والاقتصاد الوطني		❊	
15	عبد النبي عبد الله الشعلة	وزير العمل والشؤون الاجتماعية			❊
16	ماجد جواد الجشي	وزير الأشغال والزراعة			❊
17	فيصل رضي الموسوي	وزير الصحة			❊

الجدول رقم (2): التشكيلة الوزارية عشية 14 فبراير 2011

#	الشخص	المنصب	آل خليفة	السنة	الشيعة
1	خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء	*		
2	محمد بن مبارك آل خليفة	نائب رئيس مجلس الوزراء	*		
3	خالد بن عبد الله آل خليفة	نائب رئيس مجلس الوزراء	*		
4	جواد بن سالم العريض	نائب رئيس مجلس الوزراء			*
5	علي بن خليفة آل خليفة	نائب رئيس مجلس الوزراء	*		
6	محمد بن إبراهيم المطوع	وزيراً للدولة لشؤون المتابعة		*	
7	محمد بن عبد الله آل خليفة	وزير الدولة لشؤون الدفاع	*		
8	عبد العزيز بن محمد الفاضل	وزيراً لشؤون مجلسي الشورى والنواب		*	
9	راشد بن عبد الله آل خليفة	وزيراً للداخلية	*		
10	خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة	وزيراً للخارجية	*		
11	حسن بن عبد الله فخرو	وزيراً للصناعة والتجارة		*	
12	فهمي بن علي الجودر	وزيراً لشؤون الكهرباء والماء		*	

13	إبراهيم بن خليفة آل خليفة	وزيراً للإسكان	❊		
14	أحمد بن محمد آل خليفة	وزيراً للمالية	❊		
15	ماجد بن علي النعيمي	وزيراً للتربية والتعليم		❊	
16	مجيد بن محسن العلوي	وزيراً للعمل			❊
17	عبد الحسين بن علي ميرزا	وزيراً لشؤون النفط والغاز			❊
18	فاطمة بنت محمد البلوشي	وزيراً للتنمية الاجتماعية		❊	
19	أحمد بن عطية الله آل خليفة	وزيراً لشؤون مجلس الوزراء	❊		
20	خالد بن علي آل خليفة	وزيراً للعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف	❊		
21	نزار بن صادق البحارنة	وزيراً للدولة للشؤون الخارجية			❊
22	مي بنت محمد آل خليفة	وزيراً للثقافة	❊		
23	فيصل بن يعقوب الحمر	وزيراً للصحة		❊	
24	جمعة بن أحمد الكعبي	وزيراً لشؤون البلديات والتخطيط العمراني		❊	
25	عصام بن عبد الله خلف	وزيراً للأشغال			❊
المجموع			12	8	5

ثالثاً: «التطهير»

لم يجعل «تقرير البندر» ـ الذي أعده مستشار الشؤون الاستراتيجية السابق في الديوان الملكي البريطاني السوداني د. صلاح البندر ـ مجالاً للشك في «استراتيجية» الملك حمد الإقصائية لقطاعات واسعة من المواطنين، وحرمانها من تحقيق الذات، لاعتبارات الاختلاف في الرأي، والطائفة.

ولا بأس من القول بأني تسلمت نسخة من «تقرير البندر» قبل نحو 6 أسابيع من طرد كاتبه من البحرين. كانت لحظة مخيفة جداً، وقد اتضح سريعاً عدم قدرة القوى السياسية على استثمار ذلك التقرير الخطير، في لحظة سبقت الانتخابات النيابية 2006[1]، فقرر الكاتب، وباعتباره صحافياً تسريب التقرير إلى جهة لتقوم بتوزيعه على النطاق الذي تم.

ذلك كان تأريخاً، ويهمني الإشارة إليه، كي أقوم بتعريف التقرير بشكل مقتضب، بحسب ما أفهمه من خلال اللقاءات التي جمعتني مع كاتبه في مقر سكنه في البحرين صيف 2006[2].

---

(1) اعتقدت القوى السياسية المعارضة أن إثارة إشكالية حول تقرير البندر قد يفضي إلى الإضرار بالعملية الانتخابية، التي كانت أولوية الجمعيات المعارضة حينها، وربما اعتقد بعض أطرافها أن تسريب التقرير مؤامرة رسمية.

(2) توقع البندر اتخاذ إجراء ضده، فأوصل التقرير إلى عدد من السفارات الأجنبية.

لقد كُتب «تقرير البندر» بعد دراسة التجربة الشيعية في البحرين التي خلصت إلى أن قوة المعارضة الراهنة، وعمودها الفقري جمعية «الوفاق» والجمهور الشيعي تعود إلى أمور عدة، من بينها:

أولاً: وجود مرجعية دينية نافذة تتمثل بآية الله الشيخ عيسى قاسم في هذه المرحلة، مقابل تشتت القيادات السنية الدينية الموالية.

ثانياً: سيطرة شبه كاملة للمعارضة على مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات حقوق الإنسان، النقابات، المحامون، الأطباء...)، يضاف إلى ذلك المؤسسات الدينية (المساجد والحسينيات)، التي تعد بالآلاف، مما يُسهّل على المعارضة تعبئة المواطنين ضد السلطة، في قبال انخفاض الصوت الموالي، كما يعتقد الجهاز الرسمي.

ثالثاً: نفوذ الكوادر المواطنة الشيعية (تحسب حكومياً كمعارضة تلقائياً) في بعض القطاعات الحيوية في البلاد، مثل القطاع الصحي والإعلامي، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: وجود شبكة أمان اجتماعي، عمادها الصناديق الخيرية الناشطة في كل قرية ومنطقة شيعية، لا تكتفي بمساعدة المعوزين والمحتاجين، ولكنها ـ وهذا هو الخطر من وجهة نظر السلطة:

1 ـ تساعد الطلبة على إكمال دراساتهم الجامعية والعليا، الأمر الذي ينظر إليه على أنه برنامج «طموح» لتشكيل نخبة شيعية (معارضة).

2 ـ تنظيم حفلات الزواج الجماعي للشباب الذين يتأخر عقد قرانهم بسبب ضيق اليد، ما يؤدي إلى زيادة نسبة السكان من المواطنين الشعية (المعارضين بنظر السلطة).

خامساً: سيطرة العديد من التجار الشيعة على سوق المأكل والمشرب والخضروات والفواكه، ويعد ذلك خطراً محدقاً! خصوصاً حين تساهم بجعل السلطات والموالين السنة، من خلال شراء احتياجاتهم من هؤلاء التجار، في تقوية الجماعة الشيعية (تجاراً وأفراداً).

يمكن أن أعدد أموراً أخرى، وكلها غير قابلة للتصديق ربما، لكنها الحقيقة التي أوضحت أن «استراتيجية حمد» اعتبرت ـ كما كشف تقرير البندر ـ كل فعل اعتيادي لتنمية المجتمع الشيعي، وكل خطوة لإنشاء روضة أو جامعة أو مستشفى أو عيادة طبية أو صحيفة أو صندوق خيري أو استثمار تجاري، صغيراً أو كبيراً، في أي مجال من المجالات من قبل مواطن أو مواطنين شيعة على أنها فعل مدروس وموجه، ويتم إنجازه ضمن خطة كبرى للنهوض بالمواطنين الشيعة لتقوية جبهة المعارضة، ويتوجب على السلطة القيام بفعل مضاد لذلك، عبر اتباع سياسة «تجفيف الينابيع»، و«تقليص الموارد»، و«الحد من الفرص».

أدت تلك النظرة المرضيّة لنشاط المجتمع إلى قيام السلطات، بقيادة أحمد عطية الله آل خليفة[1]، بحرب، خفية وعلناً، لوقف «التمدد الشيعي» المفترض، واستوجب ذلك رصد الخطوات التي تحدث في أي مجتمع بشكل اعتيادي، وتصنيفها في خانة الإضرار بالدولة وأمنها واستقرارها، وإزاء ذلك اقترح «تقرير البندر» خطة عمل من أجل:

أولاً، احتواء «النهوض الشيعي» (المعارض) المتنامي، ضمن سياسة أوسع للتضييق على الحريات، واحتواء البرلمان، واختراق مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، وتقليص فرص العمل والترقي والتجارة للمواطنين الشيعة.

ثانياً، العمل على النهوض بالمجتمع الموالي (السني) المنكفئ، بحسب تقديرات السلطة، عبر تقليد بعض أوجه

---

(1) عين في ابريل (نيسان) 2011 مستشاراً لشؤون المتابعة في الديوان الملكي، «ويختص بمتابعة تنفيذ التعليمات والتوجيهات الملكية»، كما جاء في مرسوم تعيينه، (انظر: صحيفة الوسط، 8 ابريل 2011). كان وزيراً لشؤون مجلس الوزراء منذ 2005، وتم إبعاده من التشكيلة الوزارية في 26 فبراير (شباط) 2011، بعد نحو عشرة أيام من انطلاق انتفاضة 14 فبراير (2011)، في محاولة خجولة لتهدئة الأوضاع، باعتباره من وزراء «التأزيم» بنظر المعارضة، ويمكن اعتباره الرئيس التنفيذي ل ـ «تقرير البندر»، لكن إعادة تعيينه مستشاراً في الديوان الملكي بعد هدم دوار اللؤلؤة، عكس التوجه الرسمي في سيادة مسار التشدد في التعاطي مع الحركة الاحتجاجية.

النشاط الشيعي وهيكلته من خلال تبني مجموعة من الخطوات، منها:

1 ـ العمل على تشكيل مرجعية دينية سنية موالية قبال المرجعية الدينية الشيعية المعارضة، ويقترح «تقريرالبندر» اسم د. عبد اللطيف المحمود لقيادة هذه المرجعية. ولتهيئة ذلك تم خلق جدل حول تفتت الجماعات السنية، ووجوب خلق مرجعية متوحدة[1].

2 ـ تأسيس جمعيات أهلية/ مدنية ممولة حكومياً، مثل«جمعية الحقوقيين» و«جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان»، فيما الجهود متواصلة لاحتواء الجمعيات المستقلة النشطة، واتخاذ إجراءات ضدها، مثل حل مجلس إدارة جمعية المعلمين، والأطباء، والمحامين، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، وإعاقة نشاط الصناديق الخيرية، وإصدار قوانين لتقسيم النقابات العمالية، التي صَدقت توقعات الحكومة بأنها ستكون داعمة لأي تحركات ديمقراطية، كما كشفت انتفاضة 14 فبراير (2011).

3 ـ تشجيع الأصوات «التحشيدية» للجماعات الموالية[2]، وإنشاء صحيفة الوطن الموالية (في قبال صحيفة الوسط

---

(1) غسان الشهابي، مشروعية المطالبة بمرجعية سنية، صحيفة الوقت، 24 سبتمبر 2006.

(2) مثل الشيخ محمد خالد، والنائب جاسم السعيدي.

المستقلة)، ومنتديات إلكترونية (مثل منتدى مملكة البحرين الموالي[1] في قبال ملتقى البحرين المعارض)[2]، لبث نوازع طائفية، وما قيل عن تشجيع الجماعات الموالية لإبداء وجهة نظرها. والفارق الأساسي بين صحيفة «الوسط» وصحيفة «الوطن» مثلاً، أن الأولى تأسست بمبادرة من مستثمرين وسياسيين سنة وشيعة في 2002، والثانية مبادرة أطلقها وتبناها في 2005 الديوان الملكي والتي يُمولها ويديرها، أحمد عطية الله، وهذا ينطبق على الملتقيات الإلكترونية، والجمعيات المدنية، عموماً.

4 ـ زيادة البعثات الدراسية للموالين السنة، من خلال وزارات الدفاع والداخلية والوزارات الخدمية، إضافة إلى وزارة التربية[3].

5 ـ تشجيع زيادة معدلات الزواج للموالين السنة، على طريقة الزواجات الشيعية التي تتم جماعياً لأسباب اقتصادية في الأساس.

6 ـ زيادة مساحة سيطرة الموالين السنة على قطاع الخدمة المدنية والشركات الكبرى والقطاعات التجارية والاقتصادية.

والشاهد، أن تقرير البندر كشف سعي الديوان الملكي

---

(1) https://bahrainforums.com.

(2) http://bahrainonline.org.

(3) عن قضايا التمييز قي البعثات، أنظر مثلا: صحيفة الوسط، 12 يونيو 2008.

المحموم للسيطرة على الفضاء العام، بما هو أبعد من السيطرة على السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، كما هو سائد إبان حكم خليفة بن سلمان، كما وثّق التقرير «الخطة» الرسمية لاحتواء النشاط الشيعي، المعارض بنظر الحكم.

ومن بين الوثائق التي نشرها «تقرير البندر»، دراسة كتبها الباحث العراقي والأستاذ في جامعة البحرين سابقاً د. نزار العاني، بتكليف من الديوان الملكي، التي أوصت بالتالي[1]:

1 ـ «إبراز القيادات الدينية المؤثرة في أوساط أهل السنة والجماعة ليكون لهم ثقل في صناعة القرار بالبلاد».

2 ـ «السعي للسيطرة على وظائف الشرطة، والجيش، والحرس الوطني، ولا بد من دعم قوي من الديوان الملكي، لأهمية المشروع على المستوى الإستراتيجي والحيوي».

3 ـ «تأسيس مركز خاص لإجراء الدراسات والرقابة على النشاطات التي يقوم بها الشيعة».

4 ـ «تذويب الشيعة في بحر واسع من السنة في الخليج، وحينها سوف لن تزيد نسبتهم المئوية عن (20 أو 30».

5 ـ «الاهتمام بتمكين العرب من أهل السنة وزيادة

---

(1) مركز البحرين لحقوق الإنسان، ملخص توصيات الدراسة السرية التي أعدها الدكتور العاني وتقوم بتنفيذها السلطة البحرينية لإقصاء أبناء الطائفة الشيعية:

http://www.bahrainrights.org/node/652.

حصصهم من المناصب العليا والحساسة بالدولة، وتحسين أحوالهم المادية والاجتماعية، بهدف بقائهم وتكاثرهم والحد من نزوحهم الى دول الجوار».

6 ـ «لا بد من دور للديوان الملكي لدعم أبناء السنة مادياً بهدف زيادة نسل أبناء السنة بالبلاد».

7 ـ «إعادة كتابة تاريخ البحرين وإبراز دور القادة والعلماء والمفكرين السنة السياسي والثقافي والديني».

8 ـ «الاهتمام بالذين تحولوا من المذهب الشيعي، والاستفادة من المعلومات التي قد تتوافر».

الخلاصة، أنه في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات لم يشعر المواطنون بأن حاضرهم ومستقبلهم مسدود ومهدد كليّاً، لذا ثاروا ضمن حدود مطالبين بإعادة العمل بدستور 1973، الذي يُثبّت آل خليفة حكاماً.

لكنهم إبان عهد الملك حمد وفي ظل «استراتيجيته»، راودهم الحلم السلبي، بأن الذهنية الحاكمة لا تنوي خيراً بمستقبلهم ومستقبل عيالهم فصرخوا من (قمة رأسهم): «الشعب يريد إسقاط النظام»، وليس الشعب يريد النظام، كما فعلوا في ديسمبر 1994.

رابعاً: التجنيس

إن قيام السلطات بتجنيس باكستانيين وأردنيين وسوريين

ويمنيين وسودانيين، يعملون في القطاع العسكري سياسة ليست جديدة، ولكنها ظلت تتبع بحذر إبان عهد خليفة بن سلمان وأخيه الشيخ عيسى.

بيد أن الملك حمد اعتبر التغيير الديمغرافي جزءاً من أولويات استراتيجيته، التي تصنف المواطنين الشيعة خطراً استراتيجياً على النظام، ينبغي تطهير المؤسسات المدنية والعسكرية منهم، فمضى في ذلك مطبقاً بعضاً من أطر نظرية «تجفيف الينابيع»، التي قد تشمل التجهيل والإفقار وسحب مواقع النفوذ.

وتفيد الأرقام المتوافرة بأنه تم تجنيس نحو 80 ألفا[1]. ولا يمكن وصف شعور مواطن يكون الأجنبي مقدماً عليه في وطنه، في كل شيء، حتى على مستوى الخدمات الإسكانية، والتوظيف في المؤسسة العسكرية، وغير العسكرية للجيل الثاني من المجنسين.

وبدخول مرتكزات «الحرب الشاملة» ضد المواطنين، فإن الشعور الشعبي بالإقصاء يبلغ مديات غير مسبوقة، أفرزت انتفاضة غير مسبوقة ضد «استراتيجية حمد». الأمر الذي دفع الجمهور لأن «يخرج من ثيابه»، مطالباً بالتغيير والخلاص من حكم تجاوز خطوطاً، ظلت حمراء عقوداً طويلة.

---

(1) التجنيس يتهدد البحرين، صحيفة الأخبار اللبنانية، 14 يناير (كانون الثاني) 2010.

وإذ يبدو الملك مركز هذه السياسة غير الحكيمة، فقد تحول الشعار الشعبي الأكثر تداولاً: «يسقط حمد»، بدل «تنحَّ يا خليفة»، الذي تفضله الجماعات السياسية الرسمية المعارضة. ويشكل ذلك فارقاً بين الخطاب المعارض في التسعينيات من القرن الماضي، الذي لم يوجه نقداً إلى رأس الدولة الأمير عيسى بن سلمان إلا نادراً، إذ تركزت الانتقادات على رئيس الوزراء. أما في يوميات انتفاضة 14 فبراير 2011، فإنه على الرغم من الجهد الكبير الذي يبذله الخطاب الرسمي المعارض لعدم انتقاد الملك حمد[1]، فإن الشعور يتنامى يوماً بعد آخر بأن الملك حمد جزء من الأزمة، بل جوهرها.

وبصراحة، فإن ذلك يزيد من التحديات التي تواجهها البلاد، ويضاعف من أحمال الحركة المطلبية، ويحد من قدرة عائلة آل خليفة والإقليم والغرب على الاستجابة لتطلعات التغيير المشروعة، إذ كيف يمكن الخروج من أزمة يكون مَن بيده قدر كبير مِن مفاتيح حلها هو جوهرها؟

تلك الإشكالية لا تواجه الملك عبد الله الثاني والحركة المطلبية في الأردن، ولا تواجه الملك محمد السادس في المغرب، والأمير صباح الأحمد في الكويت. في تلك البلدان

---

(1) عادة ما يطلب زعيم الوفاق الشيخ علي سلمان من الجمهور عدم رفع شعار «يسقط حمد»، كما دعا آية الله عيسى قاسم في ابريل 2011 إلى عدم رفع شعار التسقيط أيضاً.

لا يرتفع شعار الإسقاط لرأس الدولة، في حين يرتفع بقوة في البحرين، مما يستدعي أن يسأل الملك حمد نفسه: لماذا؟

في 2002 حين رفضت الحركة الوطنية المعارضة الدستور الجديد؛ ظن كثيرون داخل السلطة وخارجها أن بالإمكان فرض الوثيقة الدستورية المختلف بشأنها بالقوة الأمنية والسياسية والضغط الإقليمي والدولي. وقد سرى هذا الشعور حتى بين صفوف المعارضة، وقد يكون بلغ ذروته حينما شاركت جمعيتا «الوفاق» و«وعد»[1] المعارضتان في الانتخابات النيابية في 2006.

حينها بدت موازين القوى في غير صالح المعارضة لدخول معارك مفتوحة، وهي التي خرجت توّاً من صراع سياسي مرير، امتد نحو 30 سنة[2]، استنزفها وأرهقها، خصوصاً في العام 1995 وما بعده، حيث تأزم الوضع السياسي والأمني مع انطلاق انتفاضة شعبية، طالبت بإعادة العمل بدستور 1973.

---

(1) تأسست جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في 2001، كأول تنظيم سياسي معترف به في البحرين والخليج، ورأسها الراحل عبد الرحمن النعيمي، الزعيم التاريخي للجبهة الشعبية، الذي ورثته «وعد»، وأمينها العام الحالي إبراهيم شريف المعتقل منذ 17 مارس 2011.

(2) وربما أكثر، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البلد مأزومة منذ عشرينيات القرن الماضي على الأقل، وربما تكون فترة انتخاب المجلس التأسيسي (1972) ومن بعده المجلس الوطني المنحل في 1975، هي من فترات الهدوء النسبي، ولم تدم سوى نحو ثلاث سنوات، واستمرت فيها الاعتقالات ضد المعارضين.

وإذ الشعب مرهق نسبياً، فإن الدولة تحتفل بقدوم ملك جديد تعهد بأن «تكون أجمل الأيام تلك التي لم نعشها بعد». ورأت القوى الوطنية منحه فرصة إضافية، بعد«ضربة» الدستور غير المتوقعة (إصدار دستور 2002 من طرف واحد)، فشاركت في انتخابات 2006، و2010، وتبين لها ليس عقم النظام البرلماني فحسب، وإنما استكشفت العقم في المشروع برمته.

المشاركة في الحياة النيابية لم تُغير من جوهر الإشكالية، وربما أكدتها: الدستور غير مقبول شعبياً، ولا يمكنه تطوير الحياة السياسية. وبعد عشر سنوات من العمل الفعلي به؛ وبعد تجربتين برلمانيتين (2002 ـ 2010)، والثالثة لم تكتمل (2010 ـ 2011)، سقط دستور 2002، وسقطت معه تجربة سنوات عشر من محاولات دعائية بوجود مشروع سياسي للإصلاح، وقد تكون سقطت معه تسوية 2001 الميثاقية التاريخية، وربما أمور سياسية أخرى طالما اعتبرت بديهيات.

لنتذكر مثلاً، أن أحداً لم يكن يجادل في أحقية عائلة آل خليفة في الحكم، حتى أسقط النظام دستور 1973 رسمياً؛ مع إصدار الملك حمد دستوراً جديداً من طرف واحد، ضارباً كل الأعراف والتفاهمات التاريخية بين عائلة آل خليفة والشعب، وكذا بينه شخصياً وبين الحركة الوطنية التي حين وقعت إيجابياً على الميثاق (2001)، فإنها قدمت في الجوهر دعماً ضخماً لمشروع (الأمير) حمد، وعبرت عن ثقتها الكبيرة في وعوده،

المعلنة وغير المعلنة، قبل أن تقدمها إلى نص الميثاق، الحمّال للأوجه.

وقد دفعت الحركة الوطنية ثمناً كبيراً بسبب ذلك (صعوبة الحديث والعودة لدستور 1973)، كما دفع الملك حمد ثمناً مضاعفاً (انعدام الثقة في شخصه وبرنامجه)، إذ اتضح بجلاء أن الملك حمد لم يكن يرمي من وراء ثنائية المجلسين (الشورى المعين والنواب المنتخب) على مستوى السلطة التشريعية، وثنائية المجالس البلدية المنتخبة والمحافظات المعينة على مستوى الحكم المحلي، تأمين توازنات تضمن استمرارية التجربة الديمقراطية، وإنما أراد فرض نموذج احتكاري للسلطة، بملمس ليبرالي، أو ما تسميه بعض الأدبيات المعاصرة «الليبراليات الدكتاتورية».

لذا، فإن المعارضة وجمهورها محبط ومستاء من الملك الحالي، الذي قد يكون وجّه ضربة قاصمة لمصداقيته وحضوره الشعبي، حين استهدف الجيش (وقائده الأعلى الملك) المواطنين المعتصمين في دوار اللؤلؤة فجر 17 فبراير (شباط) 2011، بأوامر مباشرة منه، على ما يبدو، وهو الذي زار، قبل المشهد الدموي في دوار اللؤلؤة وبعده مقر القيادة العسكرية للجيش، ولم يتخذ إجراءات تردعه على الأقل، بل أكد دور القوة المسلحة النظامية في حماية الأمن.

وبتقديري، فإن ما تم من انتهاكات لحقوق الإنسان بعد فرض حالة الطوارئ منتصف مارس (آذار) 2011 أكد أن

«استراتيجية حمد» تؤمن بالحل الأمني، إذا كان الخيار السياسي غير قادر على لجم طموحات المعارضة في الوصول إلى سدة الحكم.

ولنلحظ أن دستور دولة الكويت (1962) وفّر حماية كبرى لعائلة الصباح الحاكمة إبان الغزو العراقي للكويت، وأيضاً إبان ثورات الربيع العربي. فحين تطالب أصوات كويتية بمملكة دستورية تزيح عائلة الصباح من المشهد السياسي فإن أصوات المعارضة الرئيسية تتمسك بدستور 1962 الذي يعطي صلاحيات واسعة لرأس الدولة، تماماً كما كان يفعل دستور 1973 البحريني.

على أن الدستور البحريني هذا غير موجود، بفضل الملك حمد الذي اختار أن يرفع الشرعية الشعبية عن الدستور، واختار استراتيجية الارتهان إلى موازين القوى التي هي عرضة للتبدل بالضرورة، في ظل المقولة التي تعتبرها عائلة آل خليفة خالدة: «الدخول لجزر البحرين تم بالسيف»، ولم تستقبل العائلة بالورود، وبنظرها فإن تلك النظرية ما زالت سارية المفعول.

الخطأ الاستراتيجي الذي يرتكبه الملك حمد هو تفويته فرصة استثنائية، لإصدار دستور متوافق عليه، يؤمّن لعائلته وضعاً مشرفاً، وللشعب قراراً سيادياً، ذلك أنه لا يمكن الجزم بأن تكون موازين القوى في صالح عائلة آل خليفة على الدوام، بينما يؤمّن الدستور التوافقي حياة سياسية معلومة المدخلات

والمخرجات، عموماً. وإذ يختار النظام الاعتماد على القوة العسكرية والدعم الإقليمي، فإنه يعفي الأكثرية الشعبية من أي التزامات تجاهه أيضاً.

الفصل الثاني

رئيس الوزراء.. قشرة الدكتاتورية

(2)

الملك «يخنق» رئيس الوزراء في عرينه «الدستوري»

بعد يناير ٢٠٠٥، وقبل ذلك أصلاً، لم يعد السؤال مطروحاً عما إذا كان الوزير محسوباً على هذا الطرف أو ذاك، إذ يتوجب عليهم جميعاً تنفيذ التعليمات التي يصدرها وزير الديوان الملكي وإلا سيكون المصير الإقالة، وربما غضب «السلطان».

يركز هذا الفصل على خطوات الملك حمد«الهادئة»، وربما «البطيئة»، لكنها المتتابعة والحثيثة، الهادفة إلى «خنق» رئيس الوزراء في عرينه «الدستوري»[1] (مجلس الوزراء) من خلال تعيين شخصيات موالية للقصر الملكي أعضاء في المجلس، على دفعات متتالية، ربما تكون حلقاتها قد اكتملت في 2005، كما سيتضح.

---

(1) أقول الدستوري، بالنظر إلى أن مجلس الوزراء هيئة دستورية لم يكن منطقياً حلها مثلاً، وهذا ما يدركه رئيس الوزراء.

قبل ذلك، أشير إلى أن الملك حمد اتخذ جملة من القرارات المهمة، من أجل إحكام سيطرته على مراكز القرار، أبرزها:

أولاً: أهداف المشروع الإصلاحي

إعلان المشروع الإصلاحي، خصوصاً ميثاق العمل الوطني الذي حقق له:

1 ـ دعماً شعبياً هائلاً (4.98، استثمره الملك في مواجهة جناحين رئيسيين:

ـ جناح رئيس الوزراء داخل العائلة الحاكمة وخارجها، للمضي قدماً في استراتيجيته، التي سيتضح احتكاريتها مع مرور الوقت.

ـ جناح المعارضة التي بدت مرتبكة أمام ملك يقدم نفسه إصلاحياً، عبر مشاريع إيجابية، لكنه يمضي في سياسة على الأقل هي مثيرة للجدل (2002). واستثمر الملك هذا الفراغ، الارتباك، التردد، والذهول الذي اتسم به أداء المعارضة، للمضي في عقيدته/ أيديولوجيته واستراتيجيته «البندرية» (نسبة إلى تقرير البندر).

رغم ذلك، فقد بات واضحاً، حتى منذ 2002، ونصوص دستور المملكة الجديد، أن هدف «المشروع الإصلاحي» لم يكن تأسيس حياة ديمقراطية، بل صراع أجنحة حسمه الملك لصالحه، أحياناً بضربة قاضية، وأحياناً عبر مراحل، وفي كل

الحالات ارتد ذلك عداء بين الملك والمعارضة، وأطراف داخل العائلة الحاكمة.

2 ـ حقق الملك إشادة عالمية غير مسبوقة للحالة البحرينية، التي تشتكي طويلاً من عدم الاستقرار، وعادة ما تكون بحاجة إلى دعم الإقليم والمجتمع الدولي لشعور خاص عند العائلة الحاكمة بهشاشة شرعيتها الداخلية عموماً. وربما لم يقتنع الرأي العام الدولي بالحالة الدكتاتورية التي تعيشها البحرين إلا بعد انفجارات 14 فبراير (2011) السياسية المدوية.

ثانياً: أهداف التغييرات الدستورية

قام الملك بتغييرات دستورية (2002) لتحقيق التالي:

1 ـ تحيله حاكماً مطلقاً، في قبال المعارضة وعموم القوى السياسية، وأيضاً في قبال الأطراف الأخرى في العائلة الحاكمة.

2 ـ تفريغ مجلس الوزراء (عرين الشيخ خليفة بن سلمان) من سلطاته الدستورية.

ثالثا: إعادة هيكلة آلية اتخاذ القرار

2 ـ نقل الملف السياسي والدستوري إلى القصر.

2 ـ نقل الملف الاقتصادي إلى مجلس التنمية الاقتصادية[1].

3 ـ إحكام القبضة على مجلس الوزراء من خلال استبدال

---

(1) انظر، البند رقم (3) الملك ورئيس الوزراء: الصدام العلني، في هذا الكتاب.

أعضاء المجلس على مراحل، بشخصيات موالية للقصر الملكي، بدل ولائها لرئيس الحكومة.

التغييرات في مجلس الوزراء: بداية مُجاملة[1]

لقد اجتهد الملك في بداية عهده في الحديث بإيجابية عن عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة. راح يقرنه دائماً في خطاباته العامة بأبيه الراحل (عيسى بن سلمان)، يمجده ويثني على جهوده مستخدماً لفظ «عمنا العزيز» بصورة طاغية.

مع مرور الوقت انتهى تقريباً هذا اللفظ والتمجيد، الذي قلّد فيه الملك أسلوب الرئيس المصري أنور السادات الذي مضى أول عهده يمجد سلفه جمال عبد الناصر، مردداً التزام نهجه، حتى استتب له الأمر، وغدا أقرب إلى حالة عداء مع سلفه.

ورغم طغيان الشيخ خليفة بن سلمان على المشهد السياسي طوال ثلاثة عقود (السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات)، فقد انتقل الحكم إلى (الأمير) حمد بسلاسة بالغة بعد وفاة والده الشيخ عيسى. قاد الشيخ خليفة بن سلمان ذلك بنفسه، وهو الشخصية المحافظة على «سنع» القبائل وعاداتهم في توارث الحكم، كما يفتخر.

---

(1) لا يناقش هذا الفصل التغييرات الوزارية لجهة الكفاءة، أو لجهة البعد الطائفي، وهذه إشكالات حاضرة، لكن الفصل يناقش التشكيلات الوزارية لجهة انتصارها إلى رئيس الوزراء أو الملك.

من جهته، وربما بسبب ما سبق و/ أو لاعتبارات أخرى، وعلى خلاف سياسة «الصدمة» التي استخدمها الملك لشل المعارضة (2001)، فقد اختار الملك أسلوب المجاملة والتوقير وسياسة النفس الطويل في احتواء رئيس الوزراء، وصولاً إلى جعله على«قارعة الطريق»، على نحو أكثر هدوءاً من طريقة الرئيس السادات في التعامل مع «مراكز القوى»، إذ بينما حسم السادات المعركة بعد نحو سنتين من تبوئه منصبه في أعقاب وفاة الراحل عبد الناصر، فقد أمهل الملك نفسه حتى 2005، ليتم إحكام قبضته على تشكيلة مجلس الوزراء، لكنه قام قبل ذلك بتفريغ مجلس الوزراء من صلاحياته وقوته.

التشكيلة الوزارية وقت تسلم الملك الحكم

تسلم الملك الحكم في 6 مارس (آذار) 1999. وكانت تشكيلة السلطة التنفيذية/ الحكومة/ مجلس الوزراء مكونة من 17 عضوا/ وزيرا (من بينهم رئيس الوزراء). وباستثناء وزير الدفاع المشير خليفة بن أحمد، فإن الشخصيات ال ـ 15 الأخرى محسوبة على الشيخ خليفة، وهم:

1 ـ عبد الله بن خالد آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل والشؤون الإسلامية.

2 ـ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

3 ـ محمد بن خليفة آل خليفة، وزير الداخلية.

4 ـ علي بن خليفة آل خليفة، وزير المواصلات.

5 ـ جواد سالم العريض، وزير دولة.

6 ـ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان.

7 ـ محمد إبراهيم المطوع، وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام.

8 ـ عيسى بن علي آل خليفة، وزير النفط والصناعة.

9 ـ علي صالح الصالح، وزير التجارة.

10 ـ عبد الله جمعة، وزير الكهرباء والماء.

11 ـ عبد العزيز محمد الفاضل، وزير التربية والتعليم.

12 ـ إبراهيم عبد الكريم، وزير المالية والاقتصاد الوطني.

13 ـ عبد النبي عبد الله الشعلة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

14 ـ ماجد جواد الجشي، وزير الأشغال والزراعة.

15 ـ فيصل رضي الموسوي، وزير الصحة.

التغيير الوزاري الأول: جس النبض

تريث الملك حتى مايو (أيار) 1999، وأجرى تعديلاً وزارياً محدوداً للغاية، تم من خلاله تعيين ثلاثة وزراء جدد، واحد منهم فقط محسوب على الملك، هو وزير الكهرباء والماء المرحوم دعيج بن خليفة آل خليفة، الذي خلف عبد الله جمعة الذي تُوجه له تهم فساد كبرى في إنشاء محطة الحد.

أما الوزيران الجديدان الآخران، فهما محسوبان على رئيس

الوزراء، وهما: عبد الله سيف الذي تسلم حقيبة المالية والاقتصاد الوطني، وعلي المحروس الذي عين وزيراً للأشغال والزراعة، وأطيح به سريعاً بسبب ما قيل عن اتهامات بالفساد.

جسُّ النبض هذا، دلالة على أن الشيخ خليفة بن سلمان ما زال يمارس سطوته، لكن الصحيح أيضاً أن الملك قد اختار مجاراته.

والخلاصة أن أول تغيير وزاري كان عدد الشخصيات المحسوبة على الملك في الحكومة اثنين: هما وزير الدفاع خليفة بن أحمد آل خليفة، ووزير الكهرباء والماء دعيج بن خليفة آل خليفة، أما الوزراء المحسوبون على الشيخ خليفة فعددهم 16 وزيراً.

الجدول رقم (3): التشكيلة الوزارية بعد التغيير الوزاري الأول الذي أجراه حمد بن عيسى آل خليفة في مايو 1999

#	الشخص	المنصب	محسوب على الملك	محسوب رئيس الوزراء	محسوب على ولي العهد
1	خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء			
2	عبد الله بن خالد آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية		*	
3	محمد بن مبارك آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية		*	

4	محمد بن خليفة آل خليفة	وزير الداخلية		❊	
5	علي بن خليفة آل خليفة	وزير المواصلات		❊	
6	جواد سالم العريض	وزير دولة		❊	
7	خالد بن عبد الله آل خليفة	وزير الإسكان		❊	
8	خليفة بن أحمد آل خليفة	وزير الدفاع	❊		
9	محمد إبراهيم المطوع	وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام		❊	
10	الشيخ عيسى بن علي آل خليفة	وزير النفط والصناعة		❊	
11	علي صالح الصالح	وزير التجارة		❊	
12	دعيج بن خليفة آل خليفة	وزير الكهرباء والماء	❊		
13	عبد العزيز محمد الفاضل	وزير التربية والتعليم		❊	
14	عبد الله حسن سيف	وزير المالية والاقتصاد الوطني		❊	
15	عبد النبي عبد الله الشعلة	وزير العمل والشؤون الاجتماعية		❊	
16	علي المحروس	وزيراً للأشغال		❊	
17	عبد العزيز الفاضل	وزير التربية والتعليم		❊	

18	فيصل رضي الموسوي	وزير الصحة		❋	
المجموع			**2**	**15**	

- عدد الوزراء المحسوبين على الملك: 2.
- عدد الوزراء المحسوبين على رئيس الوزراء: 15.
- عدد الوزراء المحسوبين على ولي العهد:0.

التغيير الوزاري الثاني: زيادة حصة الملك دون إنقاص حصة رئيس الوزراء:

أجرى (الأمير) حمد بن عيسى تغييراً وزارياً ثانياً في ابريل 2001، بدا التغيير خجولاً أيضاً، لكنه عكس توجه الملك نحو زيادة حصته في مجلس الوزراء، دون إنقاص عدد الوزراء المحسوبين على رئيس الوزراء.

والملاحظات الأبرز التي يمكن تسجيلها على هذا التغيير:

1 ـ حافظ رئيس الوزراء على 15 وزيراً محسوبين عليه، وهم:

ـ عبد الله بن خالد آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل والشؤون الإسلامية.

ـ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

ـ محمد بن خليفة آل خليفة، وزير الداخلية.

ـ علي بن خليفة آل خليفة، وزير المواصلات، (الابن البكر لرئيس الوزراء).

ـ جواد سالم العريض، وزير دولة للبلديات وشؤون البيئة.

ـ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان.

ـ محمد إبراهيم المطوع، وزير شؤون مجلس الوزراء.

ـ عيسى بن علي آل خليفة، وزير النفط.

ـ علي صالح الصالح، وزير التجارة والصناعة.

ـ عبد العزيز محمد الفاضل، وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب.

ـ عبد الله حسن سيف، وزير المالية والاقتصاد الوطني.

ـ عبد النبي عبد الله الشعلة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

ـ محمد جاسم الغتم، وزير التربية والتعليم.

ـ فيصل رضي الموسوي، وزير الصحة.

ـ محمد حسن كمال الدين، وزير دولة.

2 ـ زاد الملك من الوزراء المحسوبين عليه إلى 4 وزراء، وهم:

ـ خليفة بن أحمد آل خليفة، وزير الدفاع.

ـ دعيج بن خليفة آل خليفة، وزير الكهرباء والماء.

ـ نبيل يعقوب الحمر، وزير الإعلام.

ـ محمد عبد الغفار عبد الله، وزير دولة للشؤون الخارجية.

3 ـ تم سحب حقيبة الإعلام من محمد المطوع، وكلف بها

المستشار الإعلامي للملك حالياً نبيل الحمر، ويوصف المطوع بأنه «الرجل القوي»، والذراع اليمنى لرئيس الوزراء، خصوصاً إبان مرحلة انتفاضة التسعينات (1994 ـ 1999)، حيث القرار يصوغه رئيس الوزراء ومعاونوه.

وربما دفع محمد المطوع ثمن قربه من رئيس الوزراء بتقليص صلاحياته قبل غيره، وقد شكّل ذلك جس نبض أكبر، وربما تحد أزيد وضوحاً وتجلياً لرئيس الوزراء. ومع ذلك فقد احتفظ المطوع بمنصبه وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، وهو ما يعطي تطميناً للشيخ خليفة بأن الهدف تقاسم السلطة، ما أمكن.

4 ـ تم تعيين محمد عبد الغفار وزيراً للدولة للشؤون الخارجية، كمحاولة من الملك للدخول على خط السياسة الخارجية، التي طالما سيطر عليها الرجل «العتيق» محمد بن مبارك آل خليفة، الذي تحول لاحقاً إلى «حلال المشاكل»، إذ تحال إليه كل اللجان المهمة، ربما كنوع من التسوية بين أقطاب الحكم المحافظين، وإغرائه ليكون رئيس الوزراء بديلاً للشيخ خليفة، وقد أظهر بن مبارك موافقة على تبوؤ المنصب حال تكليفه به.

5 ـ دخل الوزارة للمرة الأولى فهمي علي الجودر وزيراً للأشغال، وهو شخصية محسوبة على ولي العهد الشيخ سلمان، وقد مثل الجودر حينها نموذجاً للكفاءة والدماء الجديدة التي بشّر بها العهد الجديد، دون أن يغيّب ذلك الإشكالات التمييزية والطائفية، بالضرورة.

التغيير الوزاري الثالث: تعميق حضور الملك

اختار الملك زيادة عدد الوجوه المعبرة عن تطلعاته، وذلك في التغيير الوزاري الذي تم بعيد إجراء الانتخابات النيابية في 2002، فزادت حصته إلى عشرة وزراء، وتقلصت حصة رئيس الوزراء إلى 13، وحافظ ولي العهد على وزير واحد محسوب عليه.

لكن الملك قام أيضاً بتقليص صلاحيات الوزراء المحسوبين على رئيس الوزراء:

1 ـ سحب حقيبة العدل من الوزير العجوز عبد الله بن خالد آل خليفة، وإسنادها إلى عجوز آخر هو جواد سالم العريض.

2 ـ تجريد رجل الأعمال عبد النبي الشعلة من منصبه وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وإحالتها إلى المعارض السابق د. مجيد العلوي، الذي دخل الوزارة للمرة الأولى.

3 ـ سحب حقيبة الصناعة من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وكلف بها الوزير المحسوب على «الإصلاحيين» د. حسن فخرو، القريب من الملك ومستشاره السابق للشؤون الاقتصادية[1]، لكن بن علي احتفظ بحقيبة النفط، بعد أن كان وزيراً للنفط والصناعة.

---

(1) ربما يهدف توزير فخرو أيضاً إلى إبعاده عن القصر، وهي سياسة يتبعها وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد للشخصيات القريبة من الملك، كما حدث مع الوزير السابق منصور بن رجب.

4 ـ لكن، لعل النقطة الأهم في هذا التغيير أيضاً هو إزاحة الشخصية النافذة خالد بن عبد الله من منصبه وزيراً للإسكان، وإحالته للتقاعد عمليّاً، لولا أن رئيس الوزراء تمسك به، كما يتمسك عادة برفاقه، وتم تعيينه وزيراً لديوان الشيخ خليفة. والملفت هو إسناد وزارة الإسكان إلى الشاب فهمي الجودر، الذي دخل قبل نحو عام ونصف العام التشكيل الحكومي.

5 ـ تضخم عدد الوزراء، مع عدم وجود ضوابط تحدد العدد، وفي ظل السلطة المطلقة للملك في تشكيل الوزارة (وهذا موضوع آخر).

جدول رقم (4) التشكيلة الوزارية بعد التغيير الوزاري الثالث
الذي أجراه الملك حمد بن عيسى آل خليفة 11 نوفمبر 2002

#	الشخص	المنصب	محسوب على الملك	محسوب على رئيس الوزراء	محسوب على ولي العهد
1	خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء			
2	عبد الله بن خالد آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الإسلامية		*	
3	محمد بن مبارك آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية		*	
4	محمد بن خليفة آل خليفة	وزير الداخلية		*	

5	علي بن خليفة آل خليفة	وزير المواصلات		❊	
6	جواد سالم العريض	وزير العدل		❊	
7	خالد بن عبد الله آل خليفة	وزير ديوان رئيس الوزراء		❊	
8	الفريق أول ركن خليفة بن أحمد آل خليفة	وزير الدفاع	❊		
9	محمد إبراهيم المطوع	وزير شؤون مجلس الوزراء		❊	
10	الشيخ عيسى بن علي آل خليفة	وزير النفط		❊	
11	علي صالح الصالح	وزير التجارة		❊	
12	دعيج بن خليفة آل خليفة	وزير الكهرباء والماء	❊		
13	عبد العزيز محمد الفاضل	وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب		❊	
14	عبد الله حسن سيف	وزير المالية والاقتصاد الوطني		❊	
15	عبد النبي عبد الله الشعلة	وزير دولة		❊	
16	نبيل يعقوب الحمر	وزير الإعلام	❊		
17	فهمي علي الجودر	وزير الأشغال والإسكان			❊
18	محمد عبد الغفار عبد الله	وزير دولة للشؤون الخارجية	❊		
19	ماجد النعيمي	وزير التربية والتعليم	❊		
20	خليل حسن	وزير الصحة	❊		

21	حسن فخرو	وزير الصناعة	*		
22	محمد علي الشيخ منصور الستري	وزير البلديات والزراعة	*		
23	مجيد العلوي	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	*		
24	عبد الحسين علي ميرزا	وزير دولة	*		
المجموع			**10**	**12**	**1**

- عدد الوزراء المحسوبين على الملك: 10.
- عدد الوزراء المحسوبين على رئيس الوزراء: 12.
- عدد الوزراء المحسوبين على ولي العهد: 1.

السيطرة على وزارة الداخلية

في 22 مايو (أيار) 2004، خرجت في المنامة مسيرة شعبية ضخمة تندد بالتفجيرات التي استهدفت المقدسات الشيعية في العراق، بقيادة آية الله الشيخ عيسى قاسم، وكان مثيراً للاشمئزاز شعبياً قيام جهاز الأمن باستهداف المسيرة المرخصة بمسيلات الدموع ورصاص الشوزن[1].

لكن اللافت والمفاجئ أن الملك حمد أصدر، في ذات اليوم، مرسوماً بتعيين راشد بن عبد الله آل خليفة وزيراً للداخلية، وإعفاء سلفه خليفة بن محمد آل خليفة.

(1) صحيفة الوسط، 23 مايو (أيار)2004.

يمكن أن يقال الكثير عن ذلك، لكن المهم فيما يخص هذا الفصل هو إزاحة وزير الداخلية المحسوب على رئيس الوزراء وتغييره بآخر محسوب على الملك، وبطريقة تظهر الملك إصلاحياً يرفض استخدام العنف ضد المتظاهرين، وتظهر جناح رئيس الوزراء بأنه يستهدف المواطنين العزل لمجرد تعبيرهم عن رأيهم.

ويزداد الأمر إثارة بالنظر إلى أن الوزير خليفة بن محمد كان ضمن الطاقم الرئيسي ـ بقيادة الشيخ خليفة ـ في قمع احتجاجات التسعينيات، وهو في نظر المعارضة متهم بانتهاكات حقوق الإنسان، لكنه بنظر العائلة الحاكمة بطل يستحق التبجيل، بيد أن ذلك لم يردع الملك عن الإطاحة به بطريقة «مهينة»، ما دام ذلك يحقق له السيطرة على الجهاز الأمني، الذي يعتقد أنه ظلّ وفياً لرئيس الوزراء حتى فقد السيطرة عليها بمجيء رئيس هيئة الأركان بقوة الدفاع (منذ 2001) راشد بن عبد الله آل خليفة وزيراً للداخلية.

التعديل الوزاري الرابع: لحظة الانقضاض

يمكن وصف التغيير الوزاري، الذي تم في 14 يناير 2005، بأنه لحظة انقضاض الملك على رئيس الوزراء، ليس فقط لجهة زيادة حصة الملك إلى 11 وزيراً في قبال 7 محسوبين على رئيس الوزراء (انظر الجدول رقم 5)، ولكن لجهة الوجوه التي خرجت من الوزارة، والتي تعتبر أعمدة أساسية لنهج الشيخ خليفة.

لقد اتخذ الملك هذه المرة قراراً بإزاحة أربع شخصيات ينظر إليها على أنها من أذرع رئيس الوزراء الضاربة:

1 ـ تمت الإطاحة بمحمد المطوع من منصبه وزيراً لشؤون مجلس الوزراء، وعين بدلاً منه عبد الحسين ميرزا، الذي يعد شخصية محسوبة على الملك، تتسم بالهدوء والمهنية، ولذلك معان عميقة للغاية، علنية هذه المرة بأن الملك بإمكانه تعيين وإعفاء من يريد.

كما عنى تعيين ميرزا أن جدول أعمال الحكومة بات تحت نظر القصر وتحكمه. ودون شك، فإن تعيين أحمد عطية الله في هذا المنصب لاحقاً (سبتمبر 2005)، عنى أكثر من مجرد تعيين شخصية «مهنية» مثل ميرزا، بالنظر إلى المكانة المهمة التي يحتلها عطية الله (ابن شقيقة وزير الديوان الملكي) في صنع وتنفيذ القرار الملكي.

2 ـ الضربة الثانية هي الإطاحة بالشخصية المهمة في نظر خليفة، وهو وزير المالية والاقتصاد الوطني السابق عبد الله حسن سيف. وبدلاً منه تم تعيين أحمد بن محمد آل خليفة المحسوب على ولي العهد، وأسندت له حقيبة المالية فقط، ويفترض أن يعني ذلك تأكد إحالة مسؤولية رسم سياسة الاقتصاد الوطني إلى مجلس التنمية الاقتصادية، الذي يترأسه ولي العهد.

3 ـ إبعاد المخضرم القريب من رئيس الوزراء جواد العريض من التشكيل الوزاري.

4 ـ الإطاحة بالوزير عبد النبي الشعلة، بطريقة لا تخلو من توبيخ، على الأقل. وهو الوزير الذي أشارت وكالة أنباء البحرين الرسمية (بنا) إلى أنه أعفي من منصبه[1]، رغم خروج تصريح بعد يومين من ذلك ينفي مسألة الإعفاء ويشيد بما حققه الرجل من أدوار وطنية[2]. واللافت أنه بينما عُيّن محمد المطوع وعبد الله سيف وجواد العريض مستشارين لرئيس الوزراء بدرجة وزير لكل منهم، لم يتم ذلك مع الشعلة، ولا يُعرف إن كان ذلك يعكس امتعاضاً ملكياً، بالنظر إلى أن التعيينات بدرجة وزير يتوجب أن يُصدرها الملك.

5 ـ بدا للفتاً تقليص صلاحيات الوزير د. مجيد العلوي، فبعد أن كان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، بات فقط وزيراً للعمل، فيما أسندت حقيبة الشؤون الاجتماعية إلى د. فاطمة البلوشي المحسوبة على المتشددين في الديوان الملكي، ويفضل مناقشة ذلك في سياق غير الصراع بين الملك ورئيس الوزراء للسيطرة على تشكيلة الحكومة.

6 ـ يمكن الحديث عن أمور أخرى تتعلق بزيادة أعداد الوزراء من العائلة الحاكمة، وتقليص حضور الوزراء الشيعة، وغياب الكفاءة في التعيينات، بيد أن لذلك مقاماً آخر.

---

(1) انظر الوصلة وكالة أنباء البحرين (بنا):
http://www.bna.bh/portal/news/42631.

(2) صحيفة الوسط، 17 يناير 2005.

الجدول رقم (5): التشكيلة الوزارية بعد التغيير الوزاري الرابع
الذي أجراه الملك حمد بن عيسى آل خليفة يناير 2005

#	الشخص	المنصب	محسوب على الملك	محسوب على رئيس الوزراء	محسوب على ولي العهد
1	خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء			
2	عبد الله بن خالد آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للشؤون الإسلامية		❊	
3	محمد بن مبارك آل خليفة	نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية		❊	
4	راشد بن عبد الله آل خليفة	وزير الداخلية	❊		
5	علي بن خليفة آل خليفة	وزير المواصلات		❊	
6	خالد بن عبد الله آل خليفة	وزير ديوان رئيس الوزراء		❊	
7	خليفة بن أحمد آل خليفة	وزير الدفاع	❊		
8	الشيخ عيسى بن علي آل خليفة	وزير النفط		❊	
9	علي صالح الصالح	وزير البلديات والزراعة		❊	
10	عبد الله بن سلمان آل خليفة	وزير الكهرباء والماء	❊		

11	عبد العزيز محمد الفاضل	وزير دولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب		❊	
12	أحمد بن محمد آل خليفة	وزير المالية والاقتصاد الوطني		❊	
13	فاطمة البلوشي	وزير الشؤون الاجتماعية	❊		
14	فهمي علي الجودر	وزير الأشغال والإسكان			❊
15	محمد عبد الغفار عبد الله	وزير الإعلام وزير دولة للشؤون الخارجية	❊		
16	ماجد النعيمي	وزير التربية والتعليم	❊		
17	ندى حفاظ	وزير الصحة	❊		
18	حسن فخرو	وزير الصناعة والتجارة	❊		
19	محمد علي الستري	وزير العدل	❊		
20	مجيد العلوي	وزير العمل	❊		
21	عبد الحسين علي ميرزا	وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء	❊		
المجموع			**11**	**6**	**2**

- **عدد الوزراء المحسوبين على الملك:** 11.
- **عدد الوزراء المحسوبين على رئيس الوزراء:** 6.
- **عدد الوزراء المحسوبين على ولي العهد:** 2.

الخلاصة هنا أن الملك أظهر أنيابه علناً لرئيس الوزراء، الذي أبدى انحناء للعاصفة. ولم يستقل كما استقالت مراكز

القوى إبان فترة الرئيس السادات، كما لم يقبل بأي منصب بديل، حتى لو كان منصب نائب الملك الذي لم يذكر في الدستور، وينظر إليه كمستشار بمسمى محسّن.

التعديلات الوزارية المتتالية لاحقاً كرست حضور الوزراء المحسوبين على الملك، وحتى الوزراء المحسوبون على رئيس الوزراء باتوا مدركين موازين القوى، كما أن رئيس الوزراء نفسه بات مقتنعاً بأن السلطة انتقلت قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً، إلى الملك الجديد. لذا لم يعد بعد يناير 2005، وقبل ذلك أصلاً، السؤال مطروحاً عما إذا كان الوزير محسوباً على هذا الطرف أو ذاك، إذ يتوجب عليهم جميعاً تنفيذ التعليمات التي يصدرها وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، اليد اليمنى للملك، وإلا سيكون المصير الإقالة، وربما غضب «السلطان».

يُشار في البحرين، عادة، إلى نموذج الملك الأردني الذي «يتلاعب بالوزراء كالدمى»، وهو النموذج الذي أراد الملك تطبيقه، فمضى ـ في بعض الأحيان ـ إلى تغيير الوزراء بطريقة لا تخلو من التشهير، وهي سمة يتسم بها تعاطي الملك مع بعض وزرائه، ربما نذكر منها مثلاً إقالة وزير الإعلام الأسبق جهاد بوكمال بعد نحو 14 شهراً من تعيينه في منصبه. إذ أقيل بوكمال، في نوفمبر 2008، عبر خبر بثته وكالة أنباء البحرين والوكالات الدولية، وأكد الخبر مستشار الملك الإعلامي نبيل الحمر. وتم إقالة بوكمال حين كان الملك في سفرة عمل في

نيويورك[1]. وكأن حدثاً جللاً قد حصل يستدعي التعجيل بإقالة بوكمال، وتوبيخه علناً وعلى رؤوس الأشهاد[2].

وسواء تم إقالة الوزير بسبب بث تلفزيون البحرين لقاء مع أمين عام جمعية وعد إبراهيم شريف تحدث فيه عما أسماه الموازنة السرية للديوان الملكي وصفقات التسلُّح[3]، أو على خلفية احتجاجات العاملين في تلفزيون البحرين[4] على إجراءات قام بها الرئيس التنفيذي الأسبق لهيئة الإذاعة والتلفزيون أحمد نجم (الذي عيَّنه بوكمال)، أو لأسباب أخرى، فإنه كان ممكناً إنهاء خدمات بوكمال بطريقة تقليدية[5].

ويمكن الإشارة أيضاً إلى إقالة وزير البلديات السابق منصور

---

(1) انظر هذه الوصلة في وكالة أنباء البحرين:

http://www.bnaÛbh/portal/news/13572.

(2) تم تعيين بوكمال عضواً في مجلس الشورى بعد إعفائه من منصبه الوزاري.

(3) للاطلاع على لقاء إبراهيم شريف انظر الوصلة التالية:

http://www.youtube.com/watch?v=4GWZVBpBuPA&feature=related.

(4) للاطلاع على خلفية الاحتجاجات، انظر صحيفة الوسط، 6 أغسطس (آب) 2008. وقد تزامنت احتجاجات موظفي التلفزيون مع زيارة عمل كان يقوم بها الملك حمد إلى تركيا، ونشرت الصحف في أنقرة أنباءها، الأمر الذي تسبب في انزعاج الملك.

(5) تفيد مصادر أخرى بأن الإقالة بهذه الطريقة تعود إلى رفض الوزير بوكمال تعليمات وزير الديوان الملكي بإقالة أحمد نجم من منصبه رئيساً تنفيذياً للإذاعة والتلفزيون. وقال بوكمال حينها لوزير الديوان أنه يتلقى تعليماته من الملك.

بن رجب، في مارس 2010، كنموذج لطريق الإقالات المثيرة الجدل، إذ اتهم بن رجب بغسيل أموال مع الحرس الثوري الإيراني[1]، وتم التشهير به في الإعلام المحلي على مدى أسابيع، في بلد لم يعتد إثارة قضايا الفساد، ما يشير إلى أن أهدافاً أخرى كانت وراء العملية برمتها.

الخلاصة ان الامر قد استتب للملك في الجناح التنفيذي للسلطة ولم يعد رئيس الوزراء إلّا مديراً لاجتماعات مجلس الوزراء.

---

(1) صحيفة الوسط، 23 مارس 2010.

(3)

الملك ورئيس الوزراء:
الصدام العلني

وبّخ الملك رئيس الوزراء علناً، ودعاه صراحة لـ «الانصياع» لأوامر ولي العهد، الذي أنيط به رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، كما تم تهديد الوزراء بإقالتهم في حال عطّلوا قرارات ولي العهد، ووحدة القرار الاقتصادي.

في مواجهة إصرار المعارضة على إقالة الحكومة (رئيساً وأعضاء)، تجد السلطات البحرينية نفسها أمام مطلب لا يسهل تحقيقه لأسباب عديدة، إذ تبدو الذهنية الحاكمة ملتزمة بالاحتفاظ بعميد القبيلة خليفة بن سلمان آل خليفة في منصبه رئيساً للوزراء احتراماً لما يسمى التقاليد القبلية ما دام هو متمسكاً بهذا المنصب، رغم سحب كل الصلاحيات الرئيسية منه وإحالتها إمّا إلى القصر الملكي كما في حالة القضايا السياسية والدستورية وشؤون البرلمان، فيما أحيلت المسائل ذات البعد

الاقتصادي إلى مجلس التنمية الاقتصادية[1]، الذي يترأسه ولي العهد سلمان.

أفرزت هذه الوضعية تشتت القرار، وبروز أكثر من مجلس واحد للوزراء، وربما خلق مراكز قوى، استدعى في بعض الحالات تدخلاً من أعلى الهرم لضبط إيقاعها، كما حصل حين وجّه ملك البحرين توبيخاً علنيّاً إلى عمه رئيس الوزراء على خلفية شكوى ولي العهد الأمير سلمان من عدم تعاون بعض الوزراء والجهات الحكومية مع مجلس التنمية الاقتصادية.

وهنا شكوى ولي العهد، التي بثتها وكالة أنباء البحرين (بنا)، في 14 يناير 2008، ورد الملك عليه.

الخطوات الملكية ضد رئيس الوزراء بعد شكوى ولي العهد

هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها توبيخ رئيس الوزراء علناً، ودعوته صراحة لـ «الانصياع» لأوامر ولي العهد، الذي أنيط به رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، كما تم تهديد الوزراء

(1) عين ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد رئيساً لمجلس التنمية الاقتصادية في3 مارس 2002، وأنيطت بالمجلس مسؤولية صياغة ومراقبة استراتيجية التنمية الاقتصادية في البحرين، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وفي الجوهر فإن تعددية المؤسسات التي أنشئت، خصوصاً تلك قادها ولي العهد، مثل «ممتلكات»، هدفت إلى سحب مزيد من الصلاحيات من رئيس الوزراء، مع احتفاظ الأخير بمنصبه الشكلي.

بإقالتهم في حال عطّلوا قرارات ولي العهد، ووحدة القرار الاقتصادي.

ويرجّح أن خلفية ذلك عائد إلى إصابة الملك بمرض عضال في النصف الثاني من عام 2007، وسفره لرحلة علاج أدت لانكفائه وطرحت على السطح مآلات السلطة بعده، فيما بدا من تحركات رئيس الوزراء محاولات لاستعادة بعض نفوذه، لكنها جوبهت بقسوة من الملك، الذي اتخذ حينها جملة من الأمور الأساسية:

1 ـ تعيين ولي العهد «الفريق أول سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة نائباً للقائد الأعلى، ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة والخطط العسكرية والإدارية والاقتصادية والمالية لقوة دفاع البحرين والحرس الوطني، كما يمارس أية صلاحيات أخرى يخوّلها له القائد الأعلى»، وذلك في مطلع يناير (كانون الثاني) 2008[1].

2 ـ توسيع صلاحيات مجلس التنمية الاقتصادية الذي يترأسه ولي العهد، وفي نفس الوقت تهميش أكبر لمجلس الوزراء. إذ أصدر ولي العهد، في 30 يناير (كانون الثاني)، قراراً بتعيين عشرة وزراء أعضاء بمجلس التنمية الاقتصادية، الذي بات البديل الفعلي عن مجلس الوزراء في القرار الخدمي والاقتصادي في البلاد، وهم «نائب رئيس مجلس الوزراء جواد

(1) صحيفة «الوسط»، 7 يناير (كانون الثاني) 2008.

سالم العريض، وزير التربية والتعليم، وزير الأشغال، وزير العمل، وزيرة التنمية الاجتماعية، وزير شؤون مجلس الوزراء، وزير العدل والشؤون الإسلامية، وزير شؤون البلديات والزراعة، وزير الإعلام، وزير الصحة، ووزير الإسكان»[1]

3 ـ اتخاذ خطوات أكثر صرامة لإزاحة ابن رئيس الوزراء علي بن خليفة آل خليفة من قطاع الطيران المدني الذي كان يشرف عليه. حيث «وجه ولي العهد لاتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية وإدارية لتحويل مطار البحرين الدولي إلى شركة تابعة إلى شركة ممتلكات، بحيث تدار بصورة تجارية بالتعاون مع القطاع الخاص وفقاً للقوانين المعتمدة في المملكة تحت الإشراف المباشر لسلطة الطيران المدني وبأقصى قدر من الشفافية والإفصاح»[2].

وفي 17 يناير (كانون الثاني)2008، أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة[3] (الذراع الاستثمارية للحكومة في القطاعات

---

(1) صحيفة «الوسط»، 31 يناير (كانون الثاني) 2008.

(2) صحيفة «الوسط»، 18 يناير (كانون الثاني) 2008.

(3) ممتلكات هي الشركة الاستثمارية لمملكة البحرين، وتأسست في يونيو 2006 بموجب مرسوم ملكي كشركة قابضة مستقلة لحكومة البحرين للأصول الاستراتيجية غير النفطية أو تلك المتعلقة بالغاز. تم إنشاء شركة ممتلكات لمواءمة وتنفيذ مبادرات الحكومة لمواصلة تعزيز الفرص، وتحسين الشفافية والمساعدة على تحقيق الامتياز التشغيلية للمتعلقات والأصول المملوكة للدولة غير ذات الصلة بالنفط والغاز. تملك ممتلكات حصصًا في أكثر من 35 مؤسسة تجارية، وتقدر قيمة محفظتها المالية =

غير النفطية) تعيين الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة رئيساً لمجلس إدارة شركة مطار البحرين الدولي.

ويمكن القول إن وضعية علي بن خليفة، الإبن البكر لأبيه رئيس الوزراء، تعبير جلي عن المكانة المهمشة للشيخ خليفة، الذي لم يتمكن من ضمان حقيبة وزارة الداخلية لإبنه علي، الذي بات يشغل منصب نائب رئيس الوزراء بدون أية صلاحيات، بعد أن كان وزيراً للمواصلات لمدة 18 عاما (منذ العام 1993)، حتى آخر تغيير وزاري حين ثبت نائباً لرئيس الوزراء دون حقيبة المواصلات التي أنيطت في مارس 2011 بكمال أحمد، المقرب من ولي العهد.

إن وضعية علي بن خليفة، مثل أبيه، فقد ظل في السنوات العشر الأخيرة بدون أي صلاحيات بعد أن أزيح من رئاسة شركة الاتصالات بتلكو (تملك الحكومة غالبية أسهمها)، وسحب قطاع الاتصالات من تحت يده بعد فتحه للاستثمار الخاص، ونُحِّي من إدارة شركة طيران الخليج، ومطار البحرين الدولي.

من ذلك يتضح أن عملية إعادة هيكلة السلطة استغرقت عدة

= بحوالي 3.3 مليار دينار (8.8 مليار دولار أميركي) وذلك في 30 يونيو لعام 2011، تغطي مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك إنتاج الألمونيوم، والخدمات المالية والاتصالات والعقارات والسياحة والنقل وإنتاج المواد الغذائية:

http://www.bmhc.bh/en/4/media-centre.aspx.

سنوات، لجعل الملك محورها، بعد أن كانت (السلطة) متمركزة حول رئيس الوزراء، ولن يسمح الملك بالعودة إلى الوراء في ذلك.

ورغم الود المفقود بين الملك ورئيس الوزراء، فإن مسألة إقالة الشيخ خليفة من منصبه تأخذ أبعاداً أخرى قد تحيلها نوعاً من كسر العظم، بالنظر إلى موقف السلطات المعلن برفض إقالته وإصرار المعارضة على تعيين شخصية قابلة للمساءلة، باعتبار ذلك خطوة للانتقال إلى صيغة أكثر تعبيراً عن مصطلح حكومة تعبر عن الإرادة الشعبية.

على أن تغيير رئيس الوزراء إن حصل فإنه لن يحل جميع المشاكل، وإن أزاح أكبر عقبة كأداء لانطلاقة رسمية للحوار بين المعارضة والنظام، لكن الخلاف الأعمق قد يتمثل في رفض السلطات إعطاء ضمانات مكتوبة لتأسيس ملكية دستورية. ذلك يعني أنه في حال التوصل إلى تسوية ما لإقالة رئيس الوزراء، ستبقى إشكالات أخرى أكبر تتمثل في إصرار المعارضة على انتخاب مجلس تأسيسي يكتب دستوراً جديداً، ويحدد نمط الحكم المقبل، أو اللجوء لاستفتاء شعبي على الدستور.

بيد أن البعد الأساسي في إصرار المعارضة على إزاحة الشيخ خليفة، يتمثل في تقديرها أن مثل هذه الخطوة قد تكون لها تداعيات عميقة على بنية القرار الرسمي، ويضع البعض سيناريوهات ـ يراها آخرون بعيدة ـ بأن يحدث شيء شبيه بما

حدث في تونس ومصر حين أزيح زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وما تلا ذلك من تغييرات، أدت إلى تبدّل مشهود في بنية النظامين ووجوههما، على أن فارقاً يجدر ملاحظته هنا، هو أن الشيخ خليفة ليس الرجل الأول ولا الثاني ولا حتى الثالث في البحرين.

كما أن بنية النظام الدستوري القائم في البحرين تجمّع صلاحيات واسعة في يد الملك[1]، الممسك بناصية القرار، تحول ربما دون تداعيات دراماتيكية كما حدث في تونس والقاهرة.

ولهذا ربما تريد المعارضة إعادة رسم صلاحيات رأس الدولة في محاولة لتقليصها، ضمن محاولة أوسع لتقليص صلاحيات الأسرة الحاكمة، وتريد المعارضة في نهاية المطاف تحويلها إلى أسرة ملكية (بدلاً من حاكمة)، ودون ذلك بالتأكيد الكثير من التعقيدات، والدم.

نص رسالة ولي العهد، التي تضمنت الشكوى على رئيس الوزراء:

سيدي حضرة صاحب الجلالة الوالد العزيز الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(1) انظر المواد (33 ـ 43) من دستور مملكة البحرين، 14 فبراير (شباط) 2002.

يُسعدني يا صاحب الجلالة أن أتوجه إليكم بخالص التحيات وأطيب التمنيات، بموفور الصحة والسعادة معرباً لكم في الوقت ذاته عن اعتزازي وتقديري الخالصين لما نلمسه من جلالتكم حفظكم الله من دعم ومساندة في شتى المهام والمسؤوليات التي كلفتمونا بها وكذلك على دعمكم المتواصل لنا في مجلس التنمية الاقتصادية الذي يسعى دائماً إلى تنفيذ توجيهاتكم الكريمة لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم والرخاء لمملكة البحرين وشعبها الكريم في ظل عهدكم الميمون.

وفي إطار حاجتنا الدائمة إلى توجيهات جلالتكم السديدة ونصائحكم القيمة ورغبة منا في إطلاع جلالتكم وبشكل مستمر بالتقدم الذي أحرزه المجلس في إطار المسؤوليات والمهام التي كلفتموه بها وكذلك بالمعوقات والصعوبات التي تواجه مسيرة عمله فقد ارتأينا أن نعرض على جلالتكم حفظكم الله الأمور التالية التي نحتاج فيها إلى توجيهاتكم الحكيمة إضافة إلى دعمكم الذي لا غنى لنا عنه.

سيدي صاحب الجلالة، لقد أثارت رؤاكم الوطنية ومشروعكم الإصلاحي الشامل لمملكة البحرين الكثير من الآمال لدى أبنائكم من أفراد شعبنا الكريم، وحفزت لدى المخلصين منهم الرغبة في بذل الغالي والنفيس لتحقيق رؤى وطموحات جلالتكم النبيلة، كما كان لتكليفكم وتشريفكم لنا بتولي جزء من هذا المشروع الإصلاحي المتكامل، وأعني بذلك مشروع الإصلاح الاقتصادي أن سعينا نحن مع أبنائكم

في مجلس التنمية الاقتصادية إلى وضع الأسس السليمة، والخطط الاقتصادية القائمة على البحث والدراسة والاستفادة من تجارب ممن سبقونا من الأمم والشعوب، واضعين دائماً في اعتبارنا طموحات جلالتكم النبيلة، والهادفة إلى تحقيق التقدم والازدهار لبلادنا، والخير والرفاه لشعبنا الكريم، إلا أنه وعلى رغم تلك الجهود المخلصة وتلك النوايا الطيبة إلا أن عملنا في مجلس التنمية الاقتصادية والقائم على رؤى مشروع جلالتكم الإصلاحي لم يجد له صدى لدى بعض المسؤولين الحكوميين، الأمر الذي أدى إلى تحقيق صعوبات جمّة في تنفيذ مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي هو جزء أساسي من مشروع جلالتكم حفظكم الله.

سيدي صاحب الجلالة، لقد حققت جهود أبنائكم في مجلس التنمية الاقتصادية، وجهود كل من شارك في الحوارات الوطنية التي تمت بدعم من جلالتكم ـ حفظكم الله ـ الكثير من المنجزات التي نفخر بها، وكان بالإمكان أن تتسع هذه المنجزات وتكبر، لو تحقق الانسجام بين ما يراه جلالتكم من قيم ومثل وطنية خالصة، وبين السياسات المتبعة لدى بعض أجهزتنا الحكومية، ونحن إذ نعرض الأمر على جلالتكم ـ حفظكم الله ـ لتقرير ما ترونه مناسباً، لنود أن نعرب لكم عن استعدادنا لتنفيذ كل توجيهاتكم السامية التي أضحت بالنسبة لنا في غاية الضرورة والأهمية.

وختاماً تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص تمنياتنا

واعتزازنا الدائم بدعمكم المتواصل لنا، سائلين الله العلي القدير أن يحفظكم وأن يمنحكم موفور الصحة والعافية، وأن يسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابنكم المخلص
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

نص رسالة الملك رداً على شكوى ولي العهد من عدم تعاون رئيس الوزراء:

صاحب السمو ابننا العزيز الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهدنا نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

فقد اطلعنا على رسالتكم المخلصة والصريحة، بشأن رغبتكم في إزالة عقبات الروتين الإداري أمام تطلعات وقرارات مجلس التنمية الاقتصادية برئاستكم، وتوجهكم لتخطّي حالة عدم الانسجام بين المجلس وبعض الأجهزة الحكومية.

وإننا إذ نؤكد الثقة بكفاءتكم، ونزاهتكم التي أضحت معروفة ومشهوداً بها على المستوى الوطني والدولي، ويعتز بها

الجميع في هذا الوطن العزيز، فإنا نرى أنه يتوجب على الأجهزة الحكومية المعنية أن تتجاوز التأجيل والتباطؤ في التنفيذ، والانصياع لتوجيهاتكم، تنفيذاً لما ورد في مرسوم إنشاء وتنظيم المجلس، ومرسومي تعديل بعض أحكامه، حيث ورد في النص أن تكون «قرارات المجلس ملزمة للوزارات والمؤسسات والجهات الإدارية في الدولة وعليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها»، وكذلك وفاء والتزاماً بتطلعات مجلس التنمية الاقتصادية التي هي بالفعل تطلعات شعبنا الوفي في التقدم والرخاء والحياة الكريمة.

وكما ورد في المرسوم المعدل رقم 5 لسنة 2002، فلكم حرية اختيار أعضائه من الوزراء والخبراء، ونرى في هذا الموقف أن من يتقاصر أداؤه في المجلس فإن ذلك سيؤثر سلباً على موقعه في التشكيلة الوزارية، كما أن من تثبت كفاءته أمكن النظر في تكليفه بمسؤوليات أكبر، وحيث أن مشروعنا الإصلاحي الشامل قد تضمن، بفضل الله، مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنا نريد أن يكون ذلك مدخلاً للإصلاح الإداري للدولة، بأن يكون القرار الاقتصادي لمجلس التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت سياسات الاقتصاد الوطني من اختصاصه، ولم تعد في عهدة أية وزارة، ونحن عازمون على النظر في إيجاد الأداة القانونية المناسبة واللازمة لتحقيق هذا الهدف، ألا وهو وحدة القرار الاقتصادي في البلاد للمضي في تحقيق المشروعات الهادفة لرخاء المواطنين،

دون إبطاء. . . متمنين لكم دوام التوفيق، ومقدرين جهودكم المخلصة لخدمة الوطن.

حفظكم الله ورعاكم، ودمتم بعونه سالمين.

حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

(4)

الجماعات السنية لا توالي رئيس الوزراء

الشيخ خليفة لم يتمكن من اختراق الجماعات السياسية السنية، وظلت جمعيتا «المنبر الإسلامي» (الإخوان المسلمون) و«الأصالة» (السلف) وفيّة للقصر والرجل القوي فيه الشيخ خالد بن أحمد، وساعده الأيمن أحمد عطية الله (ابن شقيقته)، وينطبق ذلك حتى على تجمع الوحدة الوطنية الجديد.

اعتبرت «استراتيجية حمد» النظام السياسي في البحرين «رئاسياً»، على غرار النظام في أميركا: الملك/ الرئيس يصنع القرار، والدوائر التنفيذية في مجلس الوزراء تطبقه، عكس النظام القائم في دستور 1973، الذي يمكن اعتباره «مختلطاً»، ويعطي مجلس الوزراء صلاحيات واسعة.

ففي حين منح دستور 1973 مجلس الوزراء الهيمنة على شؤون الدولة، بحسب المادة 85/أ التي تنص على أن «يهيمن مجلس الوزراء والوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في

الجهاز الحكومي»، فقد حذف دستور 2002 كلمة «يهيمن»، واستبدلها بكلمة «يرعى» (المادة 47/أ)، وأحال كل الصلاحيات إلى الملك الذي بات يمارس صلاحياته مباشرة، وعبر وزرائه، في حين كان رأس الدولة في دستور 1973 يتولى سلطاته عبر وزرائه.

في ضوء «استراتيجية حمد»[1] هذه، تحول الشيخ خليفة من رئيس وزراء البحرين إلى وزير معني بشؤون المحرق[2]، أو وزير معني بشؤون المواطنين السنة، واتضح ذلك منذ الانتخابات النيابية في 2002، حين بدأ الشيخ خليفة زيارات متتالية إلى نادي المحرق، بيد أن ذلك النهج تكرّس على نحو واضح بعد 2005، مع اقتناع رئيس الوزراء بأن سلطة القرار قد سحبت منه، وبات يكرر على الدوام، في عبارة تؤكد رضوخه للأمر الواقع، أنه رئيس حكومة جلالة الملك، وملتزم بتعليمات رأس الدولة، بما في ذلك الآلية التي باتت تحكم صنع القرار، التي تحولت من مجلس الوزراء إلى القصر، فيما تحول مجلس الوزراء إلى هيئة فنية تقنية تطبق السياسات التي يرسمها ويشرف على تنفيذها أولئك المتنفذون في القصر[3]،

---

(1) انظر أيضا البند رقم (3) من هذا الكتاب: الملك يحاصر رئيس الوزراء في عرينه «الدستوري».

(2) المدينة الثانية في البحرين بعد العاصمة المنامة، وكانت مقراً للحاكم في النصف الأول من القرن العشرين.

(3) أبرزهم وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة.

والذين لا يرون في الأضواء إلا نادراً، على العكس من السابق حيث تمتّع الشيخ خليفة بسلطة غير محدودة إبان حكم أخيه الشيخ عيسى (1933 ـ 1999).

والحقيقة أن رئيس الوزراء بدا منذ 2001 مدركاً المخاوف السُّنية، حين شاع بين الجماعات السنية أن الملك بصدد إنشاء تحالف عريض مع الجماعات الشيعية المعارضة، التي أيدته في الميثاق (2001)، إذ لم يكن للجماعات السنية الموالية دور في خروج الميثاق للنور.

واللافت أن بعض الجماعات السنية يمكن أن تتحول إلى مشروع لمعارضة آل خليفة، في حال اختار الحكم إنجاز تفاهم ما مع الشيعة[1] وقد تنامى الشعور عند الجماعات السنية بعيد التصويت على الميثاق، بأن الملك بصدد جعل الشيعة شركاء في الحكم: إنه يُفرج عن المسجونين، يعيد المبعدين، يلغي قوانين أمن الدولة، يوافق على فتح صحيفة «الوسط»، يبني مشروعاً إسكانياً في المدينة الشمالية (حيث الغالبية الشيعية)، يوافق على تأسيس جمعية سياسية (الوفاق)، يُبشر بانتخاب برلمان، بل ويعد بتفعيل دستور 1973.

إنها «الكارثة القادمة» بنظر بعض الجماعات السنية الموالية، التي كانت وما زالت المستفيد الأكبر من طريقة إدارة الحكم،

---

(1) عباس بوصفوان، مرآة البحرين: وإذ يحتضن الفاتح الحوار، 28 يونيو (حزيران) 2011.

منذ نشوء الدولة الحديثة، وعلى نحو أكثر وضوحاً في السنوات العشر الماضية التي تحول فيها التمييز إلى سياسة رسمية وممنهجة ضمن «استراتيجية حمد»، وتحولت فيها الإساءة إلى المواطنين الشيعة من الغرف المغلقة إلى الاجتماعات الرسمية، وصفحات جريدة الوطن التي يديرها المستشار في الديوان الملكي أحمد عطية الله.

وفي الواقع، وعلى عكس ما تروج بعض الجماعات السنية، فإن الملك حمد راح منذ تسلمه الحكم يعمل على إقصاء الجماعات الشيعية، إقصاء تاماً من القصر، ومن كل موقع مهم، أما الشيخ خليفة، فلم يخلق جفاء تاماً مع الشيعة طوال حكمه الذي انتهى عملياً مطلع الألفية، لكنه أدرك سريعاً تنامي الحساسيات السنية من احتمالات تنامي النفوذ الشيعي مع انطلاق ما بدا أنها إصلاحات (2001)، فبلور رؤية لم يتبعها من قبل علناً، وراح يتحدث باسم السنة، باعتبارهم الخاسرين منذ قدوم الملك الجديد. ورغم ضيق بعض أطراف القصر من نشاطات الشيخ خليفة في المحرق، ظل القصر ينظر إلى هذه النشاطات على أنها مساحة مسموحة لرئيس الوزراء المُعطل، وتصب في خانة تفعيل وتقوية القطاعات السنية وهو هدف حاسم للقصر، كما كان القصر مدركاً لحجم الرأسمال المتواضع الذي يبنيه الشيخ خليفة في هذه المنطقة الحساسة، والقلقة، التي تشعر بحاجة متزايدة إلى القرب الحسي من النظام.

وحين هبّت أحداث 14 فبراير 2011، كان رد فعل الشيخ خليفة هجومياً، وتحرك على نحو من يدرك التعقيدات، محاولاً جني ما زرعه في عشر سنوات مضت في قلالي[1] والمحرق.

ولم يكن الشيخ خليفة صاحب أي قرار استراتيجي في كيفية التعاطي مع اعتصامات دوار اللؤلؤة (فبراير ومارس 2011)، صحيح أنه كان يؤيد لجم المتظاهرين، بيد أنه لم يكن أبداً صاحب القرار في استخدام العنف، ولا صاحب القرار في استدعاء القوات السعودية. لكنه لم يكن يمانع أن يكون في صورة الشخص السيئ، بل إنه تقدم الصفوف وكأنه هو الذي أمر الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين العزل في دوار اللؤلؤة، والمسؤول عن إعلان حالة الطوارئ منتصف مارس (آذار) 2011، وهدم الدوار، واحتلال العسكر لمستشفى السلمانية، وأنه وراء تشكيل تجمع الوحدة الوطنية برئاسة د. عبد اللطيف المحمود، فيما الحقيقة أن وراء كل تلك القرارات الملك حمد، وطاقمه بقيادة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، المساهم الرئيسي في رسم «استراتيجية حمد» وتطبيقها.

لم يكن الشيخ خليفة وراء أي من القرارات المهمة في عملية قمع المطالبين بالإصلاح، لكنه أراد أن يظهر وكأنه الرجل «السيئ»، وبأنه ضد مطالب المعارضة، مؤيداً الانتقام

---

(1) قرية تقع شمال مدينة المحرق، وتقطنها عوائل من الطائفة السنية.

والقصاص والتشدد، إذ لم يكن عنده ما يخسره، وعلامات الإطاحة به تتزايد.

بيد أن الشيخ خليفة واجه شخصاً صاحب قرار لا مجرد توجيهات وكلام، هو قائد الجيش المشير خليفة بن أحمد[1] (شقيق وزير الديوان الملكي) الذي سحب البساط من رئيس الوزراء، ومضى يبطش دون هوادة، متبختراً بذكريات «الفتح/ الغزو»[2]، ويعيد أنظار الموالين إلى طاقم الملك، وليس رئيس الوزراء.

ومع ذلك، وبعد عشر سنوات من تسلم الملك حمد زمام الأمور، اتضح أنه خَسِر الشيعة، بعد أن مضى عكس وعوده بالإصلاح، وربما يكون دمر الكثير مما هو إيجابي في العلاقات بين العائلة الحاكمة والجماعات الشيعية؛ كما أنه لم

---

(1) من مواليد 1946، عسكري محترف، رقي إلى رتبة مشير في 9 فبراير (شباط) 2011، قبل بضعة أيام من انطلاق انتفاضة 14 فبراير، عين رئيساً لهيئة الأركان بقوة دفاع البحرين في يناير (كانون الثاني) 1974، شغل منصب القائد العام لقوة دفاع البحرين في مارس/ آذار 1988.

(2) لعل من أبرز التحديات التي تواجه العائلة الحاكمة نسيان أنها دخلت البحرين بالقوة 1783، وعادة يكره البحارنة/ الشيعة (السكان الأصليون للجزيرة) كلمة «الفتح» التي يستخدمها التأريخ الرسمي لدخول أول حكام آل خليفة للبحرين، كما لا يستسيغون (الشيعة) مسمى مسجد الفاتح، المسجد الرئيسي/ الرسمي في العاصمة المنامة، كون البحرين دولة مسلمة حين دخلها آل خليفة، ومصطلح «الفتح» استخدم أيام الفتوحات الإسلامية للتعبير عن استيلاء جيش المسلمين على دولة كافرة.

يربح السنة، الذين نظروا إليه كمجامل للشيعة، وصاحب العدد التاريخي في العفو[1] عن المناهضين لحكمه، فيما تمكن الشيخ خليفة من أن يكون رمزاً للسنة، وتحديداً لقطاعات من الجماهير السنية، جعلت إحدى التلميذات في المحرق تقول، إبان اعتصامات الدوار الحاشدة: «نحن لا نريد الملك حمد. . . نحن نريد الشيخ خليفة».

بيد أن الشيخ خليفة لم يتمكن من اختراق الجماعات السياسية السنية، وظلت جمعيتا «المنبر الإسلامي» (الإخوان المسلمون) و«الأصالة» (السلف) وفيّة للقصر والرجل القوي فيه الشيخ خالد بن أحمد، وساعده الأيمن أحمد عطية الله (ابن شقيقته)، وينطبق ذلك حتى على تجمّع الوحدة الوطنية الجديد الذي يدين بالولاء للقصر.

ولعل الرسالة التي بلغها د. عبد اللطيف المحمود عبر صحيفة «واشنطن تايمز»[2] كانت واضحة؛ من الموافقة على إزاحة الشيخ خليفة، ويمكن التنظير لها بالقول إن الأزمة انتهت، وشكراً للشيخ خليفة على جهوده الجبارة. ولا يغير من ذلك أبداً احتمال هيجان بعض الجماهير السنية في المحرق التي يمكن ضبطها، عبر ضبط بعض ممثليها الشعبيين.

---

(1) أصدر الملك نحو 12 عفواً عن سجناء الرأي.

(2) Ben Birnbaum, The Washington Times, Top Sunni: P.M. should mull quitting after crisis,-¡ August 2011..

لقد فشل الشيخ خليفة في تشكيل تجمع سياسي يدين له بالولاء، رغم محاولاته المستميتة. ويدرك القصر ذلك، لذا قطع عليه مبكراً أي محاولات للحركة السياسية. وتظل الشعبية النسبية التي يتمتع بها غير قادرة أن تتحول إلى رأس مال قادر على المساومة، كونها تتركز في جماعات هامشية، أو صفوف المجنسين الذين يعرفون أن قرار تجنيسهم في القصر، لا في دار الحكومة، فيما الجيش وقوى الأمن تحت إمرة القصر، مما يجعل الوجود الفعلي للشيخ خليفة هشّاً فعلاً.

لذا، فإن إزاحة الشيخ خليفة لا ينقصها داخلياً سوى قرار من الملك، لتجد تلقائياً تأييداً من «تجمع الفاتح» والتجمعات السياسية الأخرى التي تُوالي القصر، وسيطبل لها الإعلام الرسمي والصحافة المحلية، بما في ذلك جريدتا البلاد وأخبار الخليج القريبتان من رئيس الوزراء.

الخيارات ضيقة أمام الملك، وهو إذ يختار أن يرمي الحمل على وزير ديوانه خالد بن أحمد وشقيقه قائد الجيش، فإن هذه المجموعة ما زالت تتحين الفرصة المناسبة لإبعاد الشيخ خليفة من المشهد.

إن الوضع المحلي مهيأ تماماً لإزاحة رئيس الوزراء، عكس ما يُعتقد، فجملة المقدمات كفيلة بإيصال الرسالة إلى كل متمسك بالشيخ خليفة بأن اللعبة انتهت. صحيح أن السعودية ستظل عائقاً، لكن لنتذكر أن عائلة آل سعود اتخذت قراراً بعزل الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (1902 ـ 1969) في

1963، كما أن الملك حمد مرّر حزمة من القرارات «الإصلاحية» التي كانت مزعجة للرياض في 2001، لكن تأكيدات القصر المتتالية ل ـ «الشقيقة الكبرى» (السعودية) بمواصلة الحرب ضد أي تطلع شعبي للنهوض قد تكون خففت من استياء الرياض لاحقاً. وربما تمكن الملك حمد من فعل ذلك مجدداً، إذا ما اعتبرنا أن إزاحة الشيخ خليفة تبدو أهم خياراته.

الإشكال الضخم الذي يواجهه الملك هنا ليس السعودية، وليس الجماعات الموالية، وإنما يشغله: ماذا بعد؟ وما الفائدة من إزاحة الشيخ خليفة؟ والمعارضة تتمسك بإعادة هيكلة السلطة، وتطالب ببرلمان بصلاحيات كاملة وحكومة تعبر عن رأي الشعب؟

إن إزاحة الشيخ خليفة التي باتت وشيكة ستظل تذكر بأن النظام السياسي في البحرين عصي على الإصلاح... والشيخ خليفة ليس إلا قشرته.

(5)

الإجماع على إزاحة رئيس الوزراء

بين خيار الدولة غير المستقرة، وبين تقديم تسوية تاريخية (ملكية دستورية حقيقية)، قد لا يكون أمام الملك حمد من بد سوى إزاحة عمه، لإنقاذ تسوية غير مقبولة، والادعاء بأن عقبة الإصلاح (الشيخ خليفة) قد أزيحت.

لم يكن رئيس الوزراء خليفة بن سلمان مرتاحاً البتة لتشكيل لجنة بسيوني لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان، خشية استثمار تقريرها لإبعاده عن منصبه الشكلي.

وسبق أن استخدمت هذه الطريقة للنيل من الشيخ خليفة عبر توظيف شركة عالمية تسمى ماكينزي Mckinsey[1]، لإعداد تقارير عن الحالة الاقتصادية، وإظهار البحرين في حال استمر الشيخ خليفة في منصبه على أنها ستواجه تحديات ضخمة على

(1) شركة استشارية عالمية، شكلت حلفاً مع ولي العهد، ووضعت مجمل الخطط الاقتصادية التي تبناها مجلس التنمية الاقتصادية.

صعيد البطالة وضعف القابلية لجذب الاستثمارات، بسبب الفساد وسوء الإدارة التي خلفها نهجه[1] وقد أدار هذا الملف منذ العام 2002 مجلس التنمية الاقتصادية الذي يرأسه ولي العهد كجزء من الحملة التي شنها الملك حمد على عمه.

إذاً، عملياً، لم يعد الشيخ خليفة هدفاً معلناً للمعارضة فقط، إنه أيضاً كان ولا يزال هدفاً للقوى المتنفذة في الديوان الملكي، ويجد هذا الهدف تأييداً واضحاً عند القوى المهمشة في النظام، كديوان ولي العهد. كما يعد إبعاد الشيخ خليفة عن المشهد شرطاً لا غنى عنه لإعادة هيكلة مسار التسوية في البحرين، من وجهة نظر الحليف الاستراتيجي (الولايات المتحدة الأميركية)، والراعي التاريخي لحكم العائلة الخليفية (بريطانيا)، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي (عُمان، وقطر).

وفي الواقع، فإن تعقيدات إنجاز تسوية تاريخية بين الشعب وعائلة آل خليفة تفضي إلى زيادة الضغوط لأن يكون الشيخ خليفة كبش الفداء، وإن كانت المعارضة لا تمانع بل وتؤيد خروجاً «مشرفاً» له، لعل ذلك يمكّن الملك حمد من تسويق تسوية رائحتها تنبئ بأنها ستكون أقل من طموح الجماعات

(1) أظهرت دراسة نشرتها ماكينزي Mckinsey في مؤتمر ضخم برعاية ولي العهد في 22 ديسمبر (كانون الأول) 2003 أن البطالة في البحرين ستبلغ 100 ألف في 2013، إذا استمرت الإدارة الحالية للاقتصاد (تحت سلطة رئيس الوزراء).

المعارضة، التي باتت في وضع يحتم على النظام التوافق معها للحصول على الشرعية والاستقرار السياسي.

ويقصد بالتسوية التأريخية ـ غير الممكنة حالياً ـ التوافق على ملكية دستورية حقيقية، يكون فيها دور الملك هامشياً، فيما تتحول إدارة القرار السياسي إلى برلمان وحكومة منتخبين، يبدو ذلك صعباً حتى والعائلة الحاكمة أمام تحد لم تواجه مثله ربما منذ نحو 60 عاماً، إبان مطالبات هيئة الاتحاد الوطني منتصف الخمسينيات بالإطاحة بنظام آل خليفة، كما أسقط جمال عبد الناصر حينها الملك فاروق من عرش مصر.

وفي الواقع، فإن عائلة آل خليفة لم تستوعب بما يكفي أن مسار تأسيس ملكية دستورية يكون فيها للشعب القول الفصل في الحكم انطلق ويصعب إيقافه، وطبعاً دون ذلك المزيد من الدموع والدم، بالنظر إلى التاريخ العنيف لتعاطي العائلة من الحركات المطلبية.

لكن الجماعات المعارضة، حتى وهي تفكر في تقليل الخسائر، لم يُبق لها النظام من خيار سوى مواصلة النضال، بعد النكوصات المتتالية للعهود، والتضحيات الكبيرة التي قدمت، ولا ثقة عندها البتة في العائلة، وفي الملك نفسه، وهذه هي الطامة الآن.

سيكتب التاريخ لاحقاً أن الملك حمد كان أكثر الحكام إضراراً بالبحرين والشعب وبعائلة آل خليفة، حين شحن

الجماعات السياسية المعارضة في غضون عشر سنوات على نحو أفرز انتفاضة 14 فبراير، وهو أمر لم يتمكن عهد الشيخ عيسى/ الشيخ خليفة من إفرازه رغم حكمه البلد نحو 30 سنة، بطريقة لا تتسم بالديمقراطية.

صحيح أن شرارة الربيع العربي كانت ضربة البداية لانفجارات دوار اللؤلؤة السلمية، لكن الصحيح أيضاً أن الوضع في البحرين كان ينتظر طلقة البارود كي ينفجر.

لنتذكر، أنه بعيد أحداث سبتمبر (أيلول) 2001، حين هاجم الإرهابيون السلفيون برج التجارة العالمي في نيويورك، وخرج الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن مشدداً على الحكام العرب بضرورة تبني خيار الديمقراطية، ظهر حينها الملك حمد في وضع مريح، لأنه سبق وأن اتخذ، قبل نحو سبعة أشهر من إرهاب 11 سبتمبر (أيلول) جملة من القرارات الجريئة، أظهرته سباقاً للديمقراطية[1].

أما وقد اتبع الملك سياسات غير معهودة في تأريخ الدولة الحديث في الإقصاء والتمييز والتجنيس، فإنه عمّق جرحاً نازفاً أصلاً، تدفق حركة جماهيرية غير مسبوقة في الذكرى العاشرة للميثاق، حولت المناسبة السعيدة إلى مأساة للنظام، كما

---

(1) تم التصويت على الميثاق نحو الملك الذي وحد البحرينيين، في 14 فبراير 2011، قبل نحو سبعة أشهر من الهجوم على برجي التجارة في نيويورك، ما أبرز الملك كنموذج للحاكم الساعي نحو الديمقراطية.

تحولت كل أعيادها إلى مآس، مثل الاحتفالات بالعيد الوطني وعيد الجلوس (16 ديسمبر) التي تتزامن مع انطلاقة انتفاضة التسعينيات، وفي هذا التأريخ سقط شهداء، كل ذلك أحال المناسبة الرسمية إلى يوم ذي مشاعر مختلطة، تواكبه عادة مظاهرات، قد تؤدي إلى سقوط ضحايا[1].

في وضع كهذا، وبالنظر إلى أن الملك نفسه أسقط دستور دولة البحرين (1973)، الذي يعد التسوية التأريخية الأولى التي سجلت توافقاً بين الشعب والعائلة الحاكمة، التي طالما نظرت إلى نفسها ونظر إليها على أنها قادمة من الخارج (الزبارة في قطر)، فإن الملك يتحمل مسؤولية عظمى تجاه الأضرار التي أصيب بها البلد، وأيضاً تجاه الأضرار التي تصاب بها عائلته التي كلفته إدارة الأمور، كي يسلم الراية إلى من بعده، وحال العائلة أفضل.

وقد أساءت سياسات الملك حمد إلى صورة عائلة آل خليفة في الخارج، حتى بين شقيقاتها الخليجيات، فيما وضع العائلة الداخلي سيكون بالضرورة أقل نفوذاً، سواء بتسليم مزيد من السلطات إلى الجماعات السنية الموالية، أو التخلي عنها للسعودية، أو لبرلمان بصلاحيات أوسع.

على الأرجح، سيقف الغرب سنداً لآل خليفة إذا ما قدموا

---

(1) سقط هاني الوسطي وهاني خميس برصاص الأمن في 16 ديسمبر (كانون الأول)، واعتبر ذلك شرارة لانطلاقة انتفاضة التسعينيات.

تسوية تجعل البرلمان والحكومة أكثر تمثيلاً للشعب، ذلك أن الأميركيين والبريطانيين معنيون بتسوية تحفظ مصالحهم أولاً، وهذه المصالح لا يمكن تأمينها باستمرار احتكار القرار من قبل العائلة الحاكمة، لكن الغربيين يعتقدون أيضاً أن مصالحهم قد تكون محل تهديد أو تقليص إذا ما تحول الحكم في البحرين إلى وطني ومستقل، ويستمد قراره من الشعب.

إذاً، فالغرب غير متحمس لإنجاز تسوية عميقة وجوهرية، بقدر اهتمامه بإعلان صفقة تحقق استقراراً «ما»، وتضمن استمرار تدفق النفط، ومحاصرة إيران، وتفوقاً عسكرياً لإسرائيل. ويظن الغرب بأن ذلك ممكن من خلال استمرار حكم تابع له، ولن يجد أفضل من تجربة القبائل الحاكمة المجربة في كافة دول الخليج.

كما يعتقد أن التحديات الإقليمية وتوازناتها لا تسمح بوصول واحد من المواطنين إلى موقع إدارة القرار السياسي (رئاسة الوزراء)، والمعطيات الراهنة تؤشر إلى أن اعتراضات سعودية ضخمة ستقف ممانعة لأي انتقالة جذرية في طريقة إدارة الحكم في البحرين، حتى والسعودية تدرك أن البحرين غير: تركيبة وتاريخاً، ونشاطاً سياسياً وثقافياً.

وإذا نظرنا إلى مدخلات الحوارات الحكومية المتتالية، يتضح بجلاء أن مسار التسوية لن ينجز صفقة دائمة. ذلك أن التسويات المقترحة تقوم عادة على مبدأ «تعزيز المشاركة في

اتخاذ القرار»، ولا تؤسس على مبدأ «حكم الشعب نفسه بنفسه».

وخلاصة ذلك أن السلطة غير مستعدة بعْدُ لتقديم تنازلات تعيد هيكلة مؤسسة الحكم. ويبدو أن الشيخ خليفة هو الأكثر تأهيلاً لتقديمه قرباناً لأي تسوية، بيد أن النظر للشيخ خليفة على أنه شخص، لا مؤسسة أو تداعيات، قد لا يعكس فهماً عميقاً لتموضع الشيخ خليفة ورمزيته.

الإشكال الذي سيواجه الملك، إذا ما قرر الإطاحة بالشيخ خليفة، كي يمضي في مشروع غير مقنع شعبياً، يتعلق بالسعودية، التي جمعت كل قواها عندما أطيح بالرئيس المصري السابق حسني مبارك، وقبله التونسي زين العابدين بن علي.

أما موقف السنة المؤيدين[1] لاستمرار رمزية الشيخ خليفة وخطه، أكثر من استمراره كشخص، فعلى الأرجح يمكن للنظام استيعاب ردة فعلهم بطريقة أو أخرى، عبر توزير بعض الأشخاص من جمعيات «المنبر الإسلامي» و«الأصالة» و«تجمع الوحدة الوطنية»، أو عبر إحالة الشيخ خليفة للتقاعد بطريقة مشرفة.

بيد أن الإشكال الأكبر أن الإطاحة بالشيخ خليفة لن تحول

---

(1) لفهم موقف «تجمع الفاتح» الرافض لمطالب الإصلاح، راجع عباس بوصفوان، مرآة البحرين: وإذ يحتضن الفاتح الحوار، 28 يونيو (حزيران) 2011.

التسوية الهشة إلى تأريخية، حتى وإن اعتبرت المعارضة ذلك نصراً مهماً، وهذا ما يجعل الملك حمد أكثر تردداً، إذ سيرمي بورقة الشيخ خليفة، وفي نفس الوقت، سيظل طيف تقليل سلطاته يطارده.

لذا، فإن الخطورة ستظل قائمة على السلم الأهلي فعلاً، وعلى استخدام مفرط للعنف من قبل الجهاز العسكري الذي يحكم البلد، بقيادة الملك حمد هذه المرة، وليس بقيادة الشيخ خليفة، ويمكن لبعض المتشددين في العائلة الحاكمة تدمير أسس التعايش، كما فعلوا إبان فترة سريان قانون الطوارئ بين منتصف مارس (آذار) ونهاية مايو (أيار) 2011، إذا ما رأوا أن مصالحهم تتسرب من تحت أيديهم.

تدرك المعارضة ذلك، وتدرك ايضاً أن قوى التسوية في النظام ما زالت هشة، بيد أن الملك حمد نفسه، حتى وهو يتبنى سياسات أمنية في إدارته لتحديات انتفاضة 14 فبراير (2011)، ويتخذ قرارات مخالفة للقانون الدولي، فإنه يدرك أكثر من غيره ما يتوجب فعله لحماية «أمانة الكرسي».

قد يختار الملك «الحسم العسكري»، لفرض التعديلات الدستورية غير المتوافق عليها[1]، وفي هذه الحالة سيكرر سياسات في غير محلها كان قد بدأها فعلاً منذ 2002، وطبقها

(1) راجع: عباس بوصفوان، البحرين: تعديلات دستورية «هشة».. تكرس الأزمة.. ولا تلقى صدى محلياً ودولياً، 29 مايو 2012.

على نحو مريع بعد انتفاضة 14 فبراير، ودون شك فإن ذلك قد يهدد بتحويل البحرين إلى دولة غير مستقرة، والعائلة المالكة بلا شرعية، غير شرعية السلاح.

بين خيار الدولة غير المستقرة، وبين تقديم تسوية تأريخية (ملكية دستورية حقيقية)، قد لا يكون أمام الملك حمد من بد سوى إزاحة عمه، لعل ذلك يمكنه من إنقاذ تسوية غير مقبولة، والادعاء بأن عقبة الإصلاح (الشيخ خليفة) قد أزيحت.

سيكون أمام الملك بعد ذلك تحديات الالتزام بمقولات قد يطلقها ضمن عمليات تجميلية للترويج لتسوية مؤقتة، بعد أن أهدر كل فرص الثقة في شخصه، بخسارته المواطنين الشيعة، وعدم ربحه للسنة، الذين يفضلون الشيخ خليفة.

كما سيكون أمام الملك العمل على تحقيق توافق يعيد الأمان لعائلته، وشعبه، وضمانة ذلك الاقتراب أكثر من مبدأ «الشعب مصدر السلطات». أما اعتبار الشعب خطراً استراتيجياً، كما هي الذهنية الحاكمة، فإن الوضع بالتأكيد يقود إلى خسارات للجميع.

الفصل الثالث

وليّ العهد... أمين لنهج والده

(6)

ما يقال عن إقصاء ولي العهد

«في مملكة البحرين دوري أنا كوليّ للعهد إسناد جلالة الملك الوالد، وأنا أتشرف بهذا الدور، وكلفني جلالة الملك حفظه الله ورعاه برئاسة مجلس التنمية الاقتصادية، وأن أكون نائباً لجلالته للقوات المسلحة، فهذه أهم واجباتي»[1].

يرد لفظ «ولي العهد» في دستور البحرين (2002) نحو ثلاث مرات، أغلبها في المادة «34» من الدستور، وتعالج موضوع تعيين الملك لنائب له «يمارس صلاحياته مدة غيابه». كما يرد اللفظ في المادة «74» التي تعطي الملك حق إنابة «ولي العهد أو من يرى إنابته» لافتتاح دور الانعقاد العادي للمجلس الوطني (البرلمان).

أما موضوع ولاية العهد، فينظمه البند «ب» من المادة «1» من الدستور التي تنص على أن الحكم ينتقل من «الشيخ حـمد

---

(1) تصريح ولي عهد البحرين في لقاء مع قناة «العربية»، 10 ابريل (نيسان) 2010.

بن عيسى آل خليفة ملك البلاد (. . .) إلى أكبر أبنائه، (. . .) إلا إذا عيّن الملك قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الإبن الأكبر».

عدا عن النيابة عن الملك في حال غيابه أو افتتاح المجلسين، لا يتضمن الدستور منح ولي العهد صلاحيات، إلا تلك التي يكلفه بها الملك.

في التاريخ المعاصر، لا يمارس ولي عهد البحرين تسيير الشؤون العامة، ولا يعتبر العضد الأيمن لرأس الدولة، ينطبق ذلك على الملك حمد حين كان ولياً للعهد، كما ينطبق على نحو واضح على ولي العهد الحالي الشيخ سلمان.

حين كان الملك حمد ولياً للعهد (1964 ـ 1999)، تم تكليفه مسؤولية وزارة الدفاع، التي ظل يحتكر قرارها. بناها «نظيفة» من المواطنين الشيعة، والمناوئين المحتملين[1]، ورسّخ فيها عقيدة الدفاع عن العائلة المالكة، من تحدي الخارج، لكن من تحدي الداخل أساساً، في ظل ما نعرف الآن من أن الملك كان وما زال يعتقد أن «الشيعة هم الخطر الاستراتيجي على النظام»، ويرى أن انتفاضة 14 فبراير (2011) أكبر مصداق لنظريته، مع أن هذه الانتفاضة تدل أساساً على فشل ذريع ل ـ «استراتيجية حمد» التي اتبعت طوال عشر سنوات،

---

(1) أشرف الملك على بناء الجيش بدون توظيف مواطنين شيعة، حتى في الرتب الصغيرة، إلا في حدود ضيقة.

واتخذت مبدأ إقصاء الشيعة من النظام فكرة مركزية لها، فإنها أفرزت بالمقابل رغبة شعبية عارمة لإقصاء العائلة من القرار السياسي.

الملك إبان توليه منصب ولي للعهد، كان يرغب وبشدة في ممارسة أدوار سياسية، بيد أن المرحوم والده كان يردد على مسامعه دائماً: «إذا ياك الدور سَوْ إلّي تبيه» = إذا جاءك الدور (صرت حاكماً) افعل ما يحلو لك.

حينها كان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الرجل القوي في البلاد، ولعل ذلك ما جعل الملك يقلص صلاحيات عمه حين استلم الحكم، رغبة منه في الاستحواذ على القرار، وانتقاماً من إقصائه عن الفعل السياسي إبان أكثر من ثلاثة عقود حكمها فعلياً الشيخ خليفة.

بيد أن الملك التزم بتثبيت عمه في منصبه رئيساً للوزراء، وإن كان ذلك شكلياً، ويقال انه عرض عليه منصب نائب الملك، بيد أن الشيخ خليفة رفض ذلك، ملتفتاً إلى أن منصب رئاسة الوزراء يظل محورياً في معادلة الحكم والدستور، ويصعب رغم كل شيء تجاهله، فيما لا يشير الدستور إلى منصب نائب الملك.

ورغم محاولات الملك ألا يكون ولي عهده الشيخ سلمان خارج معادلة الحكم، كما كان هو إبان ولايته للعهد، إلا أن هذه المحاولات لم توفق في إحلال ولي العهد في موقع أفضل حالاً مما كان عليه والده.

وفي الواقع فإن الشيخ سلمان لا يمارس دوراً رئيسياً في وزارة الدفاع، وإلى حد كبير يمكن القول إن منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة لا يخوله اتخاذ قرار عسكري أو إداري في هذا القطاع، إلا بتكليف واضح من القائد الأعلى لهذه القوات (الملك).

ويظل القائد العام لقوة الدفاع المشير الشيخ خليفة بن أحمد (شقيق وزير الديوان الملكي) الرجل القوي في القطاع العسكري، وهو الذي لازم الملك مراحل تأسيس الجيش بعقيدته المؤمنة بحكم آل خليفة، ووجوب الدفاع عنها، حتى إن لزم ذلك استخدام القوة ضد الشعب، كما بدا ذلك واضحاً إبان إعلان حالة الطوارئ (15 مارس ـ 30 مايو 2011)، في ظل اعتقاد العائلة الحاكمة بأنها استولت على البحرين بالقوة/ السيف (الفتح، كما يقول خطابها الرسمي) عام 1783، ولم تستقبل بالورود، ومن يريد الحكم أو الشراكة فيه، فدونه حد السيف.

قبل ذلك (2005)، تمت الاستعانة بشركة ماكينزي Mckinsey لتقدم دراسات تؤكد أن البلد تعيش، أو يرتقب أن تعيش شبه كارثة في مجال البطالة وإعاقة نمو الأعمال بسبب سياسة الشيخ خليفة «الفاسدة»، وتأسس على إثر ذلك هيئة تنظيم سوق العمل[1]، وصندوق العمل

---

(1) «تتولى الهيئة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتنظيم سوق العمل بالمملكة وتنظيم تصاريح عمل العمال الأجانب وتراخيص وكالات توريد العمال =

(تمكين)[1]، وأتبعها توسيع صلاحيات مجلس التنمية الاقتصادية (2008)، وتشكيل شركة ممتلكات، من أجل تهميش مجلس الوزراء، ورئيسه، وتمكين الشيخ سلمان من تنفيذ برنامجه الاقتصادي.

ولا يثِق المتنفذون في الديوان الملكي ـ بقيادة وزير الديوان الملكي ـ بالشيخ سلمان، ويرونه «غربي الهوى، يفضل الكلام بالإنجليزية، لا يكتب الشعر، يحب سباق السيارات (مثل الفورمولا واحد)، ولا يمارس سباق الخيول» مثل البدو والقبائل، وقد تمت محاصرة عدد من المؤسسات التي يديرها بموظفين قريبين من المتنفذين في القصر الملكي[2].

ورغم عدم إظهار الشيخ سلمان معارضة علنية على إقصائه من القرار السياسي، والتزامه تعليمات والده في التركيز على

= ومكاتب التوظيف وتصاريح مزاولة أصحاب العمل الأجانب للعمل بمملكة البحرين»، انظر:

http://portal.lmra.bh/arabic/page/show/56.

(1) «أنشئت تمكين في شهر أغسطس من العام 2006 كإحدى مبادرات مشروع الإصلاح الوطني ورؤية البحرين الاقتصادية 2030. وأوكلت إليها مهمة لتطوير القطاع الخاص في مملكة البحرين وجعله المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي». انظر:

http://www.lf.bh/ar/about/?p=Profile.

(2) يرأس الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة ديوان ولي العهد، وهو ابن شقيقة المستشار النافذ في الديوان الملكي أحمد عطية الله آل خليفة، والأخير ابن شقيقة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة.

الملف الاقتصادي (ضمن تعليمات القصر طبعاً)، مع أنه يستحيل فصل الملفين، فإن كبار موظفي القصر الملكي ما زالوا يرون فيه المنافس المحتمل لهم، وكان خيارهم دائماً إبعاده عن الملف السياسي، والزج به في حرب طاحنة مع الشيخ خليفة، الخبير في إدارة المعارك[1].

لقد استنزفت هذه المعركة الشيخ سلمان، فلم يربح القطاعات التجارية التي تجامله في رؤيته[2]، ولم يكسب المعارضة التي تتمسك به كأفضل «السيئين»، بعد تجربته التي اتسمت بالضعف والأحادية في إدارة مجلس التنمية الاقتصادية الذي لا يخضع للمساءلة البرلمانية، واحتمالات تورطه في ملفات فساد الأراضي (مثل أرض جزيرة أمواج)، وأولوياته الشخصية على الوطنية كما في مشروع الفورمولا واحد، إذ كثيراً ما يتم التساؤل، عما إذا كان بناء حلبة البحرين للفورمولا، بكلفة 150 مليون دولار، قد تم بعد دراسات اقتصادية عميقة، أم لكونه أحد أحلام ولي العهد، وغرامه بالسيارات.

---

(1) انظر، البند رقم (3)، الملك ورئيس الوزراء.. الصدام العلني، في هذا الكتاب.

(2) يحتج التجار بشكل دائم مثلاً على أن رسوماً تم فرضها على أرباب العمل نظير استقدامهم عمالة أجنبية، وذلك ضمن مشروع «إصلاح سوق العمل» الذي قاده ولي العهد، ووجد دعماً من قبل المعارضة. لمزيد من المعلومات حول مشروع سوق العمل انظر:

http://portal.lmra.bh/arabic/faq/category/.

وفيما تمكن الملك حمد من تأسيس نواة مهمة له عبر الجيش الذي بناه، لم تتوسع علاقات الشيخ سلمان إلى أبعد من بعض أطراف النخبة التجارية الجديدة والمعزولة هي أيضاً. ولا يجد الشيخ سلمان أي مناصرة من الجماعات الموالية، التي عادة ما تنتقد أجنداته الاقتصادية والسياسية، وهي لا تخفي ذلك، وقالتها علناً وفي مجالسها الخاصة (وكنت شاهد عيان) إبان توليه ملف إدارة الحوار بين منتصف فبراير (شباط) ومنتصف مارس (آذار) 2011، على اعتبار أنه «قائد مسيرة تقديم التنازلات للمعارضة».

ويسجل للشيخ سلمان إخفاقه في تكوين شبكة علاقات تقليدية من العوائل النافذة، من الشيعة أو السنة، كما كان أخفق والده بالمناسبة، وهي من الصيغ التي تمكن من خلالها الشيخ خليفة من إدارة البلاد بصورة أقل اضطراباً، عكس ما يعتقد، حتى إزاحته من القرار مطلع الألفية الجديدة.

إذاً، لم يكن غريباً ألا يُكلَّف ولي العهد برئاسة حوار التوافق الوطني الوطني[1]، إذ كلف الملك رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني بقيادة هذا الملف. وقد يكون تكليف ولي العهد بمهمة الحوار في فبراير ـ مارس 2011، هدفت إلى

---

(1) نظمت الدولة حوار التوافق الوطني في يوليو (تموز) 2011، باعتباره حواراً وطنياً، بيد أن قوى المعارضة قاطعته (التجمع الوحدوي)، أو انسحبت منه (الوفاق)، أو لم تقبل بنتائجه (التجمع القومي، وعد، المنبر التقدمي).

إعداد العدة للهجوم على دوار اللؤلوة بالتعاون مع السعودية، بيد أن هدفها الآخر قد يكون تعميق الإساءة للشيخ سلمان وإظهاره بالعاجز وقليل الحيلة وربما الفاشل، تماماً كما ظهر وهو يدير ملفات سوق العمل وممتلكات البحرين وطيران الخليج، التي خسرت في العام 2009 نحو 500 مليون دينار بحريني (1،4 مليار دولار)، فيما بلغت خسائرها المتراكمة منذ العام 2001 ـ 2009 نحو مليارين و 240 مليون دينار بحريني (6،6 مليار دولار)[1].

(1) انظر تصريحات رئيس لجنة التحقيق النيابية في طيران الخليج عبد الحليم مراد، صحيفة الوسط، 5 مايو (أيار) 2010.

(7)

الصراع المكتوم:
مستقبل ولاية العهد في البحرين

قد يبدو أن البحرين لا تعيش إشكالية ولاية العهد، كما تعيشها السعودية وعُمان، بيد أن ذلك ليس إلا السطح. إذ يعاني ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة (المولود عام 1969)، الابن البكر للملك، من مصاعب جمّة في إقناع عائلته الحاكمة وشعب البحرين (موالاة ومعارضة) والعربية السعودية وحتى بعض الأطراف الغربية بأنه خيار واعد، فيما يبرز على الدوام اسم أخيه الأصغر غير الشقيق ناصر (1987) كأحد البدائل أمام المتشددين في العائلة الحاكمة وشقيقتها الكبرى آل سعود لتولي هذا المنصب، لكن هذا الأخير قد يواجه رفض المعارضة له، وتشكيكا غربيا في قدرته على خلق انسجام وطني، وهجوماً كاسحاً من المنظمات الحقوقية الدولية المرموقة، ستلقي بظلالها بالضرورة على الموقف الغربي، وقد تقوض مصداقية الأمير الذي هو قيد الإعداد.

1: معطيات أولية

في 26 نوفمبر 2012، نشرت صحيفة الأيام، المملوكة لنبيل الحمر المستشار الإعلامي للملك البحريني، على صدر صفحتها الأولى، خبر استقبال الملك الأردني عبد الله الثاني للشيخ ناصر بن حمد، إلى جانب صورة يظهر فيها الملك عبد الله وهو يستمع باهتمام بالغ إلى ناصر. في نفس العدد، أفردت الصحيفة صفحة كاملة عن زيارة الإبن الرابع للملك حمد من الذكور إلى المملكة الأردنية، وإعلانه من مخيمات اللاجئين السوريين في عمّان عن جملة مشروعات إنسانية داعمة للسوريين.

يرأس ناصر المؤسسة الخيرية الملكية[1]، التي أعيدت هيكلتها، في 2007، على مقاس الأمير الشاب المتطلع إلى لعب دور عام، بعد نحو سنة من تخرجه من كلية ساند هيرست العسكرية البريطانية. وتكاد المؤسسة الملكية تبتلع مؤسسة الهلال الأحمر البحريني والمؤسسات الخيرية الأخرى ذات الصبغة الوطنية، في محاولة غير بريئة لاحتكار العمل الخيري، وإبرازه علامة مسجلة باسم الأمير المحظي عند والده.

وفي وقت تواجه فيه مشاريع الإصلاح الاقتصادي لولي العهد مشاكل جوهرية تكاد تطيح بها وبه، لا تجد المشاريع

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤسسة، أنظر:

http://www.orphans.gov.bh/ara.

الخيرية للشيخ ناصر انتقادات علنية، حتى من قبل المعارضة، فيما حملات العلاقات العامة المكثفة والمكلفة مستمرة لتقديمه رجلاً ذا وجه إنساني، يعطي من وقته وجهده الكثير للفقراء واليتامى والأرامل في داخل البحرين وخارجها، ولا يمكنني اعتبار ذلك أمراً عفوياً وغير مقصود ولا يحمل دلالات خاصة.

وترأس ناصر اتحاد الفروسية وسباقات القدرة، ضمن ميزانية ضخمة وغير معلنة، وهي قضية كانت وما زالت تثير جدلاً واسعاً، ونقمة شعبية، وتطرح أسئلة حول إهدار المال العام من وجهة نظر الموالين كما المعارضين.

وعادة ما يعلن اسم ناصر فائزاً بالمركز الأول في السباقات التي اشترك فيها منذ أسس فريق القدرة في 2002، وكأنه بطل خارق.

في المقابل، اتجه أخوه الأكبر غير الشقيق ولي العهد سلمان نحو سباق السيارات، التي تعد موضة غربية، وأنشأ حلبة البحرين الدولية للفورمولا بكلفة 150 مليون دولار، ومنذ افتتاحها في 2004 وهي تسجل خسائر كبيرة ومتتالية (أكثر من 8 ملايين دينار في 2011).

ومن اللافت، أن الملك إبان ولايته للعهد، كان يرأس المجلس الأعلى للشباب والرياضة حتى تبوئه منصب الإمارة في مارس 1999. ثم تولى الشيخ سلمان رئاسة المجلس تزامناً مع تعيينه ولياً للعهد في 1999، بيد أن سلمان خسر هذا

الموقع لصالح أخيه الأصغر ناصر في 2010، وربما عليه (أي ولي العهد) أن يخشى خسران مواقع أخرى.

ويستثمر النظام في ناصر الكثير من المال والجهد لتقديمه راعي الرياضة والشباب، وإبراز الفعاليات التي يرعاها أو تلك التي تحمل اسمه، على أنها أحداث استثنائية، مثل ناصر 5، التي اعتمد جوائز لها بكلفة 60 ألف دينار، وتمت تغطيتها إعلامياً على نطاق واسع[1].

باختصار، يتم تسويق ناصر من خلال بروبوغندا الإعلام المحلي المكثف كشاب ملهم، رياضي، شاعر، صاحب رأي ومنظر، راعي الشباب والحريص على ثقافتهم وتعليمهم وسكنهم ومعاشهم، رحيم ومعطاء، يكاد لا ينام الليل من شدة وجعه على الفقراء والأرامل واليتامى، وقبل كل ذلك فإنه عسكري، استحق ثقة أبيه، لا يشلح لامة حربه، يده على زناده، مستعد للضرب بيد من حديد ضد خصوم والده من المعارضين. إنها صفات القائد الملهم، الذي تنشد الجماهير قيادته، وتتطلع إليه كمنقذ!!

2: تموضع سلمان إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة

إبان الاعتصامات الحاشدة المطالبة بالديمقراطية في دوار

---

(1) صحيفة الوسط، 12 يناير 2012:

http://www.alwasatnews.com/data/2012/3403/pdf/spt4.pdf.

اللؤلؤة (فبراير ـ مارس 2011)، تم تسويق ولي العهد، عبر الإعلام المحلي والدولي، على نحو شهر كامل، وفي لحظة فاصلة وتاريخية ستظل عالقة في الأذهان ردحاً من الزمن، على أنه صاحب موقف وسطي، رجل حوار، وحمامة سلام، يتعاطى مع المعارضة أو حتى حليف لها، من خلال دعوته للتهدئة والحوار، وتقديمه مبادرة سياسية جريئة[1]، مما أكسبه دعم الغرب، ونقمة الموالين، وتعاطف المعارضين الذين لا يجدون بديلاً للتحالف معه في العائلة الحاكمة، التي يغلب على وجوهها شعار «نحن أو هم».

وشكّل عدم نجاح سلمان في استقطاب المعارضين لمبادرته فشلاً ذريعاً له، من وجهة نظر خصومه في العائلة (جناح الخوالد)، برئاسة وزير القصر خالد بن أحمد آل خليفة. ولعلي لا أكون مبالغاً إن قلت بأن نجاح سلمان في استقطاب المعارضين كان سيسجل، من وجهة نظر الخوالد، فشلاً أكبر، ذلك أن هؤلاء ومعهم الرأي العام السني ـ عموماً ـ اعتبروا أن مجرد تفكير ولي العهد، أو قبوله بلعب دور المحاور، حول تأسيس برلمان كامل الصلاحيات وحكومة تمثل الإرادة الشعبية، يعد خطأ استراتيجياً وقاتلاً، يستدعي تدخلاً عسكرياً من السعودية، لحسم الصراع لصالح الوضع القائم، ويقبُر

(1) للإطلاع على مبادرة ولي العهد، أنظر: صحيفة الوسط، المنامة، 13 مارس 2012:

http://www.alwasatnews.com/3110/news/read/532237/1.html.

الحلم الذي قد تكون رسمته المبادرة المكونة من سبع نقاط على محيا المعارضة، بأن يكون لها وزن مرموق في دائرة الحكم والنفوذ.

لقد جرّت تلك المبادرة مزيداً من التحديات أمام ولي العهد، وفاقمت من هشاشة وضعه أمام المتنفذين في القصر، الذين يعتبرونه شخصية لا يمكن الاعتماد عليها، ولا ينجح في المهام المناطة به، ويكررون دائماً أنه شخصية وديعة، وليبرالية. إضافة إلى ميوله الشخصي الغربي: يهوى ركوب السيارات لا الخيول، ولا ينظم الشعر البدوي، كما يفعل أخوه ناصر!

وإضافة إلى المعارضة، تحمّل سلمان وحده مسؤولية انهيار مباحثات مارس الماراثونية والنادرة، وكأن أطراف السلطة الأخرى غير معنية بذلك. وانزوى بُعيد فض السلطات بالقوة المفرطة اعتصام دوار اللؤلؤة، وطالما كرر انه ليس صاحب قرار سياسي أو عسكري، واجتهد لإرضاء المتشددين والموالين السُنة بالإقدام على فصل الآلاف من العاملين في الشركات التي تديرها «ممتلكات» (الذراع الاستثماري لحكومة البحرين)، الواقعة تحت إشرافه. إنه إذاً ـ وفق هذا النص المحكم ـ شخصية متذبذبة، خطها غير واضح، مرة يدعو للحوار وأخرى يصطف مع أصحاب نظرة الحل الأمني، لا يكمل مسعى الحوار والتهدئة، ولا يضع كل بيضه في سلة العسكر الذي يقود الساحة: «لا نعرف له أرض من سماء، ولا أين يتكئ»،

كما علق أحد كبار الموالين مرة، واصفاً سلمان. ولا تقول المعارضة كلاماً أفضل عن سلمان وإمكاناته، وأفق محاولات الحوار التي ساهم فيها.

ولم يعد مجلس التنمية الاقتصادية الذي يرأسه ولي العهد يجتمع كل يوم خميس، كما كان عليه الحال منذ الصدام العلني مع رئيس الوزراء في 2008، وتم نقل مستشاره الأبرز محمد بن عيسى آل خليفة من منصبه رئيساً تنفيذياً لمجلس التنمية إلى مستشار أول في ديوان ولي العهد، كإحدى علامات الانزواء، والفشل الذريع الذي مني به مجلس التنمية الاقتصادية، الذي بات مشجباً ترمي عليه الدولة اخفاقاتها الاقتصادية.

لكن محاولات إعادة تسويق ولي العهد استمرت، عبر فتحه مجلسه الأسبوعي لاستقبال الداعمين له، ولم يزره والده أو رئيس الوزراء أوالنافذون في الحكم، كما لم تسجل زيارات للمعارضة في المجلس... إنه حقاً وضع معقد لولي العهد، يتحمل هو مسؤولية هذه الصورة أولاً وأخيراً، ولعله يرتضيها أو يستسيغها، معتقداً - خطأ - أنه بذلك يشبّك مع كل الأطراف، بيد إنه في الأغلب يخسرها.

3: تموضع ناصر إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة

في مارس 2011، تقدم ناصر صفوف المتشددين في العائلة الحاكمة، داعماً الموقف الذي اتخذه والده، وقائد الجيش خليفة بن أحمد، ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وتحدث

علناً عبر شاشة تلفزيون البحرين بطريقة عنيفة، متهورة، وتفتقر إلى الدبلوماسية، داعياً إلى الانتقام من المعارضين[1]. لقد بدت تلك لحظة فارقة في نهج الدولة الرسمي التي عبّر عنها ناصر أكثر مما عبّر عنها سلمان الذي خرج على التلفزيون الرسمي مرات عدة داعياً للتهدئة، بينما كان الجيش يقتل عبد الرضا بوحميد (18 فبراير 2011)، وها هو أخوه الأصغر ناصر ينحاز إلى الخيار الأمني، وهو القرار الذي مضت فيه السلطات دون هوادة.

ويُتهم ناصر (وشقيقه خالد) بتعذيب بعض معتقلي الرأي[2]، وقد أساء ذلك لصورته في الداخل وفي الغرب، وهي أهم نقاط ضعفه التي ليس من السهل تناسيها، أو تجاهلها كمدخل في الصورة النهائية لشخصية يراد لها أن تكون قيادية، فيما تأكد للسعودية والجناح النافذ في العائلة الملكية والموالين لها أن ناصر خيار يستحق الدرس لتولي مناصب رئيسية في النظام.

4: ترقيات العسكر تتجاهل ولي العهد

عيّن الملك ابنه ناصر رئيساً للحرس الملكي في يونيو 2011، بُعيد أيام من رفع حالة الطوارئ في البلاد، التي أعلنت بين 15 مارس و31 مايو 2011. لقد أظهر ذلك مدى الثقة التي

(1) http://www.youtube.com/watch?v=ioEkV_XWfNc.

(2) مركز البحرين لحقوق الإنسان:

http://www.bahrainrights.org/ar/node/4519.

يحظى بها ناصر لدى والده، الذي يعتبره درعاً حصيناً لحماية أمن الملك الشخصي (رمز السلطة الخليفية)، ويمنع المعارضة من تنفيذ مأربها في الإطاحة بالحاكم، أو تقليص صلاحياته.

لقد جاءت ترقية ناصر إلى رتبة عقيد وتكليفه برئاسة الحرس الملكي، ضمن سياسة ممنهجة لترقية الأطراف التي اعتبرها النظام مناصرة له، وأحياناً فإن هذه الترقيات جاءت كخطوة استباقية، كما في حالة قائد الجيش الذي تم ترقيته من رتبة فريق أول إلى مشير في 8 فبراير 2011، بمناسبة يوم قوة الدفاع الثالث والأربعين، وفي ظل الاستعدادات الشبابية المعلنة لانطلاقة انتفاضة 14 فبراير، التي أعقبت ربيعي مصر وتونس، وأعطى ذلك ضوءاً أخضراً لقيام الجيش بانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وثّق بعضها تقرير بسيوني الشهير. ويبدو ملفتاً، بأن ترقية ولي العهد من رتبة فريق أول إلى مشير، أعلنت بعد أيام من ترقية قائد الجيش، وكأنها جاءت بعد عتب الإبن على أبيه، الذي نسي ترقية ابنه البكر أو تجاهله، وفي الحالتين فإن لذلك دلالات سياسية فاقعة.

فقد أصدر الملك حمد أمراً ملكياً بترقية خليفة بن أحمد (مولود عام 1946) إلى مشير في 8 فبراير 2011، كما بث ذلك تلفزيون البحرين، ووكالة «بنا»[1]، ونشرت الصحف

---

(1) انظر الخبر الذي نشرته وكالة «بنا» على الوصلة التالية:
http://www.bna.bh/portal/news/446620?date=2012-03-28.

المحلية خبر الترقية في مواقعها الإلكترونية في نفس اليوم[1]، وفي نسخها المطبوعة في اليوم التالي[2]، مترافقة مع إعلانات تهنئة غزيرة بالمناسبة على مدى يومي 9 و10 فبراير[3]، من دون الإشارة إلى خبر ترقية ولي العهد، الذي نشر في 15 فبراير، أي بعد نحو أسبوع من ترقية قائد الجيش[4].

ويلاحظ أن ترقية ولي العهد لم تلق صدى في الإعلام المحلي، الذي لم ينشر إعلانات تهنئة، ولا حتى تقارير عادية عن ذلك، لأسباب تتعلق بشكلية الترقية دون شك، وبتوقيتها المحرج كونها جاءت عقب ترقية قائد الجيش، ولكن ربما أيضاً لأن البلد حينها كان غارقاً في الدم بسبب مقتل شابين (علي مشيمع في 14 فبراير، وفاضل متروك في 15 فبراير)، ثم الهجوم الدامي على دوار اللؤلؤة في 17 فبراير.

وفي حين هنأ وزير الديوان الملكي شقيقه قائد الجيش بالترقية[5]، فإنه لم يهنئ ولي العهد، كما لم يصدر من قائد

---

(1) صحيفة الأيام:

http://alayam.com/Articles.aspx?aid=65326..

(2) صحيفة أخبار الخليج، 9 فبراير 2011.

(3) انظر : صحيفة الوسط، 9 فبراير 2011

صحيفة الوسط، 10 فبراير 2011.

(4) أنظر صحيفة الوسط، 15 فبراير 2011

(5) صحيفة الأيام:

http://alayam.com/Articles.aspx?aid=65270.

الجيش ترحيب بترقية سلمان بن حمد، إلا أنه سجل ترحيباً حاراً بترقية الشيخ ناصر[1] إلى رتبة عقيد. ويصعب أن لا يكون لذلك معان سياسية. ولذلك، وعلى رغم أن ولي العهد يشغل منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإنه لا يملك التأثير في القرار العسكري، الذي يمسك به بقوة قائد الجيش، شقيق وزير الديوان الملكي الذي يعد الساعد الأيمن للملك ورئيس الوزراء الفعلي، ذلك أن الشيخ خليفة رئيس الوزراء لم يعد صاحب قرار يذكر بعد أن جرده الملك من صلاحياته، خلاف ما يردد الإعلام الدولي.

5: ولي العهد.. تداعيات تعثر برامج الإصلاح الاقتصادي

وصلت مشاريع الإصلاح الاقتصادي التي يقودها ولي العهد إلى طريق شبه مسدود، وتتضمن هذه المشاريع، التي أطلقت في 2003، إصلاح الاقتصاد وسوق العمل والتعليم. وقد يعود تقهقرها، في الجوهر، إلى محاولات فصل الإصلاح السياسي عن الاقتصادي، والسعي لتكريس نموذج احتكاري بوجوه جديدة وآليات عصرية، فيما «لوبيات» الاحتكار القديمة ستقف سدّاً منيعاً لمنع تحقيق نتائج تصب في الصالح العام، وتقلل من امتيازاتهم.

لقد انحرف إصلاح سوق العمل كلياً عن مساره حين تم التأكد بأن المضي فيه سيصب في خانة المواطنين الشيعة

(1) صحيفة الوسط، 19 يونيو 2011.

العاطلين عن العمل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستثمرون فيها، ما دام التضييق عليهم على أشده لتأسيس شركات كبرى. فيما إصلاح التعليم سيفتح باب المنافسة في الاستثمار في التعليم الذي يراد احتكاره، وسيزيد من خيارات المواطنين الشيعة الباحثين عن تعليم جيد، عله ينتشلهم من وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وهم الذين لا يجدون فرصتهم التي يستحقونها في البعثات التي تقدمها وزارة التربية والمؤسسات العسكرية.

ولم يحدث أي إصلاح اقتصادي، وظلت حفنة قليلة من المتنفذين يتحكّمون في الاقتصاد ويحتكرون الثروة، فيما الحديث عن «التنافسية» انصب على تنافسية البحرين وشقيقاتها الخليجيات، وتجاهل المستثمر المحلي الذي يصعب عليه منافسة التاجر الخليفي وواجهاته.

ولعل ذلك لا يلمسه المواطن العادي بالضرورة، بيد أن ملفات الإخفاق على مستوى إصلاح شركة طيران الخليج وغيرها قد سبب حرجاً بالغاً لولي العهد، فقد أثمرت برامج الإصلاح هذه خسائر يومية للشركة تقدر بنصف مليون دينار بحريني[1]، كما تراجعت أرباح شركة «ألبا» لإنتاج الألمنيوم (كبرى شركات البحرين) «خلال النصف الأول من العام 2012 إلى نحو 57 مليون دينار، مقارنة بأرباح بلغت 88.102 مليون

---

(1) صحيفة الوسط، 7 يناير 2012.

دينار لنفس الفترة من العام 2011، وبنسبة هبوط 63.44 في المئة»[1].

وإلى جانب تشكيك الرأي العام في جدوى مشاريع ولي العهد، فقد أدخلت برامج الإصلاح المفترضة ولي العهد في حرب ضروس مع رئيس الوزراء، بلغت أوجها في يناير 2008. وقد كلفت هذه الحرب ولي العهد الكثير، لجهة كسبه خصوماً شرسين هما لوبي التجار، والإسلاميون السنة، وهم الحلفاء الموضوعيون لرئيس الوزراء ضد إصلاح الاقتصاد، الذين يعتقدون أن الإصلاح المفترض سيزيد من أعباء رجال الأعمال، ويصب في صالح المواطنين الشيعة، سواء التجار الذين قد تتاح لهم فرصاً أكثر تنافسية، أو العمال الشيعة الذين يمثلون الغالبية في القطاع الخاص.

ويبدو لافتاً أن مشروع فتح سوق الاتصالات الذي سجل بعض النجاحات لم يربط بولي العهد!، مع انه انطلق بمبادرة منه في 2003، لكن تم العمل على ربطه بأحمد عطية الله، المستشار المتشدد وسيئ الصيت في الديوان الملكي، فيما يمكن لحاظ أن ملف البيوت الآيلة للسقوط قد أحيل من المؤسسة الملكية الخيرية إلى جهات حكومية أخرى، وعلى نحو عاجل، حين اتضح أنه مشروع متعثر، كي لا يرتبط فشله بالشيخ ناصر الذي يراد أن يكون ملفاً بلا أخطاء، فيما إلصاق

(1) صحيفة الوسط، 29 يوليو 2012.

الأخطاء بولي العهد بدت، في أحيان عدة، وكأنها سياسة يقودها النافذون في القصر.

لقد كان مقصوداً الزج بولي العهد ـ الذي يقبل عادة بالدور المرسوم له وقد يتطوع لذلك ـ في أتون معركة استنزاف ضد رئيس الوزراء، ضمن حرب شاملة شنها الملك ضد عمه، في طريقه (الملك) للاستئثار بالسلطة. وقد لقي برنامج الإصلاح الشكلي الدعم من خصوم ولي العهد في القصر، خصوصاً وأن هدفه الأساسي وغير المعلن والمتوافق عليه بين الإبن وأبيه هو سحب صلاحيات عمهما رئيس الوزراء لا إعادة هيكلة الاقتصاد لغايات الصالح العام.

لكن المتنفذين في القصر يدركون جيداً أن طاحونة برنامج الإصلاح المفترض ستكون كافية كي يخسر ولي العهد ثقة النخبة الليبرالية والمعارضة المعتدلة، وهي المرشحة لدعمه في مواجهة خصومه المحافظين، بيد أن كلا الطرفين لم يعودا يعوّلان عليه، سواء ليكون نموذجاً للحكم الرشيد أو يقود إصلاحاً اقتصادياً جدياً كما تأمل المعارضة، أو أن يكون يداً غليظة كما تريد الموالاة والمتنفذون من آل خليفة.

6: سيناريوهات ولاية العهد

يصعب رسم سيناريوهات واضحة لمستقبل الأخوين سلمان وناصر، في ظل مرحلة تحولات مرتقبة في طبيعة شكل الحكم، إذا افترضنا ـ وهذا ليس مؤكداً ـ أن تقدم السلطة

البحرينية على مجموعة من الإصلاحات قد تؤثر على العصبة المعنية باتخاذ القرار. ولا يبدو منطقياً غض البصر عن التطلع الذي يبديه ناصر ليلعب دوراً مهماً في الدولة، والدعم الذي يلقاه في ذلك من والده والمحيطين به، في ظل الهشاشة التي يتسم بها أداء ولي العهد، وضعف تحالفاته.

إن شواهد عدة تؤشر إلى استمرار قيام وزير الديوان الملكي (قارئ أفكار الملك ومنفذها) بالدفع بناصر إلى أن يكون مقدماً على إخوته، بمن في ذلك أشقاء ولي العهد، مثل الشيخ عبد الله بن حمد (1975 ـ)، الذي عُين في مارس 2010 ممثلاً شخصياً للملك، في محاولة مكشوفة لاحتواء احتجاجات أبناء الشيخة سبيكة، الزوجة الأولى للملك، والتي تظهر في الإعلام باعتبارها «السيدة الأولى» في البحرين، ويعتقد أبناؤها أنهم أولى بالحظوة، فيما يرون أخوهم غير الشقيق ناصر يتقدم الصفوف بشكل صاروخي.

إزاء هذا المشهد، لعلنا أمام مجموعة من السيناريوهات المحتملة، أبرزها ما يلي:

السيناريو الأول: ناصر ولياً للعهد

لست متردداً في القول بأن الشيخ سلمان لا يمثل الخيار الأنسب للطاقم الحاكم، وللسعودية ليكون الملك المستقبلي للبحرين. ولعل هؤلاء، ومعهم قطاع واسع من الموالين السنة يفضلون الشيخ ناصر، لأسباب ذكر بعضها أعلاه.

لكن سيناريو الإطاحة بسلمان وتعيين ناصر محله قد تشكل قفزة تجر تداعيات ليست هينة، ولعلها تواجه معضلات عدة، أبرزها ما يلي:

المعضلة الأولى، التحالف الذي بناه ولي العهد مع أميركا وبريطانيا، فيما صورة ناصر تبدو كشاب متهور ويفتقر للحكمة، ولا يتمتع بعلاقة وطيدة مع الغرب، كما يفتقر المتشددون في القصر وفي ديوان رئيس الوزراء لهذه العلاقة.

ولا يُعرف فيما إذا كانت هذه المعضلة قد تم تضخيمها ضمن المعادلة، في ظل النهج السعودي الذي قد يكون تأثيره أكبر من الغرب. ولعل الرضوخ الأميركي البريطاني للابتزاز الذي يمارسه المتنفذون في القصر الملكي، والذين لا يترددون في توجيه نقد لاذع إلى أميركا وبريطانيا عبر نواب وجمعيات الموالاة وصحيفة الوطن[1]، قد يعد مؤشراً على احتمال أن يتخلى الغرب عن سلمان، خصوصاً وأن بعض الأصوات تعتقد أن استثمارها الطويل في ولي العهد لم يأت أكله، وبعض هذه الأصوات ترى التحالف مع الحكام الفعليين للبلاد أولى من التمسك بورقة سلمان، الذي يفتقد الكثير من صفات القيادة والحزم، من وجهة نظرهم.

وكان موقع ويكيليكس، كشف أن المحللين في واشنطن

---

(1) عباس بوصفوان، كيف نفهم طلب البحرين ترحيل السفير الأميركي في المنامة، القدس العربي، لندن، 4 يوليو 2012.

لاحظوا في 2009، وبعد «تحليل (سلوك) القيادة للعائلة المالكة البحرينية امكانية ان يصبح الأمير ناصر بن حمد آل خليفة و(شقيقه الأصغر) الأمير خالد بن حمد آل خليفة أهدافاً صاعدة مهمة»، وأشارت الوثيقة المسربة إلى افتقار وزارة الخارجية الأميركية معلومات عن الأميرين، وطلبت «تقارير عن نطاق نفوذهم داخل الأسرة، والسمات الشخصية، والتخصصات المعرفية، وإذا ما كانا يتعاطيان المخدرات أو يشربان الكحول أو يسببان مشاكل داخل العائلة المالكة، وما إذا كان لهما أي أصدقاء بين المسلمين الشيعة، الذين يقفون عادة وراء الاحتجاجات التي تشهدها البحرين»[1].

إن اعتبار ان الغرب قد حسم أمره لتولي سلمان السلطة بعد والده قد لا تكون بهذا اليقين، خصوصاً حين نتذكر أن الملك الأردني الراحل الحسين بن طلال اتخذ قراره بتغيير ولاية العهد ونقلها من أخيه الحسن إلى ابنه عبد الله الثاني قبيل أسابيع من رحيله في 1999، فيما تسنى للأمير القطري نقل السلطة من ابنه البكر مشعل إلى الإبن الأصغر تميم بسلاسة.

المعضلة الثانية، يفضل المواطنون الشيعة الشيخ سلمان على ناصر، بيد أن قطاعاً مهماً من السُّنة قد يفضل ناصر، لكنهم لن يستطيعوا رفض سلمان. وفي ظل هذه الظروف المعقدة، فإنه يصعب على الحكم تجاهل موقف الشيعة

(1) http://wikileaks-a.blogspot.co.uk///blog-post_.html.

السلبي من ناصر الذي يعتبرونه متشدداً ومنتهكاً لحقوق الإنسان.

ولم تعتد العائلة الحاكمة أخذ رأي الشعب بالاعتبار في أمر كهذا أو حتى أمور أخرى أقل أهمية. ومع ذلك فإن تعيين ناصر ولياً للعهد قد يعمق الخلاف البحريني البحريني، ويؤدي إلى تعزيز موقف قوى المعارضة الرافض لاستئثار آل خليفة بالسلطة، ويكرس شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ويزيد من شكوك الغرب في قدرة النظام الخليفي على اجتراح تسوية سياسية للمسألة البحرينية الدائمة.

إن وجود ناصر على قمة الهرم في الدولة يعني بوضوح استمرار سياسة اليد الغليظة والتطهير والتجنيس، وما يجره ذلك من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

السيناريو الثاني: مملكة برأسين

في حال صعُب على العائلة الخليفية وضع ناصر بديلا عن سلمان، لأسباب تتعلق بوحدة العائلة أيضاً، وقد يصعب عليها إيجاد خيار ثالث من أبناء الملك، ولا يُعرف مدى جاهزية خالد بن حمد (1989 ـ الآن) لهذه المهمة، وهو الإبن الخامس للملك البحريني، ومتزوج من كريمة الملك السعودي عبد الله، والذي يصدُق ما يقال عن ناصر عليه... ولضمان أن تستمر الملكية في أبناء حمد، يمكن أن يتم طرح سيناريو مملكة برأسين: سلمان وناصر، الأول ملكاً، والثاني رئيس

وزراء، أو ولي عهد او قائدا للجيش، رغم أن سلمان طالما أبرز ابنه عيسى باعتباره خلفاً له.

معروف أنه إبان حكم الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة (1933 ـ 1999)، كان رئيس الوزراء الشيخ خليفة الحاكم الفعلي للبلاد، وهذا السنياريو قابل للتكرار مرة أخرى.

وحين كان محمد بن راشد ولياً للعهد في دبي، كان الحاكم الفعلي للإمارة، في ظل حكم أخيه مكتوم بن راشد آل مكتوم، وقد حسم الشيخ محمد ولاية العهد لابنه حين أصبح حاكم دبي، يذكر ان ناصر بن حمد متزوج من كريمة حاكم دبي.

وفي أبو ظبي، انتقل الحكم من الراحل الشيخ زايد إلى ثنائي: حاكم أبو ظبي خليفة وأخيه محمد الذي عيّن ولياً للعهد، بيد أن الأخير فيما يبدو هو من يتولى إدارة شؤون الحكم.

إن خيار مملكة برأسين جُرب في البحرين ودبي وأبو ظبي، وقد ضمِن للعائلة تماسكها، لكنه قد لا يضمن لسلمان السلطة الفعلية.

إن هذا السيناريو يعني أن السلطة ستكون بيد ناصر لا سلمان، بكل ما يمثله ذلك من انتصار للنهج السعودي، الذي سيجذر التوتر ويفاقمه في البحرين.

الخلاصة

سيكون على ولي العهد الأخذ بجدية بالغة إقناع والده

والموالين والمعارضين والسعودية بأنه قادر على حفظ مصالحهم، تحت سقف وطن واحد.

لكن لعله يفترض به أن يضع في ذهنه احتمالات الإطاحة به، كما على الحركة السياسية أخذ ذلك بعين الاعتبار، وعلى ناصر أن يتهيّب من موقعه الجديد إذا ما أصدر الملك أمراً ملكياً بذلك، سيكون بالضرورة مثيراً للجدل وزيادة القلاقل، وينمي القلق الغربي حول مدى نجاعة الخط الذي يقوده الملك حمد، والذي أدخل البلاد في مأزق غير مسبوق.

ولعلي أرجح بأن فرص ناصر تتزايد كلما تمكن والده من إخماد الانتفاضة غير المسبوقة التي تعم البحرين، فيما يتعزز وضع ولي العهد بوجود حراك شعبي، في ظل اعتقاد بعض أطراف العائلة أن سلمان قد يكون أحد مفاتيح التفاهم مع هذا الحراك.

ليست هذه دعوة للتحالف بين ولي العهد والمعارضة، كما سيكون من العجلة اعتبارهما في موقع تحالف موضوعي. فهذا لا يجر سلمان للنفخ في التظاهرات بطبيعة الحال، وهو يمضي معطياً غطاء لقمعها عبر سلوك العلاقات العامة التي يمارسها في داخل البحرين وخارجها، بيد أن الجمعيات المعارضة بقيادة «الوفاق» تظل تتمسك به كحليف في عائلة يغلب التشدد على قياداتها.

البحرين أمام مفترق طرق، واستمرار الوضع الراهن، أو

حصول أحد السيناريوهين المذكورين، لا يحمل الخير للبحرين، ولعل سيناريو التوافق الديمقراطي، الذي يفترض أن يشمل أيضاً تمكين المؤسسة التشريعية من إقرار اسم ملك البلاد وولي عهده، وحسم الخلافات بشأن ذلك إن حصل، أحد الشروط التي قد تفضي إلى عدم السماح لشخص ـ مهما يكن ـ أن يتحكم بالبحرين. فالمؤسسة المنتخبة هي من يفترض أن تكون صاحبة القرار، ليس فقط في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، وإنما أيضاً في البت في اختيارات العائلة الحاكمة للشخص الذي سيعتلي سدة الملكية، كما تم ذلك في الكويت حين ثبّت مجلس الأمة الشيخ صباح الأحمد أميراً للدولة في 2006.

الفصل الرابع

سيادة التشدد...

قراءة في خطابات الملك

(8)

تكافؤ القوى يفرز الجمود

نحن إزاء تشدد واضح في رفض المطالب، تترافق مع اعطاء ضوء أخضر لمعاقبة المحتجين، وكأن الحكم يكرر مقولة قائد الجيش الشهيرة «وإن عدتم عدنا».

في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك (28 أغسطس 2011)[1]، بدا ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة حاسماً مباشراً وصريحاً في رفضه للمطالب التي ترفعها الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في 14 فبراير (شباط) 2011.

بكل موضوعية، وبغض النظر عن التقييم الذي سيلقاه هذا الوصف، فإن خطاب الملك في تقديري المتواضع بدا مختلفاً هذه المرة عن أي مرة أخرى تحدث فيها، لقد ظهر رافضاً للديمقراطية، ومؤيداً لاستخدام العنف ضد معارضيه.

---

(1) انظر الملحق (1) للاطلاع على النص الكامل للخطاب الملكي.

اعتاد الخطاب الملكي في السنوات العشر الماضية أن يعطي الرأي العام جرعات من الآمال، مثل قوله بأن «الأيام الأجمل تلك التي لم نعشها بعد»، وأنه لا يريد معتقلاً سياسياً في حكمه، وإنه ضد سجن الصحافيين، وإنه سيتم مراجعة سياسات التجنيس، وسيتم إعطاء أرض لكل مواطن، و«ملء جيوب المواطنين بالمال»، وبناء المدينة الشمالية وثلاث مدن أخرى.. إلخ.

صحيح أن جل الوعود المذكورة وغيرها كثير، لم ـ وربما لن ـ تنفذ، بيد أن الملك طوال تلك السنوات لم يقل إنها لن تنفذ، ما قد يفسح المجال لبعض المتفائلين بأن يرددوا بأنه قد يتم اتخاذ خطوات إيجابية في أي من تلك المواضيع، وإن باتت الثقة في الخطاب الرسمي شبه منعدمة، ينطبق ذلك على الجماعات المعارضة كما الموالية.

على أن الخطاب المذكور كان جلياً وصادقاً، لم يعرض وعوداً بالإصلاح، بل وأعلن أن المطالبات بالإصلاح التي ترفعها المعارضة «لن تفيد بشيء»، وهي مرفوضة. الرفض يشمل المطالب التي ترفعها المعارضة القانونية (الوفاق والجمعيات الشريكة لها) بمختلف سقوفها، التي تبدي استعداداً كبيراً لتزمين الإصلاح (وضع جدول زمني للانتقال نحو الديمقراطية).

مضى الخطاب أكثر من ذلك، ولعلها المرة الأولى أيضاً التي يقول فيها صراحة أنه مع معاقبة المساهمين في الحركة

الاحتجاجية، لكن ليس «التشدد في العقاب». ويمكن أن نتحدث كثيراً حول مفهوم «التشدد» الذي عناه الخطاب، وندخل في جدل حول حدوده الدنيا والعليا، بيد أنه ـ فيما أظن ـ أظهر موقفاً متفهماً بل مؤيداً للإجراءات التعسفية التي اتخذت ضد العمال والطلبة والكادر الطبي، لكنه لا يعتقد أن ذلك يفترض أن يطال «الجميع» في هذه القطاعات.

ولنلحظ أن كلمة «الإسراع» في اتخاذ خطوات العودة للعمل لمن تم فصلهم بسبب مواقفهم السياسية التي وردت في الخطاب بدت/ أو يتم التعامل معها على أنها غير حاسمة، إنها كلمة تفتح باب التأويلات لمزيد من المماطلات، دون أن تخل بالسرعة، التي هي في الأصل كلمة فضفاضة، حتى للجاد، فما بالك بمن يريد العبث والتأخير!

وبحسب تقديري المتواضع، وأنا أزعم اني أراقب رؤى الحكم منذ سنوات، فإن الخطاب الرمضاني الأخير قد يكون أكثر الخطابات تعبيراً عن رؤية الملك لنفسه ولشعبه. اذ يرى الملك نفسه الحاكم المطلق، ويرى شعبه الموالي رعية، فيما شعبه المعارض (شيعي في ذهنية الحكم) يجب أن يعاقب، وأن «يطهّر» الأرض منه، كما «طهّر» الجيش، و«طهّرت» القصور، و«طهّرت» المراكز العليا في الدولة، ويكاد «يطهّر» مجلس الوزراء، فيما تستمر كل الوزارات في عمليات «تطهير» طبقة المدراء ورؤساء الأقسام، ومن الكفاءات، التي يعتقد النظام

أنها العقل المحرك للاحتجاجات، وكذا «تطهير» السوق من التجار«المعادين»[1].

يرى النظام، بأن الإشكال الحقيقي في التراجع عن كل تلك الخطوات المدانة دولياً هو في كون الحركة الاحتجاجية ما زالت نشطة ولم تصل مداها بعد، ويتوقع لها أن تتنامى.

إذاً، نحن إزاء تشدد واضح في رفض المطالب، ويترافق ذلك مع ضوء أخضر لمعاقبة المحتجين، وكأن الحكم يكرر مقولة قائد الجيش الشهيرة «وإن عدتم عدنا»، لكن النظام البحريني وهو يتشدد في مواقفه، ويهدد باستخدام العنف مجدداً، فإنه يواجه تحديات حقيقية، يصعب الاختيار فيما بينها، وذلك بالضبط ما يؤدي إلى الحالة الراهنة، التي يصح القول فيها أن المشهد شبه جامد.

أراد النظام «حسم» المعركة عسكرياً، وقد عجز عن ذلك، وأصبحت يداه مغلولتين في إعادة الكرة باستخدام مفرط للعنف. لقد خسر الحكم ثقة المجتمع الدولي، الذي بات ينظر إليه على أنه نظام لا يتورع عن قمع معارضيه، حتى القتل، واعتقال النساء، وهدم المساجد، وهي إجراءات يصعب تكرارها والاستمرار فيها، عكس ما يعتقد مناصرو النظام؛ لأن

---

(1) تعرضت محلات رجل الأعمال فيصل جواد إلى أكثر من 50 اعتداء خلال عام من اندلاع الاحتجاجات.

النظام يدرك أن ما وقع من انتهاكات غير مقبول دولياً، تحت أي ذريعة كانت.

وإزاء آلة عنف مقيدة، في مواجهة حماس جماهيري غير مسبوق، تبدو السلطة حائرة، وخصوصاً أن المتظاهرين عزل، وهي نقطة قوة استراتيجية، يجدر أن يحافظ عليها الشبان.

اما السؤال الذي تكرر السلطة طرحه فهو: كيف يمكن مواجهة الجمهور السلمي المطالب بإصلاحات معتدلة تجد احتضاناً شعبياً واسع النطاق، بآلة عنف مكبلة، وأداء سياسي باهت، وصورة مهزوزة عالمياً؟

لعل التقديرات التي عندي تشير أولاً، إلى أن الوضع في البحرين لم يبلغ أوجه بعد، وأن القادم قد يحمل تصعيدا غير متوقع، بما في ذلك السير نحو نوع من العنف الأهلي، وخصوصاً إذا ما سجلت الحركة الشعبية نجاحات، بل بقدر ما تسجل انتصارات، بقدر ما تأخذ السلطات البلد للتطاحن الأهلي.

ومع ذلك، فمن المهم الإدراك أن النظام ما زال يملك الجيش والداخلية والمخابرات والبلطجية/ المليشيات المسلحة، وقطاعات لا يستهان بها من الجماعات الموالية، والأهم أنه يلقى دعم الإقليم والغرب، فيما تبدو الحركة السياسية الرسمية المعارضة مترددة في الذهاب خطوة إلى

الأمام في مواجهة النظام، لعل تحفظها يقود إلى تقييد الجهاز الأمني العنيف.

إلى أين يتجه المسار، إلى الوضع الذي نحن عليه، لا قدرة للنظام على الحسم، ولا الشعب قادر ـ حتى الآن ـ على تحويل رؤيته السياسية وحراكه الشعبي السلمي، وحزنه النبيل على ضحاياه، إلى حسم سياسي.

(9)

الديمقراطية لم يحن وقتها

عند أي مراجعة للخطاب الرسمي، منذ 14 فبراير (شباط) 2011، بما في ذلك خطاب الملك، يُلحظ بوضوح ربط الديمقراطية بالحرب الأهلية.

في أكثر من موقع من خطابه الذي افتتح به البرلمان في 9 اكتوبر 2011[1]، قال الملك حمد بن عيسى آل خليفة إن الديمقراطية في البحرين لم يَحن وقتها. وبرّر الملك رفضه للديمقراطية، بعدد من الحجج:

1: الديمقراطية ضد الخصوصية البحرينية

اعتبر الملك حمد أن «نظام الدولة المدنية النابع من طبيعة التكوين الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني هو الذي يناسب بلادنا».

وفي ذلك إعلان ملكي بأن النظام الراهن، الذي تحتكر فيه

(1) انظر الملحق (2) للاطلاع النص الكامل الخطاب الملكي.

العائلة الحاكمة القرار السياسي والثروة القومية، هو الذي «يناسب بلادنا»، أما الديمقراطية، بما هي تداول للسلطة، فإنها لا تتناسب والخصوصية البحرينية.

لم يستخدم الملك لفظ الخصوصية، لكنه يعنيها حين يشير إلى ما يراه تكويناً متمايزاً للبحرين يجعل من تشكيل حكومة منتخبة وقضاء نزيه ومؤسسة أمنية تمثل الشعب وتحميه، خارج إطار منظومة البحرين الثقافية والاجتماعية والدينية.

والواقع، فإن مقولة الخصوصية قد سقطت عالمياً، وباتت مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها معطى إنسانياً ثابتاً، تقوم عليها مبادئ الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الملتزمة بها مملكة البحرين، والعديد منها صدّق عليها الملك بنفسه.

نعم، تستخدم كلمة الخصوصية في مختلف البلدان، دون أن تخلّ بأسس الديمقراطية وأطرها القانونية وتطبيقاتها الفعلية، بما هي صراحة حكم الشعب لنفسه.

إن الثقافة الخاصة بالشعوب والأمم ستظل ترفد التجارب الإنسانية، بما يعطي كل نموذج/ دولة نكهة خاصة، نراها واضحة في اختلاف النموذج الأميركي عن البريطاني عن الدنماركي عن البرازيلي عن التركي. أما الإطار الذي يجمعها فهو واحد: انتخابات دورية شفافة ونزيهة تضمن تداولا سلميا للسلطة.

2: الديمقراطية تهدد الوحدة الوطنية

يقول الملك في خطابه الذي ألقاه في 9 أكتوبر (تشرين الأول) 2011 إن نظام الدولة الراهن «هو الذي يناسب بلادنا ويعزز اللحمة الوطنية»، وكأنه يقول إن النظام الأحادي/ الديكتاتوري هو الذي يصون الوحدة الوطنية.

وبهذا المعنى أيضاً، فإن تطبيق أسس الملكية الدستورية بما هي أحزاب تحكم بحسب أغلبيتها البرلمانية، يضر بالوحدة الوطنية، ويعمق من الشق الوطني، ويعزز الطائفية، وقد يقود الى الحرب الأهلية.

وفي الحقيقة، فإنه عند أي مراجعة للخطاب الرسمي، منذ 14 فبراير (شباط) 2011، وخصوصاً خطاب الملك، يُلحظ بوضوح ربط الديمقراطية بالحرب الأهلية.

وبهذا، تقول العائلة الحاكمة للقطاعات المعارضة إن عليها الاختيار بين أمرين: الديكتاتورية أو الحرب الأهلية، وقد أجرت السلطة بروفه للنزاع الأهلي في فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011، حين حرّكت ميليشيات مدنية للهجوم على المناطق التي تقطنها قطاعات شعبية تطالب بالديمقراطية.

وبصراحة، سيظل فك الكماشة هذا (الديكتاتورية أو الصراع الأهلي) حاضراً دوماً، تستخدمه السلطة كلما حققت الحركة الاحتجاجية نجاحات، بل بمقدار ما تحقق من

نجاحات ستجر السلطة البلد للنزاع الأهلي. ويبدو من الصعب تفادي ذلك من دون تفاهمات وتوافقات لإتمام الانتقال للديمقراطية.

لكن ما غاب عن الخطاب الملكي هو أن الصحيح والثابت أن فكرة الديمقراطية تم بناؤها في أوروبا عصر الأنوار كي يتم تفادي الصراع الأهلي، وليس العكس.

فإذا كان المجتمع أمام مجموعة من الرؤى المتباينة التي تعتقد كل منها أنها أولى أن تسود/ تحكم بلدا ما، فإنه يتم العودة للشعب للاختيار من بينها، وبذا ينتقل الصراع من الشارع: بالسيف والدبابة، إلى حلبة البرلمان: بالكلمة والقانون.

إن أهم ما تَضمنه الديمقراطية التداول السلمي للسلطة، وتمكين الشعب من إزاحة أي فصيل سياسي موجود في سدة الحكم في انتخابات نزيهة.

إذاً، بعكس ما يروج الخطاب الملكي من أن الديمقراطية تقود للصراع، فإنها ـ حقيقة ـ تقنن النزاعات في أطر سلمية، وتحيلها إجراءات تتبارى في كسب ثقة الشعب، وتكون المؤسسة البرلمانية معتركها، لا الشارع.

وبدلاً من البندقية، تتمثل أدوات الصراع في ظل الديمقراطيات في البيانات والخطب والاعتصامات والانتخابات الدورية والأسئلة البرلمانية والاستجوابات للوزراء وطرح الثقة

فيهم، والإطاحة بالحكومات، إضافة إلى الدور المحوري للإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

3: نعم للتطوير، لا للديمقراطية

يتضمن الخطاب الملكي تعبيراً آخر يدل على رفض الملك حمد لمطلب التحول للديمقراطية، حين يقول: «سنساند من يعمل على التطوير الثابت الواثق كسنة تاريخية».

إن ذلك يعني أن المطالبة بالديمقراطية، بالمفهوم السائد عالمياً لا تحظى بمساندة الملك، أنه مع التطوير وليس الديمقراطية.

ورغم أن الملك يقول إن التطوير سنة التاريخية، فإنه لا يحدد ماذا يعني بهذه الكلمة، هل يقصد حكومة أكثر فاعلية، ومجلس شورى أكثر اختصاصاً؟ أو أنه يعني صيغاً أكثر تقدماً؟ ذلك لا يبدو جلياً.

وإذا كان القياس على التجربة، فإن الملك خط بنفسه دستوراً في 2002، يحيله حاكماً مطلقاً، ما يجعلنا نعتقد بأن التطوير في نظر الملك هو هذه الصيغة التي تحيل الشعب هامشياً في صنع القرار السياسي، وفي أحسن الأحوال «مشاركاً» هامشياً في صنعه، كما في نماذج مجالس الشورى المتعاقبة ودستور 2002.

ورغم أن صيغة «الشراكة في القرار» باهتة، والتفافية على

مطلب الديمقراطية، فإنها لم تطبق أصلاً في السنوات العشر الأخيرة، ولأن الثقة معدومة في إمكانية تطبيقها على هوى الحكم ومزاجه، فإنها ربما لم تعد على طاولة النقاش الشعبي بالمقدار التي كانت.

لقد أسقطت ثورات الربيع العربي الصيغ الضبابية تلك، وهي تطالب بالقرار كله، ما ينهي كلياً مفهوم التطوير الملتبس، المستخدم في الخطاب الملكي.

4: الانتقال للديمقراطية يعني حرق المراحل

جاء في خطاب الملك المذكور أنه يساند التطوير «دونما قفز على المراحل». والإشكال هنا أن العائلة الحاكمة تريد هي، ولوحدها، أن تحدد المراحل التي يجب أن تقطعها البحرين كي تتطور، أو حتى تنتقل للديمقراطية، إذا ما افترضنا أن الملك يقصد بالتطوير الديمقراطية مثلاً.

إن المعارضة، ومنذ أكثر من عشر سنوات تتحدث عما يسميه زعيم حركة «وعد» المعتقل إبراهيم شريف «تزمين» الإصلاح، ذلك أن القوى السياسية الوطنية لا تقول عموماً بأنه يتوجب انتخاب رئيس الوزراء غداً، إنها تدرك صعوبة ذلك وكلفة الدم الذي تريد التقليل من دفعه، لذا تراها تتحدث عن أهمية الحوار للاتفاق على مسار يضمن انتقالة سلسة، في إطار سقف زمني معلوم ومحدد، من نظام أحادي إلى نظام تعددي.

لكن الحكم يفضل مشي السلحفاة فيما يسميه تطويراً، وبسبب ذلك لم تتغير معادلة انفراد العائلة الحاكمة بالسلطة ومقدرات البلد بعد مضي أربعين عاماً على نشوء الدولة الحديثة.

وفي السنوات العشر الأخيرة التي سُميت مشروعاً إصلاحياً تكرس الانفراد بالسلطة على نحو أخل بمفهوم الدولة أصلاً، كبنية دستورية وقانونية ومؤسساتية، على نحو أفرز في 14 فبراير (شباط) 2011 انتفاضة شعبية غير مسبوقة في تاريخ البحرين.

وإذا سرنا على هذا المنوال من «التطوير»، و«عدم حرق المراحل»، فقد نحتاج قرناً من الزمان لنصل إلى تشكيلة برلمانية معبرة عن الشعب.

حسناً، إن هذه المقولات الملكية لم تعد مقبولة أو مستساغة حتى، فالتذرع بالخصوصية لم يعد يقنع أحداً، وبصراحة فإنه بات نغمة ماضوية وقديمة.

أما التلويح بالنزاع الأهلي، فذلك ما يمكن للسلطة أن تجر البلاد إليه، بيد أنه ليس في صالح البحرين، وليس في صالح العائلة الحاكمة نفسها، كما تقول تجارب الحروب الأهلية في الإقليم وغيره، فيما تُقنن الديمقراطية الاختلافات وتحيلها صراعاً داخل حلبة محددة المعالم ومعروفة لوائحها.

وبشأن مسألة حرق المراحل، فقد اتضح بعد أربعين سنة من نشوء الدولة الحديثة أنه كلام حق يراد به باطل.

أُدرك أزمة الخيارات، واستوعبها تماماً، لكن يبدو أسلمها التوافق على الانتقال للديمقراطية!

(10)

الملك والشعب وجهاً لوجه

> الملك ليس إصلاحياً بطبعه، وليس رجلاً توافقياً بطبعه، إنه ميال ل ـ «التطهير»، كما يتضح بجلاء من تركيبة المؤسسة العسكرية التي أسسها، والتعيينات في السنوات العشر الأخيرة، وعموم السلوكيات التي عرّى جانباً منها «تقرير البندر» الشهير.

سبق للملك حمد بن عيسى آل خليفة أن تحدث إلى شعبه وفي «يده السيف»، (خطاب 28 أغسطس 2011)، وسبق له أن قال إن الديمقراطية في البحرين لم يحن وقتها (خطاب افتتاح البرلمان: 9 أكتوبر 2011).

في خطاب 15 يناير 2012[1]، ينطلق الملك من تقييمه للحالة السياسية المضطربة في البلاد، لكنهُ يعتقد أن الحركة الاحتجاجية في وضع لا يؤهلها لأن تكون في خانة المنازعة

(1) انظرالملحق (3) للاطلاع على النص الكامل للخطاب الملكي.

على السلطة، كما في فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011، كي يكون مُجبراً على تقديم تنازلات ذات مغزى.

في الدواخل ينزع الملك للدكتاتورية، لكنه رجل سياسة أيضاً، وإذا اضطره الوضع لتقديم ألف دينار عطية للمواطنين (فبراير 2011)، أو الذهاب إلى معقل الحركات الاحتجاجية في جزيرة سترة (فبراير 2001) كي يحصل على دعم أبنائها في التصويت على الميثاق، فإنه سيفعل، كما أنه لن يتردد في الاعتذار علناً عن قتل العزل (15 فبراير 2011)، أو تقديم مبادرة ولي العهد التي تتسم بالأهمية (13 مارس 2011).

إذاً، فإن الأوضاع تحكم القرار، لا النوايا الإيجابية تجاه الشعب، ذلك أن الملك ليس إصلاحياً بطبعه، وليس رجلاً توافقياً بطبعه، إنه ميال لـ«التطهير»، كما يتضح بجلاء من تركيبة المؤسسة العسكرية التي أسسها، والتعيينات في السنوات العشر الأخيرة، وعموم السلوكيات التي عرّى جانباً منها «تقرير البندر» الشهير.

وإذ يتجاهل الملك في خطابه المذكور مطالب القوى الوطنية المعارضة، فإنه ينطلق من قراءة معينة: يرى الملك أن الحركة الاحتجاجية لم تخمد، ما زالت مزعجة، وتسبب الأذى سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وتُحرج الحكم الخليفي على المستوى الدولي، لكن الملك يرى أيضاً أن انتفاضة اللؤلؤة على طريقة منتصف فبراير (شباط) ومارس (آذار)2011، التي كانت تهدد النظام وتشل العاصمة، قد أجهضت.

وهو يرى أن التظاهرات بصورتها التي تتم بُعَيد رفع حالة الطوارئ في نهاية مايو 2011 غير قادرة على زعزعة السلطة، التي قد تتحول مع الوقت إلى أشبه بحراك التسعينيات من القرن الماضي، المحصور في القرى وأطراف المناطق السكنية، المزعج للسلطة والمؤذي للاقتصاد والمسيء لهيبة الحكم والمشكك في شرعيته، لكنه غير قادر على إسقاط النظام.

وسواء تم الاتفاق مع هذا التحليل أم لا، فإنه يبقى مهماً، لأنها قراءة الخصم للانتفاضة، وخصوصاً أن هذه القناعة قد تكون تسلّلت أيضاً إلى الدول الغربية والإقليمية، التي يمكن أن تساهم في الضغط على الحكم لتصحيح بعض الأوضاع، لكنها قد لا تكون مضطرة وعاجلة.

كما يبدو أن فكرة انحسار التظاهرات قد تسللت إلى القطاع الإعلامي، بما في ذلك الوكالات الإخبارية الرصينة، مثل «رويترز» و«الفرنسية» و«الألمانية»، التي تشير عادة في تقاريرها، المحايدة عموماً، إلى أن السلطة قمعت في منتصف مارس (آذار)2011 اعتصامات دوار اللؤلؤة الحاشدة، وحجمتها.

وبالعودة لتحليل الأرضية التي ينطلق منها خطاب الملك، ومن دون شك، أن الرجل يذهب في معاداته للآخر إلى اتباع «سياسة حافة الهاوية»، وحتى «قطع شعرة معاوية».

في الذهنيات العقلانية، فإن السلطات تصحح ما أمكنها من

سلبيات تفادياً لتفاقمها، بيد أن سلوك الملك حمد في السنوات العشر الماضية، وهو في عز حضوره الشعبي، ذهب في اتجاهات أساءت كثيراً لتجربة البحرين التأريخية، كما لم يفعل أي حاكم خليفي آخر، وهذا سبب الهبة الشعبية غير المسبوقة التي انطلقت في فبراير 2011، وما زالت مستمرة.

وينصح الكثيرون الملك ـ حتى وهو يعتقد أنه قادر على احتواء الداخل، بل لأنه يرى الوضع بهذه الطريقة ـ أن يتجه لإصلاح حقيقي يقي البلاد شر الأخطار.

النصيحة تلك جدية، لأن الملك غير قادر على التحكم بمساحات كبيرة من الأوضاع، داخلياً وإقليمياً: قد يتوفاه الله في أي وقت، أو قد يرحل ولي عهده أو رئيس وزرائه، وقد يرحل الملك السعودي عبد الله، وقد يكون هذا الرحيل متتالياً ومباغتاً، هذا في أقل الظروف، وقد يحدث ما هو أخطر.

وأصلاً، فإن أحداث فبراير (2011) لم تكن متوقعة قبل عدة أسابيع من حصولها، حتى سقط الرئيسان التونسي بن علي والمصري حسني مبارك بصورة مفاجئة.

ولعل الملك حمد عاش مرحلة صعبة، إبان اعتصامات الدوار الحاشدة، وصلت حد «الهلوسة»، خصوصاً وهو يحضر «تجمع الفاتح» الموالي (21 فبراير 2011) عبر طائرته الخاصة، ويمكن مراجعة أهل الفاتح الذين راقبوا الحدث في فبراير (شباط)، ورثوا حال الملك حينها.

إذاً، وفقاً لقراءة الملك، فإن الأوضاع ـ إجمالاً ـ تحت القبضة الحديدية العنيفة، وهذا يستدعي مواصلة المضي في الخيارات الأمنية القمعية و«التطهيرات» والعقابات الجماعية، على أمل أن يحل عام 2014، وتكون الحركة الاحتجاجية قد أرهقت وتم استنزافها، ويتم إجراء انتخابات جديدة، ولا يكون رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان أحد عناصر المشهد.

وحتى إذا اضطرت الدولة للذهاب إلى طاولة حوار، فإن لديها نقاط ولي العهد السبع، وسيسبق ذلك ويليه تهديدات وبروفات لعنف ميليشيوي وبلطجي، وخصوصاً في نقاط التماس (بني جمرة/ البديع، دار كليب/ مدينة حمد، أحياء المحرق المتداخلة، سماهيج والدير/ قلالي والبسيتنن).

أمام مشهد كهذا، تبدو الأوضاع آخذة في التصاعد، لأنه لا شيء سيجبر الناس على العودة إلى بيوتها، فيما الملك يتحداها في خطابه المتعالي على الواقع المأزوم.

الفصل الخامس

«تقرير بسيوني»
وتفكيك بنية الاستبداد

(11)

توصيات بسيوني وصفة لإسقاط النظام

إنها توصيات تحمل في طياتها دعوة جريئة لإعادة بناء الدولة وفق ضوابط المصلحة العامة للجميع، وليس لصالح القبيلة.

يحمّل «تقرير بسيوني»[1] ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة مسؤولية تنفيذ التوصيات التي أعلنت في 23 نوفمبر 2011، في احتفال عام.

ويرد في التقرير أن «الملك وحكومة البحرين ستتولى وضع آلية لتنفيذ توصيات اللجنة» خلال مدة زمنية محددة[2]. وقد تعهد الملك في كلمة ألقاها أمام جمع غفير في قصره في الصخير، بالتزامه بنود التقرير وتوصياته، حتى وهو ينتقد بعض خلاصاته، خصوصاً تلك المتعلقة بما أقره التقرير بوطنية الحركة المطلبية

---

(1) انظر:

http://www.bcsl.org.uk/en/documents/471-bassiouni-report.

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1643.

وعدم وجود دلائل لعلاقة طهران بها، ما أطاح بأهم مرتكزات الثورة المضادة التي يقودها الجناح المتشدد في النظام.

على أن قبول نتائج التحقيق كان أمراً محسوماً حين شكلت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بعد نحو ثلاثة أشهر من حملة عنف رسمية ضد حركة منادية بالديمقراطية. ثم إن تشكيلها كما قال الملك في 29 يونيو 2011 «تم بعد القيام بالكثير من الاستشارات ومن بينها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة»[1].

إن ذلك يفرض على رأس الدولة التزامات ليس تجاه الشعب فحسب، وإنما أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بأن ينفذ تنفيذاً أميناً التوصيات التي أقرتها لجنة، اختار هو أعضاءها وحدّد اختصاصاتها.

ربيع البحرين السلمي

يسرد تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق روايات الحكومة على علاتها في «يوميات الأحداث»، كما يسرد وجهة نظر المعارضة[2]. وقد يأخذ البعض على التقرير عدم تدقيقه في تلك الروايات، بيد أن إيرادها لا يعطيها بالضرورة المصداقية، ذلك أن بسيوني قد يجادل بأنه يورد

(1) صحيفة الوسط، 30 يونيو (حزيران) 2011.

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرات: 186 ـ 639.

ادعاءات كل طرف، لكن الأهم في التقرير هو الخلاصات والنتائج والتوصيات التي ترد في نهاية كل فصل، والخلاصات تنتصر عادة لمقولات المعارضة والجماعات الحقوقية الدولية.

يخلص التقرير في فصله الثاني إلى أن «البحرين تأثرت بما أصبح يعرف عامة بالربيع العربي، ورغم أن كل دولة ومجتمع عربي تأثر بهذه الأحداث والتطورات بشكل مختلف، إلا أن الثابت أن الربيع العربي شجع شعوباً عربية ومنها البحرين، على الإعراب عن مظالم ومطالب إصلاحية كانت مكبوتة لفترات طويلة»[1].

التقرير في هذه الحالة ينفي مقولات الجهاز الرسمي الذي يجتهد ليستثني الحراك البحريني من الربيع العربي، المنبعث ضد الدكتاتوريات القائمة في البلدان التي عمّتها التظاهرات في فترة متقاربة.

ويسجل التقرير بأن التجمعات الحاشدة في دوار اللؤلؤة، بين منتصف شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011، والمسيرات الضخمة التي واكبتها، و«على الرغم من ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين، وقيامهم بتوسيع أماكن تجمعاتهم، إلا أن التظاهرات تتسم بالطبيعة السلمية»[2]؛ فيما اعتاد المتظاهرون حمل الورود.

---

(1) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة641.

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة . 650

وإذ ينتهي التقرير بأن التظاهرات سلمية، فإن ذلك ينفي الكثير من السرد غير الموثوق في التقرير الذي يستند إلى روايات حكومية؛ ملفقة وغير دقيقة، ولا تعكس وجهة نظر أعضاء اللجنة بالضرورة؛ ذلك أن العبارات التي تعكس وجهة نظر بسيوني ورفاقه ـ فيما أظن ـ هي تلك التي يشير فيها التقرير إلى أن: اللجنة ترى، تقترح، تخلص، توصي، وليس كل ما يرد في التقرير يعبر عن رأي اللجنة، وإن كانت تتحمل مسؤوليته.

وتمتلئ فصول التقرير بروايات غثة، بيد أنه يجدر ملاحظة أن التقرير يبدأ عادة بذكر الروايات المتباينة، ثم الوضع وفق القانون الدولي والبحريني للقضية المثارة، التي في ضوئها يُفترض أن تكون الحكومة قد اتخذت إجراءاتها، ثم ينتهي التقرير بخلاصة وتوصيات تبدو معبرة أكثر من غيرها عن وجهة نظر اللجنة.

وأجدني أختلف في حالات كثيرة مع خلاصات اللجنة، لكن اختلافي يزداد في بند التوصيات، التي بدت متحفظة أكثر من الخلاصات، وهذه الأخيرة كانت حذرة.

تفكيك بنية الدولة الدكتاتورية

سأحاول فيما يأتي قراءة توصيات التقرير، في ضوء فرضية أساسية: إن تنفيذاً حقيقياً لتوصيات بسيوني سيفضي بالضرورة

إلى انهيار مرتكزات النظام الأحادي، الذي تحتكره العائلة الخليفية: قراراً سياسياً وثروة قومية.

أرى أن توصيات لجنة تقصي الحقائق تدعو إلى إعادة هيكلة البنية التشريعية، والمنظومة الأمنية والمخابراتية والقضائية والإعلامية التي يرتكز عليها النظام السياسي القائم، من أجل الانتقال بها من العمل خارج القانون والضوابط الدستورية والأخلاقية، إلى الاشتغال لصالح مضامين القانون الدولي.

إنها توصيات تحمل في طياتها أبعاداً إنسانية وسياسية وحقوقية عميقة، تتضمن في جوهرها ـ فيما أظن ـ دعوة جريئة لإعادة بناء الدولة وفق ضوابط المصلحة العامة للجميع، وليس لصالح القبيلة. وتشدد التوصيات في مجملها على تفكيك الدولة البوليسية التي تحمي الحكم الراهن، وإحلال منظومة بديلة تتبنى المفاهيم الأعمق لحقوق الإنسان.

إعادة هيكلة المنظومة الأمنية

يوضح تقرير بسيوني أن الجهاز الأمني خالف القانون البحريني والدولي، حين:

ـ استخدم القوة المفرطة المؤدية للقتل.

ـ استخدم الشوزن ضد المدنيين رغم عدم وجود ضرورة لذلك، ودون توخي الحذر للتقليل من الإصابات الجسيمة.

ـ استخدم مسيلات الدموع بطريقة غير مناسبة لتفريق المحتجين، ولاستهداف البيوت بطريقة عشوائية.

ـ استخدم القوة المفرطة في نقاط التفتيش.

ـ كسّر السيارات والممتلكات الخاصة دون وجه حق.

وتدعو التوصيات إلى معالجة كل تلك الأخطاء، وعدم القيام بأي من الأعمال المذكورة أعلاه، لأنها مجرمة قانوناً، مع ضرورة إجراء تغييرات تشريعية ومؤسسية لضمان عدم تكرار ذلك. ويدين التقرير عمليات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوى الأمن والجيش والمخابرات والحرس الوطني.

وتدعو التوصيات إلى محاسبة وزير الداخلية ورئيس المخابرات، والضباط، ورجال الأمن الذين قاموا بالانتهاكات المذكورة أعلاه أو غيرها. ويحمّل رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود بسيوني مسؤولية التعذيب الممنهج ضد المعتقلين لوزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة[1]، الذي لا يزال في منصبه، إضافة إلى رئيس جهاز الأمن الوطني (المخابرات)، الذي تم تعيينه بُعيد صدور التقرير، أميناً عاماً لمجلس الدفاع الأعلى[2]، ومستشاراً للملك[3].

---

(1) صرح بسيوني بأن المسؤولين المعنيين بالتعذيب هما وزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن الوطني، انظر صحيفة الوسط، 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 2012.

(2) يرأسه الملك القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين، ويضم أقطاب العائلة الحاكمة، والمسؤولين الأمنيين والعسكريين.

(3) صدر تعيين خليفة بن عبد الله في منصبيه المذكورين في 28 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011، بعد نحو أربعة أيام من صدور تقرير بسيوني.

ويوصي التقرير بأن «تتلقى قوات الأمن تدريبات على أبعاد حقوق الإنسان، عند التوقيف والاستجواب، وعلى وجه الخصوص ضرورة رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها تعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة»[1].

الفرضية التي أعنيها في مطلع الفصل تتلخص في أن حدوث محاسبة حقيقية لوزير الداخلية ستفضي بالضرورة إلى «زعزعة» وزارة الداخلية، وإرباك المؤسسة الأمنية القائمة على التعسف، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار التوصيات الأخرى التي أقرتها اللجنة التي من بينها جعل المؤسسة الأمنية مستوعبة لكافة الطوائف، علماً بأن الجهاز الأمني الحالي يرتكز على أجانب، تسميهم الأدبيات العلمية «مرتزقة».

عملياً، ودون مبالغة، يبدو أن هذه التوصيات تستجيب في جزء منها لمطلب المعارضة بأن يكون الأمن للجميع. إن الاستجابة لتقرير بسيوني بجعل الأجهزة الأمنية ذات صبغة وطنية، تمثل فيها جميع طوائف الشعب، قيادات وجنودا، وأن تكون هذه المؤسسة مدافعة عن حقوق الإنسان، ترفض اعتقاله تعسفياً، وترفض تعذيبه، وتعامله بالحسنى، وتطبق القانون الإنساني والجنائي على نحو صحيح، وأن تتم محاسبة أي مسؤول، كبيراً كان أم صغيراً، في حال تعديه على القانون. . .

(1) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1254.

كل ذلك يعني قطع اليد اليمنى للدولة الدكتاتورية، التي تغوّلت على مدى السنوات الماضية.

هذه الأبعاد نظرية، أدرك ذلك، وأسارع للقول بأنه يصعب أن ترى النور، وقد ناقشت ذلك في مقالتي، «حتى بعد تقرير بسيوني... سيكون مفاجئاً حدوث تسوية في البحرين»[1]. بيد أن قراءة متعسفة للتقرير، للقول بأنه سيئ بالمطلق، تحتاج إلى إعادة نظر، فالتقرير شيء وتطبيقه شيء آخر.

سقوط جهاز المخابرات

يدعو تقرير بسيوني إلى محاكمة الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطني خليفة بن عبد الله آل خليفة، وكل الضباط في جهاز المخابرات المتورطين في الاعتقالات التعسفية وعمليات التعذيب، مع إعادة هيكلة جهاز المخابرات ليكون معنياً بجمع المعلومات دون إنفاذ القانون، وضمان أن يكون عمله متوائماً مع مطالب القانون الدولي[2].

ورغم أن الملك أصدر مرسوماً يقضي بحصر عمل الجهاز في جمع المعلومات[3]، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن جهاز

(1) مرآة البحرين، 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011.
(2) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1718.
(3) أنظر صحيفة الوسط، 29 نوفمبر 2011.

المخابرات ذو أنياب حادة ومخالب طويلة خارج السياق الدستوري.

إن تطبيق توصية «أنسنة» جهاز المخابرات، يعني سقوط ذراع أخرى من أذرع المنظومة الدكتاتورية التي بنيت منذ 40 عاماً، التي ازدادت بطشاً في السنوات العشر الأخيرة مما سمي مشروعاً إصلاحياً، واكبه من ناحية بناء أشكال وأطر ديمقراطية غير فاعلة (برلمان؛ مجالس بلدية...)، ومن ناحية أخرى بناء مؤسسات فاعلة وقاهرة ومجهضة للبنى المعبرة عن الشعب.

إن وجود الضابط السابق عادل فليفل[1] في المشهد السياسي، واحتفاء رئيس الوزراء به مثلاً، يكفي للقول ان العائلة الحاكمة غير صادقة فيما تدعيه من تطبيق هذه التوصيات.

ضربة قاصمة للقضاء

يوجه تقرير بسيوني ضربة قاصمة للقضاء، حين يتساءل «حول ما إذا كان النظام القضائي قد تحمّل أكثر من طاقته أثناء أحداث فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011، أم أنه فشل نتيجة لضعفه في التعامل مع التحديات التي فرضها الموقف»[2].

---

(1) توجه له اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان إبان سريان قانون أمن الدولة، وخصوصاً إبان انتفاضة التسعينيات.

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1702.

ويرى التقرير أنه وقعت بالفعل انتهاكات نمطية لقواعد المحاكمات العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات، وأثناء المحاكمات، التي حرمت معظم المتهمين من الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة[1] وفي مواقع أخرى من التقرير انتقادات لاذعة لعدم قيام وكلاء النيابة العامة والقضاة بأدوارهم في التحقيق في شكاوى التعذيب[2].

وتقديري أن أولئك قد يكونون تحت طائلة المحاكمة، بالنظر إلى دعوات التقرير لمحاسبة المتسببين في التعذيب. وتقديري أيضاً بأنه يفترض أن تطال المحاكمات هنا قائد الجيش المشير خليفة بن أحمد آل خليفة (شقيق وزير الديوان الملكي)، المعني بتطبيق تدابير حالة السلامة الوطنية (الطوارئ)، التي أدارت محاكم الطوارئ، سيئة الصيت.

وربما تجدر دراسة ما إذا كانت المحاكمات يفترض أن تطال رئيس المجلس الأعلى للقضاء وهو الملك؛ أو نائبه، وأعضاء المجلس، لكني أظن أنها يفترض أن تطال بالمساءلة وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة المعني بالموضوع، الذي لعب دوراً غير مهني، ويفتقد لأي حس قانوني وأخلاقي، حين مضى يُجمّل محاكمات فاقدة للشرعية، ويشجع أو يتغاضى عن التعذيب، كما يثبت التقرير.

---

(1) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة1702.

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1241.

كذلك يورد التقرير نقاطاً يفترض أن تطيح بالقضاء العسكري بشكله المتغول الذي برز خلال فترة السلامة الوطنية (الطوارئ) وما بعدها، ذلك «أن مرسوم السلامة الوطنية الذي طبقه النائب العسكري قد تجاوز النظام القضائي الوطني».

إن الإطاحة، أو احتواء القضاء العسكري المنفلت من ضوابط القانون، فضلاً عن إعادة هيكلة عموم القضاء المدني ليوفر الضمانات الحقيقية للمتهمين يعني استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وعن العائلة الحاكمة وأهدافها الضيقة. وهذا يعني فصل المحاكم عن النيابة العامة، عن وزارة الداخلية، عن المخابرات، عن تدخلات القصر الملكي والجهات الحكومية، وألا يتلقى وكلاء النيابة العامة والقضاة تعليمات من القادة العسكريين والمدنيين لتحديد اتجاهات الحكم، وأن يحصل المتهمون على محاكمات عادلة وشفافة ونزيهة. ومجدداً، فإن نزاهة القضاء واستقلاله تعني حماية الناس من بطش السلطة، وسقوط أداة مهمة من أدوات الدولة القمعية.

عدم مشروعية حالة السلامة الوطنية (الطوارئ)

يقول تقرير بسيوني إن هناك ثغرة تشريعية في إعلان حالة السلامة الوطنية، وفي تنفيذه، ذلك أن «الدستور لم يوضح الظروف التي قد تلجأ إليها الحكومة في إعلان ذلك، كما لم

يحدد التدابير التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة أثناء تطبيقها لها»[1].

ويعتقد التقرير أن الكثير من الإجراءات التي تمت خلال تلك الحالة تفتقد المشروعية القانونية، أو تحوم حولها ضبابية قانونية، على الأقل. بل إن التقرير يرى أن بعض تطبيقات حالة السلامة الوطنية مضت تعسفياً إلى درجة قد تفوق في بعض ممارساتها تطبيقات قانون الطوارئ، الذي هو أعلى درجة من حالة السلامة الوطنية، بحسب الدستور.

ويدعو إلى إصدار تشريع ينظم حالة السلامة الوطنية مقيداً بالالتزامات الدولية للبحرين. وذلك يكفي لو طبق بأن يساهم في الحد من التعديات في مختلف المجالات على حقوق الإنسان التي تمت طوال أشهر مضت، تحت دعوى السلامة الوطنية (الطوارئ).

الجيش تحت المساءلة

قد يستنتج القارئ لتقرير بسيوني أن الدولة وكاتبيه بذلوا جهداً كبيراً لإبعاد الجيش ما أمكن عن دائرة المساءلة، على أمل أن يظل حامي العرش؛ «نظيفا» وموالياً وبعيداً عن أطر القانون.

بيد أن هذه المحاولات لم تنجح كلياً، اذ ما زال الجيش

(1) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 164 .

مساءلاً ـ بحسب التقرير ـ عن استخدام القوة المميتة ضد عبد الرضا بو حميد، الذي سقط قتيلاً في 18 فبراير (شباط) 2011 برصاص مباشر من الجيش.

أما مسؤولية الجيش عن قتل المواطنة بهية العرادي واثنين آخرين منسوب قتلهما إلى الجيش فقد خلص التقرير إلى عدم وجود دلائل على أن الجيش استخدم القوة المفرطة لقتلهم، مع ثبوت أن الرصاص الذي قتلوا به صادر من أفراد الجيش. وقد يعني ذلك أن قتل هؤلاء الثلاثة يعد «قتلاً بالخطأ»، بيد أن هذه اللفظة لم ترد في التقرير.

إضافة إلى التورط في عمليات القتل، فإن الجيش متورط في اعتقال أكثر من 100 شخص[1]، وهدم أو المشاركة في هدم تسعة من المساجد للطائفة الشيعية[2]. ودون شك، فإن تلك إدانات واضحة للجيش تستدعي المساءلة القانونية والسياسية.

كما يتوجب مساءلة مسؤولي الجيش عن الانتهاكات الجسيمة والتعذيب البدني والنفسي الذي لحق بالمعتقلين في سجن «القرين» الذي تديره قوة دفاع البحرين؛ وهي الانتهاكات التي يقول التقرير إنها توقفت في 10 يونيو 2011؛ أي إنها استمرت من 17 مارس 2011 ولمدة ثلاثة أشهر لاحقة.

---

(1) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة 1125 .

(2) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، الفقرة أ/ 1317 .

وبالنظر إلى ما يعتقده التقرير من أن التعذيب يتسم بسلوك منهجي، فإن قيادات الجيش طرف في أي مساءلة، إذا ما أردنا إحقاق الحق، فضلاً عن أن مسؤولي الجيش والنائب العام العسكري ووكلاء النيابة والقضاة في محاكم السلامة الوطنية (الطوارئ) مسؤولون عن الانتهاكات الفادحة وغياب العدالة في هذه المحاكم.

ويبدو قائد الجيش مسؤولاً قانونياً وسياسياً عن جملة الانتهاكات التي تمت إبان سريان حالة السلامة الوطنية (الطوارئ)، باعتباره مسؤولاً عن تطبيق تدابيرها[1].

ليس الموضوع مناكفة سياسية، إن كل ذلك يستدعي فريقاً من القانونيين للبت في ذلك، وأجدني متفقاً مع لجنة بسيوني بأن الجيش لم يستخدم الذخيرة الحية على نطاق واسع، وفي ذلك حذر ينبغي أن يكون له ما يعنيه من أن يد الجيش كانت مكبلة نسبياً ولم تكن مطلقة، وأن التلويحات باستخدام طائرات إف 16 لمحو القرى ومناطق التمرد، هي أقرب إلى هراء ملكي.

ضمور الإعلام الرسمي

وإذ يدين بسيوني العمل الإعلامي الرسمي «المهين»

---

(1) عباس بوصفوان، مرآة البحرين، المشير قد يكون متهماً مرتين في انتهاكات حقوق الإنسان، 13 يوليو (تموز) 2011.

للمعارضين، و«المحرض» عليهم، فإنه لا يكتفي بالدعوة إلى عدم تكرار ذلك، وإنما يدعو إلى فتح البث التلفزيوني والإذاعي للمعارضة، وأن يكون الإعلام الوطني للجميع.

ورغم وعود السلطات بفتح الإعلام للجميع، فإن ذلك لم يطبق، واستمر التلفزيون الرسمي على حاله بلون واحد كريه. وتعلم السلطة أن تحقيق ذلك ـ الذي لن يتحقق ـ يعني أيضاً أن إحدى أذرع الدولة البوليسية قد انهارت، هذه الدولة التي ترتكز على إعلام منحاز، وقوى بطش متغولة.

عدم جواز معاقبة المحتجين

إن عودة المفصولين إلى أعمالهم، والطلاب إلى جامعاتهم، والإفراج عن المساجين، بمن في ذلك القياديون، لأن هذه المجاميع لم تخالف القانون، كما يقر التقرير، يجعل السلطات تخسر المعادلة الشعبية.

إذ حين يعود هؤلاء إلى المواقع التي طردوا منها، سترتفع معنويات الداعين للتغيير، الذين يمكنهم الخروج مرة أخرى في التظاهرات؛ لأن الدولة «لا تستطيع» اعتقالهم وفصلهم من أعمالهم.

إن التوصيات تقول صراحة إنه يمكن للآلاف الخروج في مسيرات، كالتي خرجوا بها في شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) 2011، لأنها مسيرات قانونية. ويمكنهم رفع شعارات المطالبة بالدولة الديمقراطية، بما في ذلك شعارات سقوط

النظام، وبإمكانهم الإضراب عن العمل، ومخاطبة الإعلام وكل ما يخطر ببالهم من أعمال سلمية؛ ذلك أن الغالبية العظمى من الإجراءات التي قامت بها السلطة، قد اعتبرتها لجنة بسيوني غير قانونية ويتوجب محاسبة من قام بها.

ومع افتراض تنفيذ التوصيات ذات البعد الشعبي، فإن إرباك النظام يزداد، لأنه ستزداد رقعة المطالبين بالإصلاح، كونهم محميين من التعسف، لأن النظام الأمني بات ملتزماً بالقانون الدولي، ولا يستطيع بث الرعب، كما فعل في الشهور الماضية.

لذا فإن عودة العمال لوظائفهم تمت بوتيرة بطيئة جداً، وبعد تدخل دولي من قبل منظمة العمل الدولية، وشاب الرجوع إجحاف كبير لحقوق العمال، فيما يستمر المئات مفصولين عن وظائفهم، لكن الأخطر أنه تم تقريباً إيقاف عمليات توظيف جديدة للمواطنين الذين يمكن أن يشتم لهم رائحة سياسية معارضة (شيعة بنظر «استراتيجية حمد»).

الخلاصة

إن تنفيذاً أميناً لتوصيات بسيوني لن يتم! إنها التوصيات ذاتها تقريباً التي يكررها مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، وتقرير وزارة الخارجية الأميركي السنوي. وهذه التوصيات هي ذاتها مذكورة في

دستور البحرين، الذي أصدره الملك دون مشاورة الشعب، لكن الدولة لا تطبقه.

لكن يجدر الانتباه إلى أنه في حالة عدم تطبيق التوصيات، فإن ما تبقى من صدقية الملك حمد ستكون تلاشت. وهو الذي خسر الشعب؛ سنة وشيعة؛ لأسباب مختلفة، وخسر ثقة الإقليم (الكويت، قطر، عمان)، كما خسر ثقة الجانب الأميركي، والأوروبي، لأنه كما أخفق في الإيفاء بوعوده للشعب، كذا فعل مع الغرب طوال السنوات العشر الماضية، ولم يبق عنده إلا السعودية، التي ما زال النظام الخليفي يدفع غالياً بسبب تشددها ورفضها للإصلاح.

بعد هذه المقاربة لتوصيات بسيوني التي أرى أن تنفيذها سيغير مسار البحرين، فإنه سيكون مثيراً للدهشة تحويل التقرير إلى شبيه بالمبادرة الخليجية في اليمن، بهدف إسقاط المنظومة الدكتاتورية القائمة.

الفصل السادس

نظرة مستقبلية

(12)

السيناريوهات المحتملة للتسوية

أفضل الخيارات لاستقرار البحرين أن تتحول إلى النظام الديمقراطي على الطريقة الغربية! وأن يحسم الصراع السياسي فيها عبر صناديق الاقتراع.

لكن ذلك، يعد حلاً غير مقبول بالنسبة للسلطة الحاكمة، ولا يمكن أن يترجم واقعاً إلا إذا تمكنت قوى المعارضة من تهديد فعلي للنظام، أشد وطأة مما كان عليه الحال إبان فبراير ومارس 2001، ذلك أن نظام آل خليفة شبيه بنظام مبارك مصر وبن علي تونس، لجهة رفضه حلولاً وسطاً على صعيد هيكلة المؤسسة الحاكمة، وأحياناً يبدو وكأنه إما أن يَكسِر أو يُكسر.

كما أن «النهج السعودي» السائد في المنامة، والمدعوم خليجياً وغربياً يرفض سيناريو التحول الديمقراطي، فيما تبدو إيران مدركة هذه التعقيدات،

وتدعو إلى تسوية تأخذ بالاعتبار تحديات الواقع المحلي والإقليمي[1].

فما هي الخيارات المتاحة أمام السلطة والمعارضة؟ والسيناريوهات المتوقعة لاحتواء الأزمة؟ سأحاول فيما يلي عرض جملة من السيناريوهات، وقراءة احتمال تكرارها في ضوء التجارب السابقة بين النظام والمعارضة، والمعطيات الحالية.

1: سيناريو إزاحة الملك يصطدم بتشتت المعارضة وضعف ولي العهد

في 1923، قررت بريطانيا الإطاحة بحاكم البحرين آنذاك الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، واستبداله بإبنه البكر الشيخ حمد، وذلك على خلفية شكاوى المواطنين الشيعة من انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد المستشري عند طبقة الحكم.

وقد عارضت الأطراف الرئيسية في العائلة الحاكمة ذلك التغيير، كما عارضته قبيلة الدواسر التي كانت تصنف على أنها تعبر عن النفوذ السني، خشية أن تضع الإطاحة بالحاكم بداية لنفوذ البحارنة/ الشيعة في الحكم.

---

(1) عباس بوصفوان، الجيوبوليتك والديمقراطية في البحرين، صحيفة الأخبار، بيروت، 20 أكتوبر 2011.

ولجأت بريطانيا إلى تعيين الشيخ حمد (الأول) حاكماً فرضاً، وأجرت تعديلات إدارية اعتبرت مهمة حينها.

وعند مناقشة مدى إمكانية تكرار سيناريو العشرينيات، أي استبدال ملك البحرين بابنه ولي العهد للخروج من الأزمة الراهنة، يمكن تسجيل عدة نقاط:

أولاً، يمكن القول إن هناك قطاعات مهمة تطالب برحيل الملك حمد، وربما إسقاط النظام. بيد أن الفارق الأساسي بين الماضي والحاضر هو غياب إجماع الشيعة والمعارضة راهناً على رحيل الملك حمد. ففي العشرينيات من القرن الماضي أجمع البحارنة/ الشيعة على رفض بقاء الشيخ عيسى بن علي في الحكم، وذلك في الرسالة التي سلموها إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين الكولونيل أي بي تريفور إبان اجتماعهم به في ديسمبر 1921، كما رفض الشيعة العريضة التي طلب الشيخ عيسى منهم توقيعها لتأييده حاكماً[1].

أما التياران الشيعيان المعارضان حالياً (الوفاق، تحالف الجمهورية) فلا يطرحان فكرة استبدال الملك حمد بإبنه ولي العهد. ف ـ «الوفاق» (كبرى جمعيات المعارضة) تدعو إلى تقليص صلاحيات الملك، فيما تحالف الجمهورية (المكون من حركة حق، وتيار الوفاء، وحركة أحرار البحرين) فيطالب برحيل كامل للعائلة الحاكمة من سلطة القرار، والفارق كبير

---

(1) د. سعيد الشهابي، البحرين 1920 ـ 1971: قراءة في الوثائق البريطانية.

بين تقليص صلاحيات حاكم وبين رحيله، كما أن الفارق أكبر بين رحيل حاكم ورحيل عائلة.

يزداد هذا الوضع تشظياً مع وجود عوائل شيعية، رغم قلة عددها، تؤيد النظام وهي جزء من بيروقراطيته. فيما جمعية «وعد»، الحليف الرئيسي ل ـ «الوفاق»، وبعض أعضائها، مثل القيادية البارزة الدكتورة منيرة فخرو، تعتبر الحديث عن تغيير النظام إضراراً بالصالح العام، ما يعني أن قيادات «وعد»، المختلطة بين السنة والشيعة، تقف صراحة ضد أي حديث عن الإطاحة بالملكية، ولا تقترح استبدال الملك بابنه خياراً تسووياً.

إن غياب الإجماع في رؤية المعارضات يزيد من حالة التشتت والإرباك بين أطيافها، ويزيد من تذبذب الجماهير ويعمق تبايناتهم، ويوسع من مساحة المناورة لدى السلطة وداعميها الإقليميين والغربيين، ويمكنهم على نحو أكبر من اللعب على أوتار التباينات التي قد يعتقد أنها ليست جوهرية، لكنها في الواقع ذات أبعاد مهمة، لأن الوحدة بين أطياف المعارضة في مرحلة النضال الوطني أساسية لتحقيق إنجاز تاريخي، ونعلم أن تجربة تأسيس مجلس للتنسيق بين أطياف المعارضة في الداخل والخارج باءت بفشل ذريع.

والخلاصة إذا كانت المعارضة لا تطرح خيار العشرينيات كبداية للتغيير الحالي، فإن العائلة الحاكمة وداعميها أولى بتجاهل سيناريو كهذا.

ثانياً، لا يتمتع ولي العهد سلمان بتحالفات داخل العائلة الحاكمة تؤهله لإقناعها بأن يكون بديلاً لوالده، إنقاذاً للوضع القائم. ولم يكسب ولي العهد المحافظين في العائلة الذين يقودهم رئيس الوزراء، والذين ينظرون إليه كغربي الهوى. بيد أن ذلك ليس إلا السطح، إذ إن الحرب بين الملك حمد ورئيس الوزراء الشيخ خليفة حسمها الأول عبر تحويل الصلاحيات الاقتصادية إلى إبنه سلمان، وهذا ما أدى إلى الزج بالأخير في حروب طاحنة مع رئيس الوزراء، ولوبي التجار، وحلفائهم من التيار الإسلامي السني، الذين عارضوا ـ عموماً ـ مشاريع الإصلاح الاقتصادي التي تبناها ولي العهد، ودشنها في عام 2003 بإصلاح سوق العمل[1]، الذي بات الآن بعيداً عن أهدافه الرئيسية التي تم اقتراحها بادئ الأمر.

ويبدو مثيراً للدهشة أيضاً أن ولي العهد يعاني كثيراً من التهميش من قبل اللوبي المحيط بالملك، والذي يسيطر على القصر بقيادة وزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة، وشكاوى سلمان والقريبين منه من ذلك طالما كانت مادة ساخنة للصالونات السياسية.

ويخشى وزير الديوان أن يسحب ولي العهد البساط منه، وطالما حاول (وزير الديوان) الزج بناصر بن حمد، الأخ غير

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن المشروع، أنظر أسئلة عامة عن مشروع إصلاح سوق العمل في الوصلة التالية:

http://portal.lmra.bh/arabic/faq/category/2.

الشقيق لولي العهد، في واجهة الأحداث، وإبرازه إعلامياً على أنه الشخص الأقرب لأبيه، ولعله الشخص الأقدر على إدارة البلاد من بعد والده.

ولعله يبدو مفاجئاً للكثيرين القول انه لولا وجود حلف غربي (أميركي ـ بريطاني) يدعم سلمان حاكماً بعد أبيه، والصورة المتشددة التي ظهر بها أخوه/ منافسه ناصر إبان الأحداث الأخيرة واتهامات التعذيب التي تنسب له، لربما وجدنا ناصر يشغل منصب ولاية العهد، ويظل هذا سيناريو وارداً على الدوام، خصوصاً إذا استتب الأمر للملك وقضى على الحركة الاحتجاجية.

إن ضعف ولي العهد في منظومة الحكم، يواري فكرة استنساخ نموذج العشرينيات، واستبدال الابن بأبيه، كمدخل للحل يحفظ للعائلة المالكة توارثها الملك، وللشعب تطلعه لأن يكون مصدر السلطات.

ثالثاً، إن غياب الملك عن الاشتراك في صناعة القرار إبان ولايته للعهد (1964 ـ 1999)، حيث كان رئيس الوزراء الحاكم الفعلي للبلاد، ساعد في أن تكون صورته (الملك) ضبابية عند الرأي العام والقادة الشعبيين، وقد مكّن ذلك الملك من تمرير مشروعه السياسي غير الديمقراطي بنجاح باهر في 2001 (نسبة 98في التصويت على الميثاق).

ويشمل غياب الملك عن المشهد العام إبان ولايته للعهد

غياب طاقمه الذي يدير البلد حالياً. فلم يكن وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد معروفاً عند الرأي العام قبل تولي الشيخ حمد مقاليد السلطة في 1999، كما أن قائد الجيش خليفة بن أحمد (شقيق وزير الديوان) يشتغل وكأنه وزير دفاع مهني لا يزج بنفسه في براثن السياسة.

أما ولي العهد الحالي ومستشاروه فهم منغمسون حتى أخمص أقدامهم في السياسات الجارية. ومنذ 2005 تصدر مستشار ولي العهد الأبرز محمد بن عيسى آل خليفة واجهة الحدث الاقتصادي، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية (المتحكم بالقرار الاقتصادي)، وترأّس مجلس إدارة مؤسسة «تمكين» (المعنية بدعم القطاع الخاص وتأهيل بحرينيين للانخراط في سوق العمل بميزانية قدرها).

كما ترأس بن عيسى وكلية بوليتيكنك البحرين، التي سجل تقرير الرقابة المالية 2011 ـ 2012 وجود شبهات فساد في كثير من أوجه عملها، كما ترأس مجلس إدارة بنك التنمية، وجميعها من مبادرات مشروع ولي العهد لإصلاح الاقتصاد الذي يتضمن ثلاثة أضلاع: إصلاح الاقتصاد، إصلاح سوق العمل، وإصلاح التعليم.

وقد غادر محمد بن عيسى، في مارس 2012، منصبه في مجلس التنمية الاقتصادية، وعين مستشاراً لولي العهد للشؤون السياسية والاقتصادية، في محاولة متأخرة لتقليد نموذج والده

في ثنائيته مع وزير ديوانه خالد بن أحمد، لكن فريق ولي العهد ما زال يدير ملفات الاقتصاد والنفط.

ويتولى كمال أحمد وزارة المواصلات المعنية بإدارة شركة طيران الخليج (خسائرها اليومية تقدر بنصف مليون دينار بحريني)[1]، ومطار البحرين الدولي وقطاع الاتصالات، كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية منذ مارس 2012، وهو المسئول أمام البرلمان عن شركة ممتلكات البحرين القابضة (بمثابة الصندوق السيادي البحريني/ الذراع الاستثمارية لحكومة البحرين في القطاعات غير النفطية)، التي تدير محفظة استثمارية حجمها 8.8 مليار دولار.

ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات محمود الكوهجي، الذي يرأس أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة «ألبا» لإنتاج الألمنيوم (كبرى شركات البحرين)، التي تراجعت أرباحها «خلال النصف الأول من العام 2012 إلى نحو 57 مليون دينار، مقارنة بأرباح تبلغ 88.102 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2011، وبنسبة هبوط تبلغ 63.44 في المئة»[2].

ويرأس زايد الزياني مجلس إدارة حلبة البحرين الدولية (لسباق السيارات) التي حققت خسائر سنوية متتالية (أكثر من 8

---

(1) صحيفة الوسط، 7 يناير 2012.

(2) صحيفة الوسط، 29 يوليو 2012.

ملايين دينار في 2011)، منذ تدشينها في 2004. وقد تم بناؤها بكلفة إجمالية بلغت 150 مليون دولار لأن ولي العهد يهوى سباقات السيارات، وليست لاعتبارات اقتصادية.

وتسند مهام وزارة المالية إلى أحمد بن محمد آل خليفة، بعد إزاحة عبد الله حسن سيف المقرب من رئيس الوزراء في يناير 2005 في عملية شكلت ضربة قاصمة لتأثير رئيس الوزراء في القرار الاقتصادي.

وقد أنيط لوزير المالية في يوليو 2012، إدارة شؤون النفط والغاز أيضاً، في ظل تخوف عن أن تصيبه عدوى الفشل في شركات المشاريع الأخرى التي يرعاها ولي العهد[1].

إن تجارب ولي العهد غير الناجحة في إصلاح الاقتصاد (إصلاح سوق العمل، الفورمولا واحد، شركة ممتلكات البحرين القابضة، وطيران الخليج)، أجهضت أمل النخبتين الليبرالية والمعارضة المعتدلة في أن يكون الأمير سلمان بن حمد مشروعاً إصلاحياً للحكم الرشيد.

رابعاً، لقد فشل ولي العهد في تكوين علاقات متينة مع النسيج الاجتماعي التقليدي (العوائل الكبيرة)، على عكس والده الذي تمكن عبر أربعة عقود من إشرافه على بناء الجيش من تكوين عصبة حوله.

---

(1) عباس بوصفوان: إلى أين يقود ولي العهد قطاع النفط والغاز، مرآة البحرين، 30 يوليو 2012.

وفيما غاب الملك عن المشهد العام إبان ولايته للعهد، قلل من فرص وجود عداوات له في أوساط الرأي العام حين استلم منصبه، فإن ولي العهد سلمان راكم أخطاء ضخمة في إدارة ملف الاقتصاد، وقد ينظر إليه كشخصية مستبدة، حين يكون مجلس التنمية الاقتصادية الذي يترأسه خارج المساءلة البرلمانية الهشة أصلاً، كما ينظر إليه كإداري طائفي حين يكون الفريق المتحولق حوله من طائفة واحدة (سنية).

وإذ يبدو موقف المعارضة إيجابياً من ولي العهد، فإن ذلك لا يخلو من قلة الحيلة وضعف الخيارات، لأن المعارضين لا يعرفون مع من يتحالفون في السلطة الحاكمة، إنهم لا يجدون شريكاً داخلها. إنه موقف يحمل في طياته الكثير من المجاملة، على أمل أن يتصدر ولي العهد المشهد السياسي عبر مواقف عملية تدعم دعواته للحوار، وهي الدعوات التي أجادها ولي العهد، وقدمته شخصية معتدلة ومنفتحة، لكن تكراره الذي بات مملاً لمصطلحات الحوار بدون فاعلية تذكر، قد أضرت ـ في نهاية المطاف ـ بـ «تحالفه» الهش أصلاً مع المعارضة، التي باتت تشبّه سلوكه السياسي بأنه أقرب إلى العلاقات العامة للعائلة الحاكمة، وتتهمه بعض أطراف المعارضة بأنه يعمل كمدافع عن النهج الحكومي المستبد بوجه ليبرالي، بل ويمكن أن يتحول إلى أداة في يد العسكر والمتطرفين، كما بدا حين قامت الشركات الكبرى التي يديرها فريقه بفصل نحو ألفي موظف بسبب مناصرتهم للمعارضة في الانتفاضة الراهنة.

إن خسارة ولي العهد للمعارضة أو عدم ربحه لها، لم تمكّن ولي العهد من ربح الجماعات السنية الموالية التي تعده حليفاً لخصومها المعارضين، خصوصاً حين قدم خطة النقاط السبع (مارس 2011) إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة، والتي تقترح نظرياً التحول للديمقراطية، بما يعنيه ذلك من احتمالات تأسيس تأثير للشيعة في الحكم، وهو الأمر الذي تخشاه ـ عادة ـ الجماعات السنية الرئيسية.

ونخلص الى القول، بأن موقف الشيعة غير المجمع على الإطاحة بالملك حمد، وموقف المعارضة الرئيسية الرافض لسيناريو من هذا النوع، أو عدم طرحه كخيار للخروج من الأزمة، إضافة إلى ضعف ولي العهد في منظومة الحكم، وضعف تحالفاته مع الموالاة، وعدم ثقة المعارضة في إمكانياته، كلها امور تجعل فكرة الإطاحة بالملك حمد غير متداولة عند داعمي الحكم الخليفي (بريطانيا وأميركا)، أما الراعي السعودي فمثل هذا السيناريو خارج المفكر به حالياً، مع أن السعودية كانت عزلت الملك سعود في 1963، حين شعرت بالحاجة إلى ذلك.

ومع ذلك، فحين يكون على العائلة الحاكمة تقديم كبش فداء لإنقاذ حكمها، وحين لا تكون الإطاحة برئيس الوزراء الضعيف أو وزير الديوان الملكي النافذ خالد بن أحمد كافية لإنقاذ الحكم الخليفي، فإن الإطاحة بالملك يصعب إزالتها من طاولة التداول غير المعلنة.

بيد أنه يجدر التذكير بأن الإطاحة بالشيخ عيسى بن علي في العشرينيات كان قد عزز الحكم الخليفي وتحالفه مع الغرب من جهة، وأدى من جهة أخرى إلى تفريغ الاحتقان عند الشيعة الذين اعتبروا ما حدث انتصاراً بريطانياً لهم! لكن الواقع أن السيطرة الخليفية استمرت وتزايدت لأن المؤسسة الحاكمة لم يتم إعادة هيكلتها، بل تغيير وجوهها، الأمر الذي مكّن آل خليفة من الاستمرار في الاستفراد بالقرار السياسي والثروة القومية، فيما استمر البريطانيون يقولون للبحارنة/ الشيعة: لقد انتصرنا لكم وعملنا لكم جميلاً! والحق أنهم انتصروا لآل خليفة، وساعدوا في تثبيتهم حكاماً، بيد أن ذلك يعود أيضاً إلى أن الشيعة/ البحارنة ليسوا إلا «سكاناً محليين»، ولم يروا في أنفسهم بديلاً حاكماً، فضلاً عن عدم امتلاكهم قوة عسكرية ومالية كما تمتع بذلك آل خليفة وقبيلة الدواسر.

2: اعتبار المعارضة وزير الديوان ملكاً يواري خيار إزاحته

بين 1954 و1956، شهدت البحرين انتفاضة شعبية غير مسبوقة، تصدرتها هيئة الاتحاد الوطني، التي تشكلت بالانتخاب، في أكتوبر 1954، مناصفة بين الشيعة والسنة، برئاسة عبد الرحمن الباكر، لاحتواء أحداث ذات طابع طائفي، لكنها تحولت إلى حركة سياسية تاريخية، رفعت مطالب إصلاحية، أهمها: انتخاب مجلس تشريعي، وإصلاح القضاء، وإصلاح الأجهزة الأمنية، والسماح بتشكيل النقابات العمالية،

وإجراء انتخابات حرة في مجال الصحة والمعارف والبلديات، وإصدار عفو عام عن المعتقلين والمبعدين ومحاكمة المتهمين بإطلاق النار ضد المواطنين[1]، إضافة إلى إقالة مستشار حكومة البحرين النافذ تشارلز بلغريف، وهي تطلعات لا تختلف كثيراً عن مطالب حركة 14 فبراير (2011).

وبعد نحو ثلاث سنوات من العمل السياسي النشط، والمفاوضات مع الحكومة المحلية ومندوبي السلطات البريطانية الاستعمارية، لم تحقق الهيئة مطالبها التي رفعتها للحاكم، لكن ذلك لم يقلل من افتخار البحرينيين بهذه التجربة، خصوصاً لجهة توحيدها الطائفتين في رفع مطالب وطنية.

وانتهى حراك الخمسينيات بمحاكمة قادة الحراك الوطني، وإبعادهم خارج البلاد، وإحالة بلغريف للتقاعد، وقد كان الحاكم الفعلي للجزيرة.

وحين مقاربة ما حدث وقتها، ودراسة احتمالات تكراره كأرضية للخروج من الأزمة الراهنة، يمكن تسجيل التالي:

أولاً: ستواصل السلطات العمل لاحتواء أي تقارب شيعي سني، ومنع تقديم مطالبات في قائمة موحدة، وقد نجحت السلطة في المضي أكثر من ذلك، وتجييش الشارع السني ليكون ضد مطالب عامة إصلاحية ووطنية.

---

(1) د. عيسى أمين، محاكمات ذكرى هيئة الاتحاد الوطني، ورقة قدمت في جمعية «وعد»، 23 ديسمبر 2004.

وفي الواقع، فإن السلطات منذ تجربة الخمسينيات قد بدأت تطبق السياسات التي تساهم في تقسيم المواطنين على أسس طائفية، وجاءت ثورة إيران الإسلامية نهاية السبعينيات لتعطي النهج الحكومي التقسيمي ذرائع إضافية.

وقد تحولت هذه السياسات المبعثرة في الثمانينيات، والتي اتسمت بنوع من رد الفعل في التسعينيات، تحولت في العقد الأول من الألفية الجديدة إلى خطة عمل ممنهجة يرعاها الديوان الملكي مباشرة ووزيره النافذ خالد بن أحمد آل خليفة، وقد كشف مفاصلها الرئيسية تقرير البندر. وقد شكل تجمع الفاتح في 21 فبراير 2011 بروفة لقياس مدى نجاح خلق الانقسام الشيعي السني، ولعله سجل نجاحاً باهراً وأكثر مما توقعته الحكومة، حين تجمع الآلاف من السنة الموالين مرددين «الشعب يريد إزالة الدوار» (دوار اللؤلؤة).

لقد ورث حراك 14 فبراير فشل المعارضات في عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في بلورة تحالف وطني متين، ومنع استحواذ السلطات على الرأي العام السني. وتعزز هذا الانقسام في العقد الماضي برفض جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التقدم بقائمة انتخابية وطنية في 2006، و2010، ورفضهم حتى ترشيح زعماء تاريخيين مثل عبد الرحمن النعيمي وآخرين بارزين مثل إبراهيم شريف ضمن المقاعد المضمونة للجمعية.

ثانياً: ستواصل السلطات إجراء حوارات شكلية مع بعض

أطراف المعارضة، من دون أن تخرج بنتيجة ذات مغزى، كما ستواصل اتخاذ جملة من الإجراءات السطحية التي تساعد في إدارة الأزمة وشراء الوقت، استعداداً للانقضاض على الحراك المطلبي واحتوائه. ولعل أبرز هذه الإجراءات الشكلية، الحديث المتتالي والفضفاض عن تنفيذ توصيات بسيوني، وتشكيل جهاز ووزير مسئول عن متابعتها، بيد أن ذلك لا يغير بأن هذا التنفيذ سيظل منقوصاً، فيما الحقيقة أن تنفيذاً أميناً لهذه التوصيات سيؤدي إلى تفكيك منظومة الدولة الديكتاتورية، ولذا فإن توقع تطبيقها لا يستند إلى موقف منطقي.

ثالثاً: عند البحث عن الشخصية التي تمارس ـ راهنا ـ نفوذاً شبيهاً بنفوذ مستشار حكومة البحرين تشالز بلغريف وسطوته، فإني لن اختار رئيس الوزراء الشيخ خليفة الذي هو خارج منظومة القرار، عكس ما تروج بعض أطراف المعارضة والإعلام الدولي، وسأختار بلا تردد وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، الساعد الأيمن للملك، والذي يمكن اعتباره رئيس الوزراء الفعلي، أو نائب الملك. إنه بحق الرجل الثاني في الدولة، فإذا تحدث أو فعل أو أمرً فكأن الملك هو من قام بذلك.

فهل بالإمكان إزاحة وزير الديوان وإحالته للتقاعد. كما أحيل بلغريف، وهل سيؤدي ذلك إلى تغيير مهم في الحياة السياسية؟

أولاً: يبدو مثيراً للدهشة أن المعارضة الرسمية في البحرين

(الوفاق وشريكاتها الخمس) تتفادى انتقاد خالد بن أحمد كما تتفادى انتقاد الملك، بل ولعلك تجد بعض الانتقادات للملك، مثل القول بعدم وجود إرادة ملكية للإصلاح، التي وردت على لسان الشيخ علي سلمان الأمين العام للوفاق، لكنك لن تجد بسهولة أي انتقاد لوزيره الأول.

وإذ يمكن البحث عن مبررات لتفادي دخول المعارضة في سلسلة انتقادات إلى الملك قد تقود إلى حدوث قطيعة مع رأس الدولة الذي بيده جزء رئيسي من مفاتيح الحل، فإنه قد يفهم أيضاً أن تقدير المعارضة هو أن خالد في مقام الملك، وانتقاده يعني انتقاد الملك.

ثانياً: عاشت الجمعيات المعارضة تجربة سلبية ومريرة على صعيد تخلي الملك عن مساعديه الرئيسيين، فمنذ سبتمبر 2006 تطالب المعارضة بإقالة أحمد عطية الله (ابن شقيقة وزير الديوان الملكي) من منصبه وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في أعقاب كشف المستشار السابق للديوان الملكي د. صلاح البندر عن وجود خلية حكومية يتزعمها عطية الله هدفها تقزيم المعارضة والطائفة الشيعية.

وعلى خلاف المتوقع، تمدد نفوذ عطية الله منذ 2006 وأنشأ له أذرعاً كالأخطبوط، وأصبح «سوبر وزير» بإشرافه على جدول أعمال مجلس الوزراء، وترأسه الجهاز المركزي للمعلومات، وديوان الخدمة المدنية، وإدارة الانتخابات، فضلاً عن المهام السرية التي تنيطه بها الخلية السرية، كما كشفها

تقرير البندر، والتي تضم أذرعاً متعددة، منها مخابراتية ومالية وثالثة ذات طبيعة «دعوية» (تحويل شيعة إلى سنة)، ورابعة معنية بإنشاء وإدارة مؤسسات المجتمع المدني تابعة للسلطة، إضافة إلى ذراع إعلامي يشرف على صحيفة الوطن ومركز استطلاع الرأي والإعلام الإلكتروني.

وقد اضطر الملك إلى إقالة عطية الله في 25 فبراير 2011 بعد عشرة أيام من انطلاق انتفاضة 14 فبراير، ضمن تغيير وزاري محدود بهدف امتصاص العاصفة الشعبية العاتية.

ولعله لم يكن مفاجئاً أن يعيد الملك تعيين عطية الله وزيراً لشؤون المتابعة بالديوان الملكي في السادس من ابريل 2011، بعد أن فضّت السلطات بالقوة التجمع الحاشد في دوار اللؤلؤة بدعم عسكري سعودي إماراتي.

ثالثاً: إذا كان تعامل الملك مع إشكالية عطية الله على هذا النحو، فلنا أن نتصور كيف سيكون تعامله مع النسخة الأقرب إليه (خالد بن أحمد). ومع ذلك، فإن ما جرى يعني أن إقالة الملك للمقربين منه سيظل أمراً مطروحاً إذا كان هذا الإجراء سيقوي وضعية الحكم أمام الحراك الشعبي، بيد أن إجراء من هذا النوع لن يتم إلا في ظروف قاهرة، كما أنه لن يغيب بالضرورة الشخص المقال، الذي قد يظل فاعلاً في الكواليس، بمعنى أن التغيير لن يحقق نقلة مهمة في الحياة السياسية، إلا إذا استثمرها الملك لاتخاذ إجراءات إصلاحية مؤسسية عميقة.

ومن الملفت، أنه في الفترة الأخيرة من حركة الخمسينيات، سحبت هيئة الاتحاد الوطني طلبها بعزل المستشار النافذ بلغريف تعبيراً عن الاعتذار لحكومة البحرين والسلطات البريطانية، وذلك على خلفية تعرض موكب وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد للاعتداء أثناء زيارته للمنامة في الثامن من مارس 1956[1]، هذا لا يعني أن المعارضة تتخوف من تكرار ذلك السيناريو، ويكلفها طلبها عزل وزير الديوان الملكي اعتذاراً لسحب مثل هذا الطلب.

والخلاصة هنا، أن إزاحة وزير الديوان خيار غير مطروح على الطاولة، ما دام ذلك لا يمثل مطلباً معارضاً، واستبداله يعني رمي الملك لورقة دون داع، لذا فإن أمام الملك خيارا آخر وهو إزاحة عمه الشيخ خليفة من رئاسة الوزراء، لشق طريق صعب لإصلاحات تدريجية، لا تجبر الملك على تسليم دفة القرار إلى برلمان وحكومة منتخبين، ولا تتجاهل معطيات انتفاضة 14 فبراير واستحقاقات الربيع العربي.

وتجد إزاحة الشيخ خليفة دعماً من الغرب وجميع دول الخليج باستثناء السعودية، كما لا تعارضها الواجهات السنية الرئيسية المنحازة للملك، عكس ما يشاع عن تمسكهم برئيس الوزراء. أما المعارضة المرخصة (الوفاق وشريكاتها)، فهي

(1) د. عيسى أمين، هيئة الاتحاد الوطني في الوثائق البريطانية، ورقة قدمت في مقر المنبر الديمقراطي، الأحد 24 أكتوبر 2004.

تعتبر إزاحة رئيس الوزراء الخطوة الأولى للإصلاح، لكنها تنازلت عن كون هذا المطلب خطوة تسبق بدء حوار لفتح صفحة جديدة، ومثل هذا الموقف غير الحاسم يضع علامات استفهام حول ما إذا كان تغيير رئيس الوزراء خياراً لا بد منه للسلطات.

إبان اعتصامات دوار اللؤلؤة (فبراير ـ مارس 2011) تحول مطلب تغيير رئيس الوزراء إلى نوع من كسر العظم بين المعارضة المطالبة بتعيين شخصية أخرى من العائلة الحاكمة لا تعتبر «رمزاً» وتكون قابلة للمساءلة، وبين السلطة التي كانت تخشى أن يتلو تغيير الشيخ خليفة تكرار ما حدث في تونس ومصر من تغييرات دراماتيكية.

لكن تغيير الشيخ خليفة لم يعد بهذه الحساسية الآن، فهو أصلاً خصم للملك، وقد جرده من كل الصلاحيات في إدارة الحكم، وعرض الشيخ حمد على عمه مراراً تعيينه في منصب نائب الملك، وهو منصب شرفي ولا ينص عليه الدستور، لذا رفضه رئيس الوزراء بشدة، وقد يكون هذا خياراً وارداً في 2014.

إن إزاحة رئيس الوزراء يراد لها أن تكون بديلاً لتسوية تاريخية، وأعني بالتسوية التاريخية، تلك التي يتفق بشأنها مع أطراف الشعب على كتابة دستور جديد.

بيد أن رئيس الوزراء ليس إلا قشرة الدكتاتورية في البحرين، ويصعب أن تؤدي إزاحته إلى التحول نحو

الديمقراطية، الشرط الأساسي للاستقرار، إلا إذا استغلها الملك وأعطى انطباعاً بأن رئيس الوزراء هو ما كان يعيق الإصلاحات، واتخذ إجراءات جوهرية لإعادة هيكلة مؤسسة الحكم، ويبدو ذلك سيناريو ثورياً لا يليق بمنطقة محافظة.

وأخيراً، فإن إحالة بلغريف كانت جزءاً من خطة لإعادة تنشيط النفوذ البريطاني في البحرين، في ظل الاضطرابات الدائمة طوال السنوات التي سبقت انتفاضة 1956، ما يعني أن توافقاً خليفياً مع داعميهم الإقليميين والدوليين، سيكون حاسماً بشأن مدى الحاجة إلى تغيير وجوه متخذي القرار في النظام، على نحو أكبر من الاستجابة لمطالب شعبية أو إصلاح سياسي.

3: الفرصة الضائعة للتوافق الدستوري

اختار شعب البحرين استقلال أرضه وهويته العربية حين وافقت إيران في 1970 على إجراء استطلاع للرأي على استقلال البحرين[1]. حينها كان الاتفاق غير المكتوب بين الشعب والعائلة الخليفية أن يلي الاستقلال التوافق على صيغة دستورية تضمن شراكة في القرار والثروة القومية بين الطرفين، رغم أن ذاك الاستطلاع غير المقنن الذي أجراه مندوب الأمين

(1) لمعرفة خلفيات الاستقلال، أنظر: يوسف مكي، استقلال البحرين 1968 ـ 1971: الموقف الشعبي وموقف القوى الإقليمية والدولية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 14 أغسطس 2012.

العام للأمم المتحدة في مارس 1970 تمحور حول عروبة البحرين واستقلالها، ولم يتطرق إلى طبيعة الحكم فيها.

بعيد الاستقلال (أغسطس 1972)، تشكل المجلس التأسيسي لكتابة الدستور، بأغلبية 22 عضواً منتخباً و20 عضواً معيناً. وأقر المجلس الدستور، وأصدره أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1973، ما يعكس الشراكة في كتابة الدستور وإقراره.

ويعد دستور دولة البحرين الشرعية الشعبية الأولى لحكم عائلة آل خليفة في البحرين، وكان مؤملاً أن يفتح أفقاً للانتقال من حالة التوتر الدائم الذي طبع الحياة السياسية منذ دخول آل خليفة الجزيرة الصغيرة، قادمين من الزبارة (تقع في الساحل الشمالي الغربي من شبه الجزيرة القطرية) في العام 1873، ويطوي ثقافة العائلة الخليفية «الفاتحة» التي ما زالت تعتبر «الفتح»/ الاستيلاء على البحرين من مفاخرها.

وتصر العائلة الحاكمة على استخدام مصطلح «الفتح»، لأنها تعتقد أنه يمنحها رخصة لامتلاك الأرض وما عليها من شعب وممتلكات، ضمن تفسير «إسلامي» للفتوحات، يقال ان بعضه قد يصح عند دخول المسلمين «دولة كافرة»، وليس دولة هي من أوائل الدول إسلاماً، إلا إذا اعتبرنا المواطنين من المسلمين الشيعة الذين يمثلون غالبية شعب البحرين كفاراً!.

إن التوافق على الدستور سجل أيضاً اعترافاً شعبياً بشرعية

حكم آل خليفة، لتكف القوى السياسية ـ الشيعية خصوصاً ـ عن الحديث عن احتلال آل خليفة للبحرين، بعد أن تحول أفرادها إلى جزء من الوطن، بعد نحو قرنين على دخولهم البلاد.

إذاً، فإن معاني كتابة الدستور والتوافق عليه أعمق بكثير من كونه حدثاً سياسياً فريداً للتحول الديمقراطي في منطقة قاحلة سياسياً. إنه ينقل الأطراف المتنازعة في البلد على هويته وملكيته وقراره وثروته من محل الصراع، إلى الإقرار بأن البحرين لجميع أبنائها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

بيد أن قيام السلطات بحل البرلمان المنتخب في 1975، وتعليق العمل بالدستور، وإصدار قانون أمن الدولة، أعاد الوضع إلى ما قبل 1970، ودخلت البلاد نفقاً استمر حتى 2001، حين بدأ مشروع الملك حمد السياسي الذي كان واعداً بأن «أجمل الأيام تلك لم نعشها بعد»، كما قال، مدشناً عهده بآمال كبيرة.

وعند دراسة إمكانية تكرار ما حدث في 1973، وفرصة أن يكون التوافق على كتابة دستور جديد خياراً متاحاً راهناً، فيمكن تسجيل النقاط التالية:

أولاً: إن أحد أهم الإشكالات التي عاشتها البحرين في العقد المنصرم من الألفية الجديدة هو وجود دستور غير متوافق عليه، في أعقاب إصدار الملك حمد دستور 2002 دون مشاورة القوى السياسية، واستفتاء الشعب.

وعلى الرغم من وجود انتخابات دورية (2002، 2006، 2010)، وبرلمان نصفه منتخب، فإن الوضع السياسي تردى على نحو تجاوز الإشكالات العميقة أصلاً، التي عاشتها البلاد عندما كان دستور 1973 معلقاً ولا يعمل به، بين 1975 و2002 .

ولعل الخطأ الفادح الذي ارتكبه الملك: تعاليه على المرجعية الشعبية، وقيامه بإلغاء دستور 1973 المتوافق عليه، وهو الإجراء الذي لم يقم به رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي حكم البحرين بيد من حديد بين 1972 و2000، لكنه لم يلغ الدستور، وإن لم يطبقه.

لقد ضرب الملك بإصدار دستور 2002 من طرف واحد إسفيناً بينه وبين قطاعات واسعة من الشعب الذي ناصر من دواخله وبكل صدق وحماس مشروعه السياسي. وبتوالي السياسات غير الحكيمة الأخرى أفرز ثورة غير مسبوقة في البحرين، تفجرت في الذكرى التاسعة لإصدار الدستور (14 فبراير 2011).

ثانياً: يعتبر الملك نفسه أباً للدستور، ويرى في تغيير مرتكزات النظام الدستوري القائم مساً بشخصه ومكانته. إن هذا البعد الشخصي يعقّد من فرص التوافق الدستوري. إذ يبدو الملك مستنفراً حين يتم الحديث عن إلغاء مجلس الشورى الذي يعتبره الملك من بناة أفكاره، فضلاً عن كونه صمام أمان للسلطة الحاكمة، لكنه يبدو مستفزاً أكثر حين يسمع مطلب إلغاء

الدستور القائم، لقد حول ذلك الحديث عن توافق على دستور جديد إلى خط أحمر لدى السلطة.

ثالثاً: لا يبدو خطاب الجمعيات المعارضة متمسكاً بتشكيل مجلس تأسيسي يكتب الدستور، لكنها تتمسك بمقولة دستور متوافق عليه، وربما تكون متمسكة أيضاً بمقولة أن يمر أي تعديل دستوري عبر استفتاء شعبي، ما يعني أن الدستور المأمول يمكن أن يكون الدستور القائم حالياً، والذي يمكن أن تتم إدخال تغييرات عليه من خلال الآليات الدستورية القائمة، التي من بينها موافقة مجلس الشورى المعين الذي يمثل نصف مقاعد البرلمان، فضلاً عن موافقة الملك. وتقول بعض أطراف المعارضة أنها لا تستبعد هذا الخيار لتسهيل التسوية السياسية، إذ تتمسك بما تسميه جوهر الحق: الشعب مصدر السلطات، ولا تتمسك بآلياته، ومن دون شك، فإن توقع إصدار دستور عصري من خلال الآليات القائمة أقرب إلى حلم يقظة.

رابعاً: يكاد يتفق كثيرون بحتمية فوز الغالبية الشيعية في أي انتخابات عادلة ونزيهة لأي مجلس تأسيسي، وهو ما يزيد من رفض السلطات والجهات السنية الموالية لهذه الفكرة، بل رفض حتى مجرد نقاشها أو وضعها على الطاولة، ولذلك ضمت بنود مبادرة ولي العهد (مارس 2011) مسائل مثل حكومة معبرة عن الإرادة الشعبية، ومجلس كامل الصلاحيات، لكنها لم تتضمن فكرة انتخاب مجلس تأسيسي، وهي نقطة

خلاف أدت ـ ضمن نقاط أخرى ـ إلى تأخير رد المعارضة على مبادرة ولي العهد بالإيجاب.

وكحل لإشكالية الغالبية الشيعية، تقترح جمعية «الوفاق» اللجوء إلى خيار «الديمقراطية التوافقية»، وهو مصطلح يفهم منه منح كل طائفة حصة في الحكم، وفيتو للطائفة السنية لمنع احتكار السلطة من طرف الجماعات الشيعية (الأغلبية)، كما تقترح «الوفاق» نسبة تصويت ـ في المجلس التأسيسي ـ تبلغ 60على المواد الرئيسية في الدستور.

وترفض السلطات هذه المقترحات من منطلق مبدئي، ولكن أيضاً لأن المواطنين الشيعة ما زالوا يشكلون أكثر من 60من السكان، رغم كل العبث في الديموغرافيا والتجنيس السياسي المتواصل. ولعل أحد دلائل ذلك أن كتلة «الوفاق» النيابية حصلت على 62من الكتلة الانتخابية المشاركة في انتخابات 2010، رغم أنها فازت بـ 18 مقعداً فقط، بسبب الخلل في توزيع الدوائر الانتخابية.

ولا يبدو أن الملك حمد في وارد اللجوء إلى الخيار المغربي، حين اختار ملكه محمد السادس تشكيل لجنة مرموقة، في مارس 2011، كلفها كتابة دستور يأخذ بعين الاعتبار استحقاقات الربيع العربي، ويوسع من صلاحيات البرلمان ومجلس الوزراء، رغم أن كتابة الدستور تمت على نحو يجعل الملك المغربي رئيساً للدولة بسلطات واسعة.

والرفض يعود إلى الإصرار على اتباع الآليات العقيمة للإصلاح الدستوري من خلال المؤسسة التشريعية القائمة، ولأن فكرة أن يكون رئيس الوزراء من غير العائلة الحاكمة، كما هو الحال في المغرب غير مقبولة عند آل خليفة، حتى ورئيس الوزراء لا يحظى بصلاحيات يستمدها من الشعب، كما في الحالة الأردنية.

ومع ذلك، فإن المجلس التأسيسي الذي كتب دستور 1973 ضم غالبية منتخبة بسيطة (صوتين)، ولم يكن يسمح للغالبية الشعبية بأن تحتكر كتابة الدستور كما هو عادة في الديمقراطيات الكلاسيكية. وما دام النقاش هنا يقارب احتمالات تكرار تجارب سابقة للخروج من الأزمة الراهنة، فلا يفترض أن يكون تشكيل مجلس تأسيسي ـ شبيه بالنموذج السبعيني ـ محرماً ما دام للسلطة صوت معتبر فيه، بيد أن ما يجعل هذه الفكرة موؤودة اعتبار السلطة لها ضرباً لمشروع الملك الدستوري.

4: سيناريو الإصلاح من طرف واحد.. كلفة من دون مردود

بعد انتهاء حرب تحرير الكويت، تبنت الحركة الوطنية في البحرين توقيع عريضة نخبوية تطالب بعودة العمل بدستور 1973، وانتخاب البرلمان المنحل منذ 1975.

وسلمت العريضة إلى أمير البحرين الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة منتصف نوفمبر 1992، من قبل ما عرف بـ «لجنة

العريضة»، التي ضمت شخصيات إسلامية ويسارية، شيعية وسنية، من أبرزهم الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري، والدكتور عبد اللطيف المحمود الذي يتزعم حالياً تجمع الوحدة الوطنية الذي يتخذ مواقف مناصرة للحكومة ومضادة لمطالب انتفاضة 14 فبراير الأخيرة.

ورفض الأمير الاستجابة لطلب لجنة العريضة، بدعوى أنها لا تمثل الشعب، وأصدر في 20 ديسمبر 1992 أمراً بتعيين مجلس استشاري، مكون من 30 عضواً، مدته أربع سنوات.

في ديسمبر 1993، قررت «لجنة العريضة» تسليم الأمير الراحل عريضة شعبية، وقعها الآلاف، للتأكيد على أن إعادة العمل بدستور 1973 مطلب شعبي، لكن السلطات رفضت تسلم العريضة.

ونتج عن تعاطي السلطات بعنف مع العرائض ومقدميها، انفجار الأوضاع في ديسمبر 1994، تزامناً مع احتفالات العيد الوطني وعيد جلوس أمير البلاد، وانعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في المنامة، وكان للتوقيت دلالة خاصة، ووقع مؤثر، داخلياً وإقليمياً.

سيطر الحل الأمني على تعامل السلطات مع الانتفاضة الشعبية ـ كما تسميها أدبيات المعارضة ـ وأدى ذلك إلى سقوط أكثر من 40 ضحية خلال سني الانتفاضة، وإبعاد ثلاثة من قادتها بمن فيهم الشيخ علي سلمان الأمين العام الحالي لجمعية

«الوفاق»، كما تم سجن وتعذيب زعيم الحراك الشعبي الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري، ورفيقيه حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين، المعتقلين على خلفية أحداث 14 فبراير (2011)، وهما عضوان رئيسيان في تحالف الجمهورية الذي يدعو لإسقاط النظام، وقد كانا من دعاة إصلاح النظام والحركة الدستورية في التسعينيات.

وفي ذروة الاحتجاجات، سبتمبر 1996، أصدر الأمير الراحل أمراً بزيادة أعضاء مجلس الشورى إلى 40 عضواً، لكن صلاحياته بقيت شكلية، ورفضته المعارضة الداخلية وحركة أحرار البحرين، الواجهة الرئيسية للمعارضة في الخارج (لندن).

وقد استمر التوتر المصحوب بالعنف حتى مجيء الملك حمد في 1999، حين اعتبرت القوى السياسية أن من المهم إعطاء الأمير الجديد فرصة للإصلاح، لكن الواقع أيضاً أن الحركة الشعبية كانت في حالة ضمور.

وتشكّل آخر مجلس شورى مع غياب دستور 1973 في العام 2000 من قبل الأمير حمد (قبل أن يعلن نفسه ملكاً في 2001)، وضم بين أعضائه شخصيات ذات نفس إصلاحي، لكن المعارضة رفضت هذا المجلس، وكررت مقولاتها التي أبلغتها للأمير الراحل بأن من حق السلطات تشكيل أي مجالس أو لجان شورية لكن ذلك لا يصح دستورياً أن يكون بديلاً عن المجلس المنتخب.

إن تأسيس مجلس الشورى والإجراءات «الإصلاحية» التي اتخذتها الحكومة منذ 1992 لاحتواء الحراك المطلبي لم تحقق المرجو منها، بل إن الأوضاع السياسية تفاقمت بعد سنتين من ذلك، وعمقها الحل الأمني السائد، الذي ترافق مع جملة من المبادرات السياسية والحوارات مع القادة الشعبيين داخل السجن وخارجه، والتي هدفت من خلالها الحكومة إلى كسر شوكة الحركة الدستورية، وضرب صدقية قيادتها الشعبية.

إن الاستراتيجية الحكومية المركبة: العنف المدعوم قضائياً وإعلامياً، والمتزامن مع متاهة الحوار الشكلي، ومبادرات الإصلاح الباهتة، إضافة إلى طول النفس الحكومي المدعوم خليجياً وغربياً، هذه الاستراتيجية تمكنت بعد نحو أربع سنوات من تحجيم الحراك الشعبي، لكنها لم تتمكن من خلق الاستقرار، فيما ظلت شرعية السلطة قائمة على مرتكزات القوة وحدها.

والآن، ماذا عن بنود الإصلاح من طرف واحد، وفرص نجاحها في أن تشكل جسر عبور إلى بر الأمان من الأزمة المستفحلة حالياً؟

إن فرضية الإصلاح من طرف واحد قائمة، ولعلها ـ إن حدثت ـ تشمل الجوانب التالية:

أولاً: تعديل الدوائر الانتخابية

لا أعتقد أن السلطات ستجري تغييرات مهمة لإصلاح

النظام الانتخابي، ولعلها ستحصر بعض إجراءاتها في إصلاح الدوائر الانتخابية لتكون أكثر تعبيراً عن الثقل السكاني للمواطنين الشيعة.

وحالياً، فإن الدوائر الانتخابية تتسم بعدم العدالة، وهي موزعة وفق أسس طائفية، تضمن للمواطنين الشيعة انتخاب 18 عضواً، فازت بها الوفاق في انتخابات 2006 و2010، وتمنح المواطنين السنة فرصة انتخاب 22 عضواً.

ويبدو الخلل واضحاً في عدم تحقيق هذه الدوائر مبدأ «صوت لكل مواطن». فبحسب إحصاءات آخر انتخابات عامة أجريت في البحرين (2010) تبلغ الكتلة الانتخابية في الدائرة الأولى في المحافظة الشمالية (تقطنها أغلبية شيعية) أكثر من 16000 ناخب، بينما تبلغ الكتلة الانتخابية في الدائرة السادسة في المحافظة الجنوبية (تقطنها أغلبية سنية) نحو 800 ناخب، وفي كلا الحالتين يتم انتخاب ممثل واحد عن كل دائرة[1].

لكن إصلاح الدوائر لا يعني إصلاح النظام الانتخابي الذي لا يتسم بالشفافية. وتهيمن السلطة التنفيذية على إدارة العملية الانتخابية برمتها، لذا قد يتم طرح فكرة إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، على الطريقة الأردنية، ولعل وجود هيئة «مستقلة»

---

(1) للاطلاع على احصاءات الكتلة الانتخابية، أنظر الوصلة التالية:

http://www.alwasatnews.com/index.php?plugin =elections&act =read &id =117.

يكون أنسب للسلطات من وجود دوائر عادلة، ذلك أن الهيئة لا يمكنها إلا العمل على تنفيذ القانون الساري، والتأكد من عدم التزوير في يوم الانتخابات، فيما نعلم أن الجزء الأكبر من التلاعب يتم قبل يوم الانتخاب عبر اللعب في الدوائر والمال السياسي وانحياز الإعلام والتسويق الديني.

ومع ذلك، فإن يوم الانتخاب يشهد تلاعباً مفضوحاً، حين يتم الزج بالعسكريين لترجيح طرف على آخر، كما حصل حين أطيح بالزعيم التاريخي لجمعية «وعد» والمرشح السابق المرحوم عبد الرحمن النعيمي في 2006، وكذا الإطاحة بوجهي المعارضة البارزين إبراهيم شريف ومنيرة فخرو في 2006 و2010، وكل ذلك يتم من خلال الدفع بالعسكريين والدواسر السعوديين المجنسين حديثاً للتصويت لصالح المرشح المرغوب، ويتم التصويت هذا في مراكز انتخابية عامة خارج الدوائر الانتخابية مما يسهل على السلطات تزويرها.

والخلاصة، قد تتخذ السلطات جملة من الإجراءات لتحسين نزاهة العملية الانتخابية، لكن ذلك لن يفقدها قدرتها على توجيه المخرج الانتخابي لصالح المرشحين المرغوبين حكومياً.

ثانياً: ابتكار شرعية شعبية لمجلس الشورى

حتى مع مضي السلطات نحو تعديل الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة، فإن تشكيلة المؤسسة التشريعية تظل ترجح

رأي السلطة التنفيذية مع وجود مجلس الشورى المعين إلى جانب مجلس النواب المنتخب، وكلاهما يحظيان بنفس المهام التشريعية. بمعنى أنه على فرض إجراء انتخابات نيابية نزيهة تماماً، وتمكنت المعارضة من حيازة الأغلبية في المجلس المنتخب، فإن المجلس المعين يمكنه إجهاض أي تشريعات لا تريدها الحكومة.

وفي ظل تمسك السلطات بمنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية مساوية للمجلس المنتخب، فإنه يمكن للسلطات أن تقترح صيغة لانتخاب غير مباشر لجزء من المجلس المعين، في محاولة لمنحه شرعية شعبية، لكن السلطات ستواجه تحدياً لابتكار مصطلح بديل ل ـ «التعيين»، ذلك أن آليات «الانتخاب غير المباشر» أو ابتكار «معايير للتعيين» ستظل تمنح الملك اليد الطولى في اختيار أعضاء المجلس المعين.

وإضافة إلى ذلك، فإن تمسك السلطات بأن يكون عدد الأعضاء المعينين في البرلمان مساوياً للمنتخبين يبدو تعنتاً سياسياً، فضلاً عن كونه إجراءً مناقضاً للديمقراطية بمفهومها العالمي، ذلك أن التجربة الأردنية التي تسيطر فيها المؤسسة الحاكمة على القرار التشريعي والسياسي يتكون فيها مجلس الأعيان المعين من نصف عدد أعضاء المجلس المنتخب، ولم يغير ذلك إطلاقاً من توازنات القوة التي تستمر عند الأسرة الهاشمية الحاكمة. . لذلك فإن القيام بخطوة شبيهة تظل واردة.

ثالثاً: تحسين تمثيل الوجوه الشعبية في مجلس الوزراء

إن خطوة كهذه لا تكلف شيئاً من ناحية دستورية. كما لا تغير من ميزان القوة في مؤسسة القرار، لذلك سيظل ينظر إلى خطوة كهذه على أنها إجراء تجميلي، مقارنة بالقيام بإصلاح النظام الانتخابي، أو اتخاذ إجراء جاد لمنح مجلس الشورى شرعية شعبية، فكلا الخطوتين الأخيرتين تعتبر إجراء قابلاً للترويج وتحويله مركزاً للبروباغندا.

ويمكن تعداد جملة من إجراءات أخرى قد تتخذها السلطات من جانب واحد. لكنها إجمالاً يصعب أن تحقق مطالب المعارضة في حكومة وبرلمان منتخبين، وقضاء مستقل، ودوائر انتخابية عادلة، ومؤسسات أمنية تمثل الجميع.

ومع ذلك، قد تزيد هذه الإجراءات الإصلاحية الضغط الغربي على المعارضة، وقد تزيد من مساحة المتسربين من تحت أجنحتها، وتقلل الداعمين في بعض أوساط النخبة، التي تريد بعضها أن تخرج من عنق زجاجة وجدت نفسها عالقة بها، فهي لم تكن جزءاً من انتفاضة 14 فبراير، لكنها وجدتها فرصة للتنفيس عن مكبوتها، وتوقعت انتصارها، وهذه الفئة تنشد الفرصة لتغيير مسارها، ولعل خطوات إصلاحية وإن كانت محدودة تساعدها في ذلك.

بيد أن تجربة التسعينيات تؤكد أن أي إصلاح من جانب واحد، ولا تسهم المعارضة في الترويج له، سيظل عبئاً على

الوطن، أكثر منه إصلاحاً. لكن المعارضة، بما في ذلك الجهات الراديكالية/ الممانعة/ الثورية ترى في عدم الحوار مع السلطة الخيار الأنسب، وتعتبر إجرءاتها الإصلاحية الشكلية مكسباً للجمهور، لكنها لا تستحق العناء للدخول في تسوية.

5: سيناريو إنجاز «أوسلو» بحريني جديد

في 2001، تعاطت المعارضة بحذر مع عرض قدمه الشيخ حمد إلى التصويت على ميثاق العمل الوطني لبدء مشروع سياسي إصلاحي يخرج البحرين من عنق زجاجة دام ربع قرن، وعبرت المعارضة عن قلقها من أن يفسر التصويت على الميثاق كضوء أخضر للملك بأن يجري تغييرات دستورية من جانب واحد، ويلغي دستور 1973.

أكد الملك للمعارضة بأنه «ابن عيسى بن سلمان ولن يلغي دستوراً أعده والده»[1]، وصدرت تصريحات رسمية لابنه ولي العهد سلمان تؤكد بقاء دستور 1973[2]، وأخرى لوزير العدل السابق عبد الله بن خالد آل خليفة الذي ترأس لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني تؤكد حصر دور مجلس الشورى ـ الذي اقترح الميثاق إنشاءه ـ في الاستشارة غير الملزمة، ليكون التشريع والرقابة حصراً من اختصاص مجلس النواب المنتخب.

---

(1) انظر الوصلة التالية:

http://www.youtube.com/watch?v=-REw_X0xxM4.

(2) صحيفة الأيام، 5 فبراير 2002.

اعتبرت المعارضة هذه التطمينات كافية للتصويت على الميثاق، متأثرة أيضاً بأسلوب «الصدمة» التي اتبعها الملك حمد، بإغراقه المجال العام بجملة من الإجراءات «التاريخية»، حين ألغى قانون ومحاكم أمن الدولة وأفرج عن المعتقلين السياسيين وسمح للمبعدين بالعودة وخلق مناخاً إيجابياً لحرية التعبير.

لقد شكل التصويت على الميثاق فرصة استثنائية لإعادة الاعتبار للشرعية الشعبية وتصحيح مسار العلاقة بين الشعب والأسرة الحاكمة، وكان مؤملاً أن تتم دعوة المواطنين لانتخاب المجلس الوطني (البرلمان) ليجري التعديلات الدستورية التي اقترحها الميثاق، ويصدرها الملك وفق الإجراءات التي ينص عليها دستور 1973.

لكن الملك فاجأ الحركة السياسية وأصدر دستوراً جديداً في 14 فبرير 2002، مخالفاً وعوده بالحفاظ على دستور 1973، وتشكيل برلمان له صلاحيات تشريعية كاملة.

لقد أضر ذلك كثيراً بالثقة التي بدأت تبنى بين العائلة الحاكمة والمعارضة، وحالياً فإنه يصعب أن تصدق المعارضة المقولات والوعود والتطمينات التي يطلقها الملك أو أحد معاونيه بشأن الإصلاح.

وقد عمق من غياب الثقة تجارب السنوات العشر الأخيرة، التي شهدت استئثار السلطة بالمجال العام، وإصدار القوانين

المقيدة للحريات، والإخلال بالعملية الانتخابية وتزويرها، فيما قضى الحل الأمني السائد منذ 14 فبراير 2011 على إمكان أن تكون المفاوضات غير المقننة والتوافقات غير الموثقة طريقاً لميثاق جديد وآلية للخروج من الأزمة الراهنة.

إن غياب الثقة في الملك جعل الأخير يحيل ملف المفاوضات مع المعارضة إلى ابنه ولي العهد، وإصدار قرار ملكي بمنحه تفويضاً كاملاً لذلك (فبراير 2011)، بيد أن تكليفاً لولي العهد لمتابعة الحوارات الوطنية كانت صادرة أصلاً منذ أكتوبر 2004 .

إن غياب الثقة دعا المعارضة لأن تطلب من ولي العهد تقديم مبادرة مكتوبة تتم على أساسها المفاوضات، بدل الحديث الشفوي غير الموثق (مارس 2011)[1].

وساهمت دعوة قطاع مهم من المعتصمين في دوار اللؤلؤة (فبراير ـ مارس 2011) إلى إسقاط النظام وعدم الدخول في حوار فضفاض، في عدم الاستجابة الفورية إلى مبادرة ولي العهد غير المجدولة زمنياً.

إن أثر الإخلال بما تم التوافق عليه في الميثاق سيظلل العلاقة بين المعارضة والعائلة الحاكمة لفترات مقبلة. بيد أن هناك رأياً آخر يعتقد أن ذلك الإخلال سيجعل الأطراف المختلفة تبذل جهوداً أكبر للوصول إلى صيغ مقننة، بيد أن هذا

---

(1) صحيفة الوسط، 10 أكتوبر 2004.

الفهم يتناسى أنه حتى في الصيغ المقننة يمكن أن تجد الأطراف من خلالها ثغرات للتهرب من التزامها.

إن التوافقات المكتوبة لا يمكن أن تكون بديلاً عن حسن النية التي يفترض أن تسود أجواء الحوار وتنفيذ الاتفاقات. ومع ذلك، يتساءل البعض فيما إذا كانت المعارضة تدير حواراتها مع السلطات على الطريقة الفلسطينية، أم على الطريقة السورية؟ وكلتاهما لم تُعد الحق العربي! بيد أنه في الأولى يكاد يتحول الحوار إلى غاية وليس وسيلة، فيما الصفقات المرحلية سمة بارزة في النمط التفاوضي الفلسطيني، الذي قاد إلى مأزق «أوسلو».

أما المفاوض السوري، وقبل أن يبدأ التفاوض (وليس الحوار) يَشترط أن تقود المفاوضات إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الجولان، وإلا فإنه لا يدخل في مسار تفاوضي غير معلوم النتائج.

لا الفلسطيني ولا السوري تمكن من استعادة أرضه المحتلة، بيد أن الأول منح شرعية للاحتلال، ودخل دهاليز لا توصل إلى نهاية النفق، وخسر الكثير من الأرض والأرضية، فيما تمسك الثاني بمقولاته ولم يخسر الجولان رسمياً.

ولعل الوفاق دخلت دهاليز «أوسلو» بحريني بمشاركتها في برلمان 2006، وقد تكون مكّنت السلطة من كسب الكثير من

«المجد» المؤقت، لكنها في نهاية المطاف عرّت السلطات وكشفت زيف مشروعها، وسحبت منها لباس الشرعية الشعبية.

لقد أنقذ ربيع البحرين «الوفاق» من نفق «أوسلو»، ولست متأكداً أن ذلك سيقيها من التورط في «أوسلو» جديد. لقد قطعت استقالة كتلة «الوفاق» النيابية من البرلمان (فبراير 2011) فرص العودة للمؤسسة التشريعية من دون تغيير قواعد اللعبة، وسيظل شارعها يسأل: ماذا تغير كي نعود للبرلمان؟ كما أن تجربة «الوفاق» النيابية بين 2006 ـ 2011، لم تكن ناجحة بالقدر المأمول لجهة الإنجاز التشريعي والرقابي. ولعل الأكثر تعبيراً عن إحباط «الوفاق» تمثل في عدم قدرتها على تمرير تغييرات دستورية شكلية وثانوية (مايو 2010).

ويتجاوز الأمر ذلك إلى التجربة السلبية مع الملك، الذي جاء محملاً بالوعود، لكن السنوات العشر الأولى من عهده طغت عليها مشكلات سياسية جذرية. وتبدو الضغوط الرسمية على المرجع الديني الشيعي الأعلى في البحرين الشيخ عيسى قاسم، وزعيم الوفاق الشيخ علي سلمان غير قادرة البتة في زحزحتهما عن مواقفهما المؤيدة للإصلاح، ولن تجد في تاريخ المعارضة ـ طوال مئة عام من النضال ـ لحظات تم فيها رفع الراية البيضاء، لكن تاريخها من دون شك مليء بالتطبيع مع أوضاع تتسم بالاستبداد.

ولا يساهم وجود رموز تيار «الممانعة» في السجن (عبدالوهاب حسين، حسن مشيمع، عبد الهادي الخواجه

والآخرون)، الذين ساهموا في انطلاقة حراك 14 فبراير، في دخول المعارضة تسويات فضفاضة. وصحيح أن«الممانعين» لن يتمكنوا ـ وفق الظروف الراهنة ـ من فرض تسوية تاريخية، بيد إن نفوذهم بات من القدرة بمكان أن يشكل فيتو حقيقياً لأي تسوية لا يقرونها. ولا يظهر حتى الآن أي بوادر انكسار عند الرمزين الشعبيين الأبرزين في السجن (حسين، ومشيمع)، بعد زهاء عام ونصف العام من اعتقالهما، ولعل وجودهما والآخرين في السجن سيظل مرتبطاً بالقدرة على الحصول منهما على قدر من التنازلات تجبر الحركة المطلبية على تقديم تنازلات مؤلمة.

بيد أن الإشكال الذي سيواجه السلطة في ذلك، أن حسين ومشيمع كانا قد خاضا مفاوضات إبان انتفاضة التسعينيات عرفت بـ «المبادرة» (1996)، كانت تقضي بقيام القادة الشعبيين بتهدئة الشارع، تليها حوارات سياسية للخروج من الأزمة، وكالعادة لم توف السلطات بوعودها، وأعادت القادة الشعبيين للمعتقل، بمن فيهم زعيم الانتفاضة الراحل الشيخ عبد الأمير الجمري.

أما الحوارات السياسية التي ساهم فيها حسين ومشيمع للوصول إلى تسوية الميثاق (2001)، فقد استثمرها الملك لإصدار دستور جديد. لقد كان ذلك أمراً حاسماً للغاية في أن يتصدر عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع دعوات المقاطعة لانتخابات 2002، ثم يصعّدان من خطابهما في 2011، في

لحظة تاريخية فاصلة، نحو مطلب تحول البحرين للنظام الجمهوري.

إن ذلك كله يقلل من قدرة المعارضة المعتدلة والسلطة على المناورة، ويعبر الأمين العام للوفاق الشيخ علي سلمان عن ذلك بوضوح حين يقول «إن الحكم المؤبد على حسين ومشيمع يعني بقاء الأزمة البحرينية مدى الحياة». . ويزداد الوضع قتامة بالنظر إلى تجربة آية الله قاسم وأمين عام الوفاق علي سلمان مع وعود الملك التي لا تنفذ، سواء تلك المتعلقة بتقرير البندر أو الإصلاح السياسي من خلال البرلمان.

الخلاصة

بناء على ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولاً، إن الوصول إلى تسوية أمر وارد، بالنظر إلى حدوث ذلك في 1923، 1973، و2001، والمشاركة في انتخابات 2006 و. 2010 وذلك يعني توقّع أن تقدّم السلطات تنازلات قد تعتبر حالياً خطاً أحمر، ويعني أيضاً احتمال أن تساهم الجمعيات السياسية المعارضة في الترويج للتسوية المنظورة، أو تتفهمها، أو عدم مواجهتها.

ثانياً، يرجح أن تكون التسوية التي قد يتم الوصول إليها هشة أو مؤقتة (أوسلو بحريني جديد)، عوضاً عن توافق مجمع عليه وطنياً. بمعنى أنه يصعب أن تكون التسوية المرتقبة دائمة/ تاريخية، بل إني أرجح أن لا يتم الوصول إلى تسوية على

الوصول إلى تسوية تاريخية. وفي حال اتسم الحل المفترض بصفة الرصانة والديمومة، فإن احتمالات نكوص السلطات عنه سيكون مرجحاً، كما حدث ذلك في 1973 بتعليق الدستور، و2002 بإصدار دستور جديد دون استفتاء الشعب.

ثالثاً، لا يعطي المسار الحالي فرصة للقول بأن السلطات والمعارضة ستكونان مضطرتين لتقديم تنازلات تاريخية، لا أحد منهما يستطيع إجبار الآخر على الاستسلام. وأرجح أن تستمر الحرب الباردة في البحرين حتى بعد 2014، وقد تتخللها فترات من الحرب الساخنة، فالنظام عصي على الإصلاح، وهو لن يقدم تنازلات جوهرية في ظل حراك غير قادر على الوصول إلى العاصمة، ولا يهدد مركز القرار.

أما المعارضة، فقد خبرته وشربت من قمعه ومناوراته السياسية كثيراً، ولا يزال شارعها صامداً ومتمسكاً بمقولاته في التحول الديمقراطي. وهذا يعني أن تحقيق «وثيقة المنامة» التي تعبر عن تطلعات المعارضة في مملكة دستورية لن يكون متاحاً، أما اللعبة السياسية كما كانت قائمة قبل فبراير 2011 فلا يمكنها أن تحقق الاستقرار والرفاه.

رابعاً، تعول المعارضة المعتدلة (جمعيتا الوفاق ووعد وشريكاتهما في الائتلاف)على كونها تسير في الاتجاه الصحيح من التاريخ، لكن هذا ليس كافياً لإنجاز انتصار تاريخي. إن نموذج الأحزاب الكلاسيكية (مثل حزب النهضة التونسي، وحركة الإخوان المسلمين المصرية، والوفاق البحرينية، وحزب العدالة

والتنمية المغربي، وحزب الدعوة العراقي)، رغم كونها أحزاباً معارضة للأنظمة الدكتاتورية على امتداد زمني طويل، وتجذرها شعبياً، ونفوذها مؤسسياً، وعلاقاتها الإقليمية والدولية المهمة، فلا يمكنها أن تحقق انتصاراً في ظل ظروف أمنية خانقة.

لقد انتظر «الإخوان المسلمون» ثمانين عاماً للوصول إلى الحكم بفضل ثورة 25 يناير في مصر، وهكذا حال «النهضة» التي تقود الترويكا في تونس بعد ثورة لم يتوقعها زعيمها راشد الغنوشي، ووصل حزب العدالة والتنمية المغربي إلى رئاسة الوزراء بفضل حراك ثوري اختار محمد السادس أن يستجيب ـ نسبياً ـ له طوعاً، أما حزب الدعوة العراقي فتسلم الحكم في بغداد بعد إطاحة أميركا بصدام حسين.

إن الطلب من «الوفاق» (أو أي حزب كلاسيكي) تحقيق انتصار ثوري أشبه بالطلب من طيار إجراء عملية جراحية، فلم ينجز أي من الأحزاب الكلاسيكية انتصاراً ثورياً، لكن إنجازها المهم تمثل في رفض الرضوخ للأمر الواقع، ورفد الصراع بكوادر ومال وغطاء سياسي وشرعي. وإذا كان بحر السياسة الكلاسيكي لا يحقق انتصاراً تاريخياً على السلطات الدكتاتورية، فإن النموذج البحريني الممانع مكبل، ولا يمتلك أدوات التغيير، كما امتلكها في فبراير ومارس 2011[1].

---

(1) أنظر: عباس بوصفوان، المعارضة البحرينية: فشل المسايرة والممانعة، جريدة «القدس العربي»، لندن، 24 يونيو 2012.

خامساً، لعل النموذج القادر على التغيير الجوهري هو الحراك الثوري، على غرار ذاك الذي أطاح بالرئيسين السابقين المصري حسني مبارك والتونسي زين العابدين بن علي، والذي ساد البحرين بين فبراير ومارس 2011، وما زالت مفاعيله وارتداداته وآثاره وتداعياته بارزة. إن قوة الحراك الشعبي على الأرض ستكون حاسمة في المسار الذي هو قيد التشكل حالياً، وقد يكون جاهزاً للإشهار في 2014، كما أن الحراك الشعبي المستمر قد يهب عاصفة من جديد في أية لحظة على شاكلة أحداث 2011، بيد انها لحظة قد تنتظرها البحرين فترة ليست بالقصيرة إلا إذا ساد اقتناع بأنه حتى الثورة يمكن التخطيط لها مسبقاً، إذ ليس صحيحاً أن الثورة كالزلزال الذي لا يمكن التنبؤ به، تقديري إنها حدث يمكن تخليقه وتهيئة الأرضية لانطلاقته.

سادساً، كل ذلك لا يعني، بالضرورة، تحصين الجمعيات المعارضة من الذهاب إلى «أوسلو» جديد، لظروف بعضها موضوعي، وأخرى تتعلق بطبيعة البنية الحذرة للمعارضة، ذلك أن تيار الاعتدال يقوم أصلاً على فكرة التسويات المرحلية للوصول إلى نتيجة أفضل، إلا إذا تهيأت للمعارضة فرصة لتسديد ركلة جزاء قد تحقق منها هدفاً غير متوقع. لكن «أوسلو» جديداً يمكن أن يقصم ظهر «الوفاق»، والأهم أنه قد يوجه ضربة قاصمة للحراك الشعبي، كما حجم «أوسلو» القضية الفلسطينية وأرهق حركة «فتح».

سابعاً، إن غرور السلطة يمنعها من قراءة المتغيرات المحلية والدولية، فيما طموح الحراك الشعبي يمنعه من توقع تعرضه للانكسار، مع أن ذلك حصل في الخمسينيات والتسعينيات، لكن هذا لم يمنع تجدده بصورة أكبر. ولا يساعد ذلك إلا على القول بأن الأرض البحرينية ستظل مسرحاً للتوتر لن يحل إلا بتسوية «رصينة» وتاريخية تقوم على التوافق الوطني.

الخاتمة

تشكل الحالة السياسية في البحرين نموذجاً غنياً لدراسة بنية الحكم القبلي في الخليج، الذي ظل بعيداً عن استيعاب مبدأ السيادة للشعب. إضافة إلى ذلك، ولأسباب تاريخية، وأخرى تتعلق بـ «عقدة الجيوبوليتك»[1]، تبدو الحالة البحرينية مرشحة للاستمرار في عدم الاستقرار وارتفاع وتيرة الاحتقان بصورة دورية، في حين إنها، وللأسباب ذاتها أيضاً، يمكن أن تشكل نموذجاً للديمقراطية والتعايش المشترك والرخاء الاقتصادي.

وتختزن الذاكرة الشعبية تجارب مريرة من الاستبداد، يبدو من الصعب معها القول إن مطلب التحول للديمقراطية في صيغة ما من صيغ «الملكية الدستورية» لا مبرر له، أو إنه يعبر عن مغالاة وتشدد شعبي.

لقد أساءت العائلة الحاكمة إدارة الوضع السياسي، بدءاً من حلّها البرلمان المنتخب في 1975، مروراً بإجرائها تغييراً دستورياً في 2002، أخل بتوافق شعبي تاريخي، وليس انتهاء

(1) عباس بوصفوان، الجيوبوليتيك والديمقراطية في البحرين، صحيفة الأخبار اللبنانية، 20 ديسمبر (كانون الأول) 2011.

بتجربة سلبية على العيش المشترك في السنوات العشر التي أعقبت تحول الدولة إلى مملكة، تتحمل «استراتيجية الملك حمد» في الحكم مسؤولية ذلك. لذا، فإن الإشكال الأضخم الذي يواجه البحرين يتمثل في الفشل الذريع في تفادي صراع مباشر بين رأس الدولة (الملك) وقطاعات شعبية كبيرة، واعتبار كل منهما الآخر خصماً يجدر النيل منه، بل إقصاؤه.

وتجتهد المعارضة الرئيسية لتفادي ذلك. وتحاول، ما استطاعت، صب جام غضبها على رئيس الوزراء بدلاً من الملك، لتجنب حرب مفتوحة مع النظام، ولفتح فسحة للنظام للبحث عن تسوية، ستكون أكثر تعقيداً إذا كان هدفها الملك.

وسواء كان الملك حمد ملتفتاً إلى خطورة أن يكون شخصه على رأس دعوات التغيير الشعبية أم لا، فإنه يبدو غاضباً للغاية من حركة الاحتجاج، التي يعتبرها تحدياً شخصياً له. ويبدو الرجل مقتنعاً ـ ربما ـ بأن فرص التوافق الشعبي دون تقديم تنازلات من قبله باتت محدودة، لذا تراه يمضي في سياسات أكثر إكراهية وعنفاً، بدل الانحناء للعاصفة، أو ادعاء ذلك، مع لحاظ أن التصرف بغضب يذهب الحكمة، عادة.

والخشية بأن يجر ذلك الوضع إلى تأزم أكبر، ويضفي عليه صفة الديمومة. وخصوصاً أن الملك يتبنى، بحماس بالغ، ومثير للدهشة إعلان اندماج كونفدرالي مع العربية السعودية، بكل ما يحمله ذلك من رسائل سلبية للعديد من ألوان الطيف

الوطني، والأغلبية الشيعية خصوصاً، بل في سائر دول الخليج الأخرى.

إن البنية التسلطية للنظام تحد من قدرته على قراءة المتغيرات، حين يمضي في استخدام أدوات قديمة لعلاج قضايا مستجدة يستدعي مقاربتها أفقاً أكثر استجابة لمتطلبات عصر مختلف. وبصراحة فإن التسوية في البحرين تنتظر تنازلاً ملكياً للشعب بالشراكة في القرار، يتم التوصل إليه عبر حوار منتج. وأي صيغ ضبابية، أو مفروضة من طرف الحكم، حتى وإن قبلتها أطراف في المعارضة، يصعب توقع أن يكتب لها النجاح والديمومة.

ولا يمكن للتعديلات الدستورية، التي أقرها الملك في 3 مايو (أيار) 2012[1]، أن تكون مدخلاً للإصلاح، كما أن الهروب إلى الأمام بشكل من أشكال الوحدة القسرية مع السعودية، إنما يعمق المخاوف من رغبة السلطة بالاستئثار بالحكم.

إن تفاهماً محلياً (بدعم إقليمي ودولي) على تسليم القرار للشعب، وذلك يعني تقليصاً للصلاحيات المطلقة للعائلة الحاكمة، يبدو الحل الأنجع للمسألة البحرينية، التي إن ظلت تنزف، فإن التوتر الإقليمي سيتصاعد. وإن طرح فكرة الملكية

(1) عباس بوصفوان، البحرين: تعديلات دستورية هشة تكرس الأزمة ولا تلقى صدى محلياً ودولياً، مركز البحرين للدراسات في لندن، 29 مايو 2012.

الدستورية حري بأن يجذب الجميع إليها، ذلك أن لا إلغاء الملكية، ولا تجذير نمطها المطلق يبدو قادراً على حفظ الاستقرار في البلاد.

ويخطئ الملك باعتباره المساس بدستور 2002 مساساً به، ذلك أن عقله يتوجب أن يركز على مصلحة البحرين، التي إذا ما ظلت تنزف، فإن النزف سيطال عائلته على نحو أكثر، ولن يستثنى القصر الملكي الذي يتآكل معنوياً، كما لم يحدث في أي فترة من فترات التاريخ.

كما يجدر التنبه إلى أن الاعتقاد الراسخ باستحالة الإطاحة بالملك تبدو غير واقعية وخلاف معطيات التاريخ والتجارب المحيطة[1]، ذلك أن تقديم «كبش فداء» سيكون أسهل على العائلة الحاكمة وداعميها الإقليميين والدوليين من تقديم تنازلات في هيكلة مؤسسة الحكم (نموذج التغيير في العشرينيات بتعيين الإبن حمد محل أبيه الشيخ عيسى بن علي).

ولست متأكداً من أن إزاحة الشيخ خليفة ستحل الإشكال، إلا إذا استثمرها الملك لتقديم مبادرات تعيد صياغة بنية الحكم وآلياته نحو مزيد من الدمقرطة. على أن نجاح أية تسوية سيكون مرهوناً بإقرار الملك حمد بخطأ استراتيجيته المعادية

(1) أزيح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وتبوأ منصبه نائبه عبد ربه منصور هادي، وقد يكون مثل هذا السيناريو مطروحاً في الحالة السورية عبر إيجاد بديل متوافق عليه يحل مكان الرئيس بشار الأسد.

لمعارضيه وقطاعات واسعة من شعبه، التي أدخلت البلاد نفقاً مظلماً. كما أن استمرار الطاقم المحيط بالملك، وعلى الأخص يده اليمنى وزير ديوانه خالد بن أحمد آل خليفة لن يسهل تمرير التسوية وتحويلها واقعاً، حتى الجماعات السياسية الرئيسية تتحاشى صراعاً مع خالد، الذي يبدو، بحكم تشدده واحتكاريته، أكثر خطراً على البلاد من عم الملك خليفة بن سلمان.

سيناريوهات التغيير في البحرين تحوم إذاً، بحسب تقديري، حول إجراء تغيير في الطاقم الرئيسي الذي يقود البلاد، يفضي إلى الإطاحة بالملك و/ أو رئيس الوزراء و/ أو وزير الديوان الملكي (أو كليهما معاً: الشيخ خليفة بن سلمان والشيخ خالد بن أحمد)، والسعي لمعالجة الاختلالات العميقة في بنية السلطة، عبر إعادة هيكلتها وتمحورها حول الشعب. إنها صيغة حل «تقليدية» لإشكال معقد، لكنه تقليدي أيضاً بين طرف يستفرد بالحكم وآخر مهمش.

إن أساليب «التطهير»، «وتجفيف الينابيع»، والتعالي على الإرادة الشعبية، والإقصاء المشحون ضد المعارضة، و«المشي على حافة الهاوية»، «أنا أو هم»، والرغبة الدفينة في احتكار كامل وناجز للثروة والسلطة، أفضى لأن يخسر الملك في غضون عشر سنوات مجداً كان محققاً.

ومن دون أي شك، فإن المضي في «الاستراتيجية» ذاتها يعني الأسوأ، والعودة عنها لا يضمن الأفضل للملك بعد «كسر

الجرة»، ولكن العودة عن «استراتيجية حمد» السائدة تضمن سلامة البحرين، وعلى الأقل عدم انزلاقها إلى أوضاع أسوأ، ولعلها تضمن استمرار الملكية التي باتت مهددة.

الملاحق

ملحق (1)

نص الخطاب الملكي بمناسبة العشر الأواخر من رمضان 1432هـ، 29 أغسطس (آب) 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،

أيها المواطنون الكرام الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

يطيب لنا أن نتحدث إليكم ونحن نسعد بالأيام والليالي المباركة من هذا الشهر الفضيل الذي نعيش في أيام عشره الأخيرة المفعمة بالمغفرة والرضوان، ونهنئكم تهنئة عطرة صادقة ببلوغكم موسم الخير في رمضان معتزين بإحيائكم المجالس الرمضانية، وتلاقيكم الجميل في رحابها، فالالتقاء ونبذ الفرقة بين أبناء الشعب الواحد من العادات الحميدة التي

ينبغي أن تستمر دائماً وأبداً، وبودنا الإشادة بتوافقكم على مرئيات الحوار الوطني الذي يبشر بمستقبل زاهر لوطننا العزيز، وإن ما توافقتم عليه نحو مزيد من الإصلاح هو محل التقدير والترحيب والتأييد، كما نهنئكم بقرب حلول عيد الفطر المبارك، أعاده الله علينا وعلى بلادنا وعلى شعبنا وعلى جميع المسلمين، أعواماً عديدة وأزمنة مديدة، بالأمن والإيمان والسلام والصحة والعافية. آملين أن تشهد بلادنا العزيزة انطلاقة مثمرة من العمل المنتج والوئام والاستقرار في ظل مسيرتنا الإصلاحية الميمونة.

وإن المتأمل لما حدث من أحداث متلاحقة يدرك أن المخرج الوحيد والأمثل للنهوض من جديد هو وحدة الكلمة وجمع الصفوف ونبذ الفرقة والخلاف؛ امتثالاً لأمر الله تعالى في قوله سبحانه: «وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ».

واليوم من واجب الأمة أن تتناسى خلافاتها وأن تتوجه نحو وحدتها في خضم عالم لا يعترف إلا بالقوة والقوة لا يصنعها بعد التوكل على الله إلا التكتلات الناتجة عن الوحدة والتلاحم، فالأمة تمتلك رصيداً حضارياً من الجوامع والمشتركات الكفيلة بتحقيق وحدتها على قواعد متينة فهي أمة القبلة الواحدة والكتاب الواحد والرسول الواحد والإله الواحد لا شريك له سبحانه وتعالى، إن وحدة الأمة حلم ينشده المخلصون من أبنائها ويتنادى به كل عاقل فيها، وكما قال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ﴾ [الحُجرَات: 13].

أيها الإخوة المواطنون، لقد كانت الفترة الأخيرة مؤلمة لنا جميعاً. ورغم أننا نعيش في بلد واحد، إلا أن البعض قد غفل عن حتمية التعايش بين الجميع. وبناءً عليه فإنه يجب علينا ألا نحيد عن ثقتنا وإيماننا بالمستقبل الواحد المشترك. وألا نفقد ثقتنا في بعضنا البعض، كإخوة وزملاء ومواطنين مهما تنوعت أطيافنا في هذا الوطن العزيز.

وإننا جميعاً نشأنا على هذه الأرض الطيبة التي تضم الجميع. وتاريخنا يشهد بأن تعايشنا قد وضع بلدنا العزيز في مصاف الدول المتحضرة والمنتجة والمنفتحة والمتطورة في العالم. فلا أحد منا يريد أن يعيش وحيداً بطيفه وأن يستبعد الآخرين. إن نجاحنا هو في إخائنا المتنوع في ثقافاته والمتوحد في وطنيته وحضارته.

وإن شهر رمضان المبارك قد أسهم في إعادة اللحمة، وصفاء القلوب بين أبناء شعبنا الواحد وأعاد ما في ذاكرتنا جميعاً من تواصل وتراحم وإخاء ولدنا وترعرعنا جميعاً عليه. وهذا خير دليل على أصالة شعبنا وقوة إيمانه ووطنيته الخالصة المشهودة.

الإخوة الأعزاء، إن من مسؤوليتنا أن نبادر بما نود أن نرى شعبنا عليه. فنحن ولله الحمد أقوياء بإيماننا وبوحدة شعبنا. وهذه القوة لا تمنعنا من مواجهة الأخطاء إن وقعت. فرغم التزامنا التام بتوفير الأمن والسلامة والطمأنينة لشعبنا، إلا أنه لا يرضينا أن يتعرض أي من أفراد شعبنا بما يمس أمنه وحريته

ومصدر رزقه وتحصيله العلمي، بما يبقي في نفسه مرارة، تؤثر على عطائه لوطنه فالتسامح والابتعاد عن العنف هو ما نصبو إليه وليس التشدد في العقاب بما يؤثر على وحدتنا وتلاحمنا وتعايشنا الوطني. وهذا يتطلب أن نبني جسور الأخوة والصداقة لتجتمع القلوب على ما هو خير للجميع، وعندما نرى العمال يزاولون أعمالهم والطلبة في طلب العلم، فإن تخلّف البعض لسبب ما، يلزمنا البحث في معالجة أمرهم ليلتحقوا بزملائهم، وبهذا يكتمل الركب في العمل بما يعود بالخير عليهم وعلى عائلاتهم وبلدهم. وهذه أوامرنا للمؤسسات المعنية بهذا الشأن وعليها المتابعة وبخطوات أسرع.

أما فيما يتعلق بمن اتهم بجرائم ارتكبت في الفترة الماضية، ورغم أننا لا نرغب في التدخل في سير العدالة وتطبيق القانون إلا أننا نؤكد أن جميع قضايا المدنيين سيصدر الحكم النهائي فيها في محاكم مدنية.

ونود أن نؤكد أننا لا نتطلع إلى محاكمة الجميع، فهناك من اتهموا بالإساءة لشخصنا ولرجال المملكة ونحن في هذا اليوم نصفح عنهم، آملين أن يعوا أن الإساءة لنا ولغيرنا هي إساءة للجميع ولا تفيد بشيء.

وهناك من مواطنينا من تعرض للإصابة وللمعاملة السيئة وللوفاة من مختلف الأطراف. فهناك رجال أمن استشهدوا وهم

يقومون بواجبهم تجاه وطنهم ونحن مسؤولون عنهم وعن عوائلهم. وهناك من قبض عليه ومن ثم أثبت التحقيق بأنه قد تعرض، وبصفة فردية، للمعاملة السيئة والإساءة وهو قيد الاحتجاز وهذا شيء لا يرضي الله سبحانه وتعالى ولا يرضينا. فمن مسؤولية الدولة أن توفر لهم الحماية اللازمة حتى يأخذ القانون مجراه.

ولا بد أن يعلم الجميع أن في البحرين لدينا قانون يسمح للمتضررين من سوء المعاملة بطلب التعويض، وربما لا يفهم البعض هذه القوانين أو يظنون أنها لن تطبق بعدالة، لذلك سنطلب من المجلس الأعلى للقضاء لمتابعة تحقيق ما تقدم.

وما اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق إلا خير دليل على التزامنا الكامل لمعرفة الحقيقة، ولإعطاء كل ذي حق حقه. شاكرين ومقدرين لهم صبرهم وجلدهم في عملهم النبيل.

ختاماً نسأل الله تعالى، أن يصلح أحوالنا وأحوال العرب والمسلمين في كل مكان، وأن يوحد صفوفنا، ويؤلف بين قلوبنا، وأن يتقبل منا ومنكم؛ الصيام والقيام، وصالح الأعمال، في هذا الشهر الكريم، وأن يوفقنا وإياكم، لخدمة ديننا، وأن يحفظ مملكتنا، ويُديم علينا نعمة الأمن والأمان، والاستقرار والسلام، إنه سميع مجيب الدعاء، وكل عام وأنتم بخير.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملحق (2)

نص الخطاب الملكي في افتتاح البرلمان، 9 أكتوبر (تشرين الأول) 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لنا بداية أن نهنئ أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب الجدد فوزهم في الانتخابات التكميلية، وأن نهنئكم جميعاً على بدء أعمال دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثالث. وكما أسعدنا وأفرح كل الوطن تلك الروح الوطنية الجامعة التي سادت حوار التوافق الوطني، فقد زاد من سعادتنا نجاح الانتخابات النيابية التكميلية واكتمال عقد مجلس النواب، ليثبت للجميع أن البحرين القوية بعون الله وعنايته قادرة بوعي شعبها على حماية مكتسباتها وتاريخها، واجتياز التحدي تلو الآخر.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نهنئ المرأة البحرينية، التي

أثبتت جدارتها وقدرتها على المنافسة للفوز بشرف خدمة هذا الوطن، والمشاركة في مسيرة البناء والإصلاح.

ونحمد الله سبحانه وتعالى على عظيم نعمه علينا، فكانت البحرين دوماً الأرض الطيبة المباركة، فهذه فصول تاريخها يحكي قصة الإنسان المجتهد والمثابر والعاشق لوطنه والمحب لأهله أهل البحرين جميعاً... إن البحرين كانت وستبقى بيت الجميع والعائلة الواحدة.

الإخوة والأخوات، يأتي اجتماعنا اليوم بمركز عيسى الثقافي الذي احتضن حوار التوافق الوطني برئاسة رئيس مجلس النواب الموقر وبرعاية من السلطة التشريعية بالتعاون مع الحكومة الموقرة، تأكيداً على التزامنا الثابت واللامحدود بدعم دولة القانون وترسيخ دور المؤسسات الدستورية ومبدأ التعاون بين السلطات.

فجاءت مرئيات التوافق الوطني، التي تحظى بتأييدنا ودعمنا، لتعكس وتجسد عمق الانتماء الحضاري لهذا الوطن وأهله الكرام، فالحوار لغة الحضارة وسبيل الرشد والفلاح والخير.

الإخوة والأخوات، إن النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل يشكلان التحدي الرئيس في مناطق عدة من العالم خلال هذه الفترة، وإننا نفخر بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي كانت دائماً خيار مملكة البحرين على مر الزمن، وسيظل التحدي هو المحافظة على معدلات نمو إيجابية والاستمرار في خلق فرص عمل مناسبة.

كما إنه لا بد أن تظل سياستنا الاقتصادية شاملة للجميع، مع تركيز الحكومة على تشجيع الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات للمستثمرين.

وفي هذا الخصوص، ننوه وبكل اعتزاز وتقدير برئيس الوزراء صاحب السمو الملكي العم الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في قيادة العمل الحكومي وعمله الدؤوب خدمةً للمصلحة الوطنية. وبالعزم الذي لا يلين لولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في تطوير منجزات هذا البلد والتمهيد لمستقبل أكثر إشراقاً لأبنائه.

الإخوة والأخوات، تأتي قوة دفاع البحرين درعاً واقياً يصون الوطن ويحفظ مكتسباته، تلك هي الأولوية الوحيدة لدى منتسبي قوة دفاع البحرين ضباطاً وجنوداً فهم حصن الوطن المنيع، وبهذه المناسبة نشيد بالمستوى المشرف الذي وصلت إليه تدريباً وتسليحاً وتنظيماً، كما نشكر أبناءنا من منتسبي وزارة الداخلية والحرس الوطني على ما قدموه من عطاء مخلص، فلقد كانوا على مستوى المسؤولية في حفظ الأمن والنظام، وبث الطمأنينة والسكينة في نفوس المواطنين والمقيمين... ويطيب لنا أن نعرب عن تقديرنا لقوات درع الجزيرة كقوة خير وأمن وسلام، ونموذجاً للتعاون الشامل بين دول المجلس وشعوبه، كامتداد طبيعي وجزء لا يتجزأ من قوة كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الخصوص تعتز مملكة البحرين بالدعم السياسي

والدفاعي من قبل أشقائنا في دول مجلس التعاون، وهو الأمر الذي يعكس مقدار المكانة المتبادلة بين دول المجلس بعضها البعض. ونؤكد لكم أن مملكة البحرين ستبذل كل جهودها في سبيل تنمية وتقوية العلاقات الأخوية المتميزة بين دول المجلس، وذلك إدراكاً منا بأنه لا مجال في عالم القوة إلا للأقوياء، وأن ركيزة وقوة مجلس التعاون نابعة من إيمان قادته وإرادة شعوبه بضرورة تلاحم صفوفه ووحدته وبناء وتطوير مؤسساته، وسنسعى جاهدين نحو التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

واعتزازاً بالمكانة الدولية التي تحظى بها مملكتنا الغالية بين الأمم والشعوب، ودعمها التام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد شاركنا شخصياً في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وعبرنا في خطابنا لزعماء وقادة الدول عن تطور هذا الوطن، وعن تطلعات وطموحات شعبنا ومسيرته الديمقراطية، وأكدنا أن نظام الدولة المدنية النابع من طبيعة التكوين الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني هو الذي يناسب بلادنا ويعزز اللحمة الوطنية.

وفي الختام، أتمنى لكم جميعاً التوفيق والسداد فامضوا على بركة الله بكل إيمان وثبات إلى الأمام لتعميق ثقافة الحوار والديمقراطية وتطوير ممارستها، وستظل عيوننا وعقولنا وقلوبنا مفتوحة لكل من يريد أن يلتحق بسفينة الوطن الواحد وهويته العربية وعمقه الخليجي والعربي.

وسنساند من يعمل على التطوير الثابت الواثق كسنة تاريخية دونما قفز على المراحل أو تراجع أو تعثر. حفظ الله البحرين وكل أهلها من كل سوء ومدهم بالعافية والخير والسعادة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملحق رقم (3)

نص الخطاب الملكي، 15 يناير (كانون الثاني) 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

المواطنون الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لنا أن نتحدث إليكم اليوم، ونحن نمضي قدماً في طريق التطوير، لتضيف البحرين إلى مكتسباتها مزيداً من المكتسبات، بما فيه خير بلدنا الغالي ومصلحة أبنائه الكرام، مستعينين بالله سبحانه وتعالى، ومتمسكين بقيم التسامح والعيش المشترك في ظل شرع الله وعاداتنا العربية، وهي القيم التي تربينا عليها جميعاً، فكانت لنا على مر الأزمان درعاً واقياً ضد نزعات التعصب والطائفية.

لقد أثبت شعبنا الوفي أن إرادته قد اتجهت عبر كل الأحداث إلى استمرارية المشروع الإصلاحي، والحفاظ على مكتسبات الميثاق والدستور، ودفع عجلة التقدم عن طريق مؤسساته الدستورية، واليوم نستكمل المسيرة مع كل من لديه

رغبة وطنية صادقة في مزيد من التقدم والإصلاح بكافة صوره سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، انطلاقاً من قناعاتنا المشتركة التي تعي روح العصر وتلبي التطلعات المشروعة لكافة أبناء الوطن، وبما يحقق مزيداً من التطور الذي يتفق مع الأسس الديمقراطية السلمية.

الإخوة والأخوات، لا شك أن مرئيات حوار التوافق الوطني الذي وجهنا السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الدعوة إليه، دونما شروط مسبقة، وشاركت فيه مختلف قطاعات مجتمعنا بكل تصميم للمضي قدماً وبكل إدراك وإيمان بمبدأ العمل الوطني الذي يشمل الجميع، قد شكلت ملامح الإصلاح الذي نحن بصدده، والنابع من القاعدة الصلبة لتجربتنا الوطنية، التي أرسى دعائمها الإجماع التاريخي على ميثاق العمل الوطني.

وعليه وفي إطار صلاحياتنا في اقتراح تعديل الدستور ووفاء لما وعدنا به، فسوف نحيل لمجلسي النواب والشورى بطلب التعديلات الدستورية بناءً على ما ورد في مرئيات الحوار الوطني من خلال مرسوم ملكي سنصدره لاحقاً.

ويأتي هذا الطلب في فلسفته ومنطلقاته ليفتح أمام ديمقراطيتنا آفاقاً جديدة، مستندة إلى المرئيات التي أسفر عنها حوار التوافق الوطني، وفي ضوء حرصنا على استقرار الوطن ووحدة أبنائه وتحقيقاً لآمال الشعب ومراعاتنا للمصالح العليا

للوطن وأبنائنا جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم تطويراً لديمقراطيتنا وبرامجنا السياسية.

الإخوة والأخوات، لقد جاءت مقترحات التعديل بمزيد من التنظيم في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق مزيداً من التوازن بينهما. فأضافت ضمانات جديدة تطبق عند استخدام الحق في حل مجلس النواب وذلك بالنص على أخذ رأي رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الدستورية بعد أن كان ذلك مقصوراً على ما يتفق فيه الملك مع رئيس مجلس الوزراء. وتضمنت بالنسبة لتعيين أعضاء مجلس الشورى، أن يصدر الملك أمراً ملكيّاً سابقاً على أمر تعيينهم يحدد فيه الطريقة والإجراءات والضوابط التي تحكم عملية اختيار الأعضاء.

وتفعيلاً لدور المجلسين في إعداد ميزانية الدولة وسن التشريعات، اتجهت التعديلات المقترحة إلى زيادة المدة المقررة للمجلس الوطني وجناحيه الشورى والنواب للبت في مشروعات القوانين التي تنظم موضوعات اقتصادية إذا طلبت الحكومة نظرها بصفة مستعجلة. كما اتجهت إلى تفعيل دور الجهة المختصة بمهام إعداد التشريعات لوضع اقتراحات التعديلات الدستورية واقتراح القوانين في صيغة مشروع تعديل للدستور أو مشروع قانون، وتحديد مدة زمنية لإحالة هذه المشروعات إلى المجلس الذي ورد منه الاقتراح. وأتاحت هذه التعديلات للمجلسين إعداد الميزانية العامة للدولة بطريقة

أيسر، بما يمكّن من العمل بالميزانية الجديدة في بداية السنة المالية، وبما لا يسمح بإصدار الميزانية لأكثر من سنتين ماليتين.

واتفاقاً مع ما انتهى إليه حوار التوافق الوطني اتجهت هذه التعديلات الدستورية إلى تفعيل الإرادة الشعبية في تشكيل الحكومة عن طريق برنامجها حيث يتم مناقشة البرنامج الذي تقدمه الحكومة لمجلس النواب بعد أدائها اليمين الدستورية، لإقرار هذا البرنامج أو عدم إقراره، وفي حالة إقراره تكون الحكومة قد حازت على ثقة المجلس، كذلك عملت التعديلات المقترحة على تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب بما يؤدي إلى قيام المجلس بهذا الدور منفرداً، فقررت انفراد هذا المجلس بحق تقرير عدم إمكان التعاون مع الحكومة، وحق طرح موضوع عام للمناقشة، كما حرصت هذه التعديلات على إضافة ضمانات جديدة لتحقيق مشاركة مجلس النواب مجتمعاً عند مناقشة الاستجوابات التي توجه إلى الوزراء، وتحديد فترة زمنية لإبداء الحكومة أسباب تعذر الأخذ بالرغبات التي يبديها هذا المجلس، وذلك بالإضافة إلى ما يختص به هذا المجلس في ظل الدستور بالنسبة للاستجواب وسحب الثقة من الوزراء وتشكيل لجان التحقيق.

وإذا كان الدستور قد أعطى لرئيس مجلس الشورى الاختصاص بإحالة مشروعات القوانين التي يتم الموافقة عليها من المجلسين إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات

إصدارها، كما منحه أولوية رئاسة اجتماعات المجلس الوطني، فإن التعديلات قد منحت رئيس مجلس النواب هذه الاختصاصات وهذه الأولوية.

الإخوة والأخوات، إنني على ثقة تامة بأن السلطة التشريعية ستنهض بمسؤولياتها الدستورية، كي تخرج هذه التعديلات محققة لما توخاه حوار التوافق الوطني. كما أن الخطوة التاريخية التي نخطوها اليوم تفتح أبواباً واسعة أمام الديمقراطية وتطوير ممارستها، كي تبنى عليها أجيال المستقبل للوصول إلى آفاقٍ جديدة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أؤكد على أن الديمقراطية ليست مجرد نصوص وأحكام دستورية وتشريعية، فالديمقراطية ثقافة وممارسة، والتزام بحكم القانون، واحترام للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، مقترنة بعمل سياسي وطني جاد يمثل كافة أطياف المجتمع دون إقصاء أو محاصصة.

وإنني أدعو لأن تتوازى مع هذه الخطوة المفصلية التي نخطوها اليوم خطوات لا تقل أهمية لتعزيز ثقافة الديمقراطية وممارستها على أرض وطننا الغالي، كما ونهيب بكافة فئات المجتمع ـ القبيلة، العائلة، الأسرة ـ أن تعمل جميعاً على أن يلتزم أبناؤها باحترام القانون، وهي مسؤولية يجب أن يتحملها الجميع، وخاصة عندما يرتبط احترام القانون بمبدأ التعايش المشترك والتسامح والألفة والمحبة.

إننا نجتاز اليوم مرحلة هامة من تاريخ البحرين. والإصلاح

الدستوري والسياسي لا يتم أو يتواصل في فراغ وإنما يرتبط ارتباطاً موازياً ووثيقاً بالإصلاح الاقتصادي وجهود التنمية، وبإصلاح اجتماعي يرعى مصالح كافة أبناء هذا الوطن.

سنمضي معاً في هذه المرحلة لتحقيق كل ذلك بعزم وثبات، داعين الله العلي القدير أن يحفظ بلادنا وأمننا واستقرارنا ويبارك خطانا ويديم وحدة كلمتنا، إنه سميع الدعاء. حفظ الله البحرين وأهلها الكرام وأمدَّنا بعونه وتوفيقه ورعايته، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بنية الاستبداد في البحرين

قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة

عباس بوصفوان

إعلامي بحريني. يرأس مركز البحرين للدراسات في لندن، ويكتب في صحيفة الأخبار اللبنانية.

معد ومقدم برامج حوارية على قناة برامج في فضائية "نبأ". سابقا: مدير الأخبار والبرامج في قناة اللؤلؤة، رئيس تحرير صحيفة أسواق الاقتصادية، نائب مدير التحرير في صحيفة الأيام، رئيس قسم الاخبار المحلية في صحيفة الوسط.

يقارن الكتاب بين الإجراءات التي قام بها ملك البحرين وتلك التي قام بها عمه رئيس الوزراء في محاولة لاختبار الفرضية التالية: الملك حمد يتحمل المسؤولية التاريخية عن التدهور الحاصل في الجزيرة المحاذية للسعودية.

ويرصد الكتاب مجمل الخطوات والمشروعات التي نفذها الملك في العقد الأول من حكمه، ويحلل رؤى الملك لنفسه ولجيشه، كما يقارب دور ولي العهد في السلطة.

لقد اختار الملك عقيدة المشي على حافة الهاوية. وقد نجح في بداية مشواره في شل خصومه حين استخدم أسلوب الصدمة، لكن انكشاف استراتيجيته التطهيرية فجرت انتفاضة شعبية غير مسبوقة ضد حكم آل خليفة.

إن إزاحة رئيس الوزراء، ستظل تذكّر بأن النظام السياسي في البحرين عصي على الإصلاح، وأن الشيخ خليفة ليس إلا قشرته.


ISBN 978-0-9931648-1-1



